مهـــــارات

كتابة التقارير السياسية

(دليل عملى للدبلوماسيين والباحثين)

السفير د: مصطفى عبد العزيز مرسى

مساعد وزير الخارجية السابق



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٣

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد

اسم الكتاب : مهارات
كتابة التقارير السياسية
(دليل عملى للدبلوماسيين والباحثين)
تأليف : السفير د. مصطفى عبد العزيز مرسى

الإخراج الفنى : مادلين أيوب فرج
تصميم الغلاف : صبرى عبد الواحد

الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www.gebo.gov.eg
email:info@gebo.gov.eg

مرسى، مصطفى عبد العزيز.
مهارات كتابة التقارير السياسية: (دليل عملى للدبلوماسيين والباحثين)/ مصطفى عبد العزيز مرسي. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣.
ص : سم.
تدمك ٠ ٢١٢ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الدبلوماسيون ـ تقارير.
٢ ـ السياسة ـ تقارير.
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٣٦٢٣/ ٢٠١٣
I. S. B. N 978 - 977 - 448 -212 - 0
ديوى ٣٢٠.٦

إهــــــداء

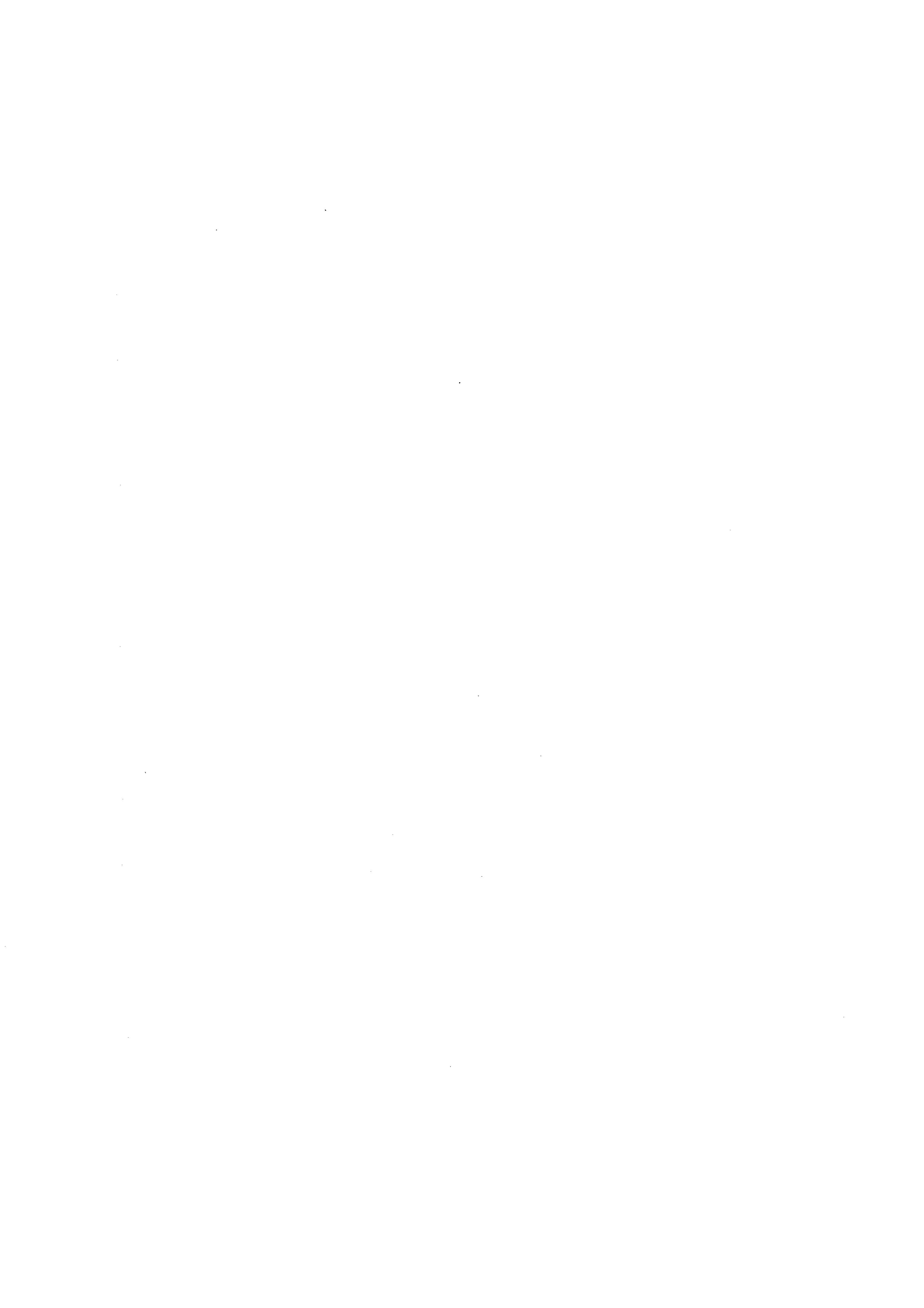
إلى شريكة حياتى الأستاذة الدكتورة نسمة أحمد البطريق التى حفزتنى على كتابة هذا الكتاب وغيره بتشجيعها وباستلهام كتاباتها العلمية المتميزة.



يود المؤلف أن يعرب عن خالص امتنانه وتقديره لكل من الزملاء السفراء مصطفى أبو شنيف ود. السيد أمين شلبى ود. أحمد مختار الجمال، الذين راجعوا المسودة الأولى لهذا الكتاب، وأبدوا بعض الملاحظات القيمة عليها. وأبقى فى النهاية مسئولاً عما تضمنه هذا الكتاب من آراء.

شكـر خـاص

يود المؤلف أن يوجه شكرًا خاصًا للسادة أصحاب المقالات التى تم الاستعانة بها وأوردها ضمن بعض أجزاء هذا الكتاب.



مقدمة

للكتابة الدبلوماسية السياسية خصوصيتها. فهى تتطلب اختيار العبارات والمصطلحات والجمل المناسبة والمعبرة عن الأفكار والأحداث السياسية، أو لوصف وتقييم موقف سياسى ما. ومن هنا تجىء أهمية التدريب على انتقاء الكلمات وصياغة العبارات التى تؤدى المعنى المقصود بها بشكل مباشر وبدقة وبإيجاز، والابتعاد عن الكلمات والعبارات الإنشائية والجمل "الكبيرة" أو "الرنانة"، و"المعقدة" التى توحى بالحذلقة والاستعراض.

وفى عصر المعرفة والمعلومات، أصبح لعنصر الزمن أهمية خاصة فى إعداد التقارير السياسية. فالمعلومات المتدفقة دون توقف، جعلت مهمة الدبلوماسى والباحث السياسى أصعب مما مضى. فالتأخير فى تقديم التقرير فى الوقت المناسب، سرعان ما يتجاوزه مضمون تطورات الأحداث السياسية المتلاحقة ويصبح لا جدوى منه. فقد أصبحت القنوات الفضائية تسبق البعثات الدبلوماسية وكتَّاب التقارير السياسية، فى تغطية بعض جوانب الأحداث بالصوت والصورة، وتتناولها بتغطية ميدانية، أى فى موقع الحدث السياسى، ولا يعنى ذلك أن العمل الدبلوماسى يتسابق مع العمل الإعلامى فى تغطية الحدث السياسى، فمهمة الدبلوماسى تتركز بصفة خاصة، على تحليل خلفياته والربط بين مكوناته وتداعياته ودور المؤثرات الداخلية والخارجية فيها، وقد تمتد إلى قدرة الدبلوماسى على التنبؤ بوقوعه أو بتطوره، فضلاً عن قدرته أحيانًا على كشف بعض الأسرار التى لا تستطيع أن تصل إليها وسائل الإعلام بسبب علاقات الدبلوماسى بصانعى القرار فى الدولة المعتمد لديها.

إن التفكير فى كتابة التقارير، مستحيل دون توافر حد أدنى المعلومات فى موضوعها. والسعى للحصول على المعلومات أمر رائع على الدوام، غير أن توقع الحصول على معلومات فى مستوى الكمال أمر غير عملى، ونظرًا لعدم اكتمال المعلومات عادة، فإن الأمر يقتضى إكمالها بالتفكير الجيد وربطها بالخلفيات والسوابق.

وبطبيعة الحال فإن قيام الدبلوماسيين والمحررين والمحللين السياسيين بهذا التحليل يتطلب إحاطة جيدة بأبعاد الحدث السياسى من ناحية وفهمًا متعمقًا بتوجهات ودوافع الفاعلين السياسيين فى هذا الحدث وخلفياتهم من ناحية أخرى، حتى يمثل مضمون تحليلاتهم إضافة جديدة ومفيدة لمسار الحدث السياسى ومستجداته، فتتجاوز ما بثته مصادر الميديا ووكالات الأنباء.

ولقد أصبح الدبلوماسيون والباحثون السياسيون مطالبين بالتخصص فى مجالات فنية جديدة لم تكن من اختصاصهم؛ لأنها كانت تعتبر فى مرتبة أدنى من السياسة والدبلوماسية البحتة أو ما يسمى High Politics كقضايا البيئة والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وقضايا الهجرة الدولية، وحقوق الملكية الفكرية وأنظمة التجارة العالمية وغيرها من موضوعات كثيرة تدولت.

وكتابة التقارير السياسية هى إحدى وسائل نقل صورة قريبة وموضوعية عن واقع الحدث السياسى إلى أجهزة صنع القرار. والتقرير السياسى الجيد لابد أن يعتمد على بحث جاد عن المعلومات المرتبطة به وتحليلها بأعين فاحصة ونظرة محايدة. فالتقويم السليم للحدث السياسى والتحليل الدقيق لمكوناته يساعد على اتخاذ القرار الصحيح تجاهه، فمتخذ القرار decision taker يبنى قراره على أساس المعلومات التى عرضت عليه ومدى دقتها وعلينا أن نتذكر أن التقرير الجيد يتيح لمتخذ القرار اتخاذ القرار الرشيد.

وكاتب التقرير هو صاحب رسالة "متخصص" يخاطب بها فى أغلب الحالات متلق متخصص؛ ولذا على كاتب التقرير مراعاة الدقة والوضوح والأمانة عند إعداده، فضلاً عن الإيجاز والتوقيت المناسب، وكلها سمات ومهارات تكتسب مع الخبرة، لاسيما إذا اتبع كاتب التقرير عددًا من القواعد سنعرضها تفصيلاً فى هذا الكتاب.

وإتقان الكتابة السياسية موهبة وملكة يتم التعبير عنها، فى كل أنواع الكتابة سواء أكان تقريرًا أو برقية رمزية أو تقدير موقف. فهل يمكن اكتساب مهارات كتابة التقارير السياسية؟ أقول نعم يمكن ذلك بالقراءة الواعية التى تصقل الحس اللغوى وتنميه مع خبرة السنين وبالتدريب المنهجى واكتساب عادة القراءة الواعية، والقدرة على عرض وجهة النظر الواردة فى التقارير بدقة وأمانة. بل ويمكن تجاوزًا القول إن: التقرير السياسى يمثل وجهة نظر كاتبه، ولا نبالغ فى القول إن مضمون التقرير واستنتاجاته هى رواية الكاتب، وإن كانت تتضمن فى جانب منها تخيله لمسار الأحداث. والتقرير السياسى يختلف عن الكتابة الروائية من حيث تضمنه تحليلاً لحقائق، أما الرواية فإنها تتضمن خيالات الكاتب ورؤيته الإبداعية بلا حدود.

ومن أجل ذلك أعددنا هذا الكتاب الذى نرجو أن يسهم فى اكتساب الدبلوماسى المبتدئ والباحث السياسى المزيد من القدرات التحليلية المتعمقة، وأن يجد فيه علامات وإضافات وإسهامات إيجابية تتعلق بكتابة تقارير متميزة إذا ما تعرف على أدواتها وأحسن استخدامها .

إن إتقان حرفية كتابة التقارير تتم بالتجربة والممارسة وتنمية الحس السياسى الذى يكتسبها الشخص يوميًّا ويوجهها بحاسته السادسة. وهذا الكتاب يحاول أن يسهم بدوره المتواضع فى المساعدة على زيادة المهارات وتطوير القدرات الذاتيه للدبلوماسى والباحث السياسى. وسيتم تقسيم هذا الكتاب كما يلى:

القسم الأول: كيفية جمع المعلومات وتحليلها.

القسم الثاني: أمثلة تطبيقية على التقارير السياسية.

القسم الثالث: نموذج لقرار بُنى على فهم خاطئ للمعلومات ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية.

القسم الرابع: إسهامات شتى عن الدبلوماسى والدبلوماسية.



القسم الأول

كيفية جمع المعلومات وتحليلها

الجزء الأول: جمع المعلومات

تنقسم المسئوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسى إلى أربع مسئوليات أساسية وهى:

١ - حماية مصالح الدولة والدفاع عنها ورعاية مصالح رعاياها فى الخارج.

٢ - تمثيل الدولة وتبليغ المواقف الرسمية ووجهات نظرها وشرح اتجاهاتها السياسية للدول الأخرى ومتابعة التطورات فى الدول المختلفة.

٣ - التفاوض بهدف الوصول إلى اتفاق على أساس احترام المصالح المشتركة.

٤ - جمع المعلومات وإعداد التقارير التى يعتمد عليها متخذو القرار فى اتخاذ قراراتهم.

وتعتبر عمليه جمع المعلومات بالطرق الدبلوماسيه عملية ضرورية للأمن الوطنى لكل دولة، حيث إن الدول تسعى من خلال بعثاتها الدبلوماسيه فى موقع الحدث، إضافة لمصادر أخرى، التعرف على ما يحدث على الساحة الدولية من أحداث، واتخاذ القرارات المناسبة تجاهها. ومقدرة أية دولة على رسم سياسة خارجية ناجحة تجاهها مشروط بمدى كفايه الحقائق والمعلومات التى حصل عليها ممثلوها فى الخارج، من مختلف المصادر. وتعتبر ملاحظة ما يدور فى البلد المعتمد فيها المبعوث الدبلوماسى، وإبلاغ حكومته بها من الواجبات الأساسية فى العمل الدبلوماسى، وهو ما وصفته اتفاقية ڤيينا للعلاقات الدبلوماسية بأنها "استطلاع الأحوال والتطورات فى الدول المستقبلة وتقديم التقارير اللازمة عنها".

فالدبلوماسى يراقب كل ما يجرى فى البلد المعتمد لديه من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية، ويتابع التطورات والتغييرات فى نظم الحكم، وأشخاص الحاكمين، والمعارضة ومراكز القوى واتجاهات الرأى العام. ويهتم بصفة خاصة بكل ما يتصل بالعلاقات مع دولته، ويعد التقارير عن كل تلك المسائل ويقوم بإبلاغها إلى الحكومه أولا بأول برقيًا أو فى تقارير.

أولاً: حرية جمع المعلومات فى إطار اتفاقيه ڤيينا

قبل الحديث عن المعلومات ومصادرها من الأهمية معرفة الإطار القانونى الدولى الذى ينظم الحصول عليها. ففى مؤتمر ڤيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٨١٥ وُضعت القواعد الأولى للدبلوماسية المعاصرة ببعديها المهنى والتطبيقى، فى مؤتمر ڤينا ١٨١٥، الذى جعل لها مراسم وإجراءات خاصة تميزها. وقد كان لهذه الاتفاقية دور كبير فى تأسيس دبلوماسية القرن التاسع عشر والعشرين. والتى توجت باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١ تحت رعايه الأمم المتحدة.

ويعتبر جمع المعلومات وتقصى الأحداث عن العالم الخارجى من صميم عمل الدبلوماسى، وقد أشارت الفقرة (ج) من المادة (٣) من هذه الاتفاقيه إلى ممارسة هذه الوظيفة عن طريق :

"التحقق بكل الوسائل المشروعة من الظروف والتطورات فى الدول المستقبلة ووضع تقرير عن ذلك إلى حكومة الدولة المرسلة".

فالتحقق من الظروف والتطورات عملية غير محدودة ومشروطة بأن تمارس بالوسائل المشروعة وهو القيد الوحيد على جمع المعلومات.

أما العناصر الرئيسية لجمع المعلومات فهى :

١ - دراسة الأوجه المختلفة لجميع نواحى الحياة فى الدولة التى يعمل فيها الدبلوماسى، والتى تهم مصالح دولته أو مواطنيها، وإرسال تقارير بذلك إلى الجهات المعنية والتى غالبًا ما تكون وزارة الخارجية، وتزويدها بمعلومات محددة حول حدث أو جانب معين من جوانب الحياة العامة فى الدولة المضيفة، بوضع تقرير حول الوضع السياسى أو الاقتصادى أو اتجاهات الرأى العام تجاه بعض القضايا.

٢ - جمع المعلومات بكل أنواعها وتقييم الأوضاع وشرح مواقف مختلف الأطراف والقيام بالاتصالات الرسمية وغير الرسمية لاستيفاء أكبر قدر ممكن من المعلومات، ولكن عمل الدبلوماسى يختلف عن عمل رجل المخابرات فى الأسلوب والتطبيق. فالدبلوماسى يقوم بجمع المعلومات من مصادرها العلنية، أما المعلومات السرية فيحصل عليها بالطرق التى يقرها العرف والتعامل الدبلوماسى (وهو ما نوضحه فيما بعد) وقد حددت الاتفاقية الحصانات الدبلوماسية الممنوحة للمبعوث الدبلوماسى ووثائقه ومراسلاته.

ثانيًا : مصادر التقارير:

وهى مصادر متنوعة وأهمها :

١ - مصادر علنية

ويندرج تحتها الصحف المحلية والعالمية والإذاعية والتليفزيون والنشرات المختلفة والإحصاءات. فالقراءة الذكية للصحف المحلية أو لترجمتها إذا كانت لغة البلد غير متداولة تعطى فى العادة فكرة عما يدور فيه من أحداث. وقد تكون الرقابة على أجهزة الإعلام صارمة وفى هذه الحالة يكون الاعتماد على الصحافة المحلية محدودًا، وربما جاء فى بعض الصحف العالمية ما يشير إلى وقوع أحداث، فيكون ذلك بمثابة بداية الخيط للمتابعه من مصادر أخرى. وقد تكون الصحف المحلية مجرد أبواق تردد شعارات جوفاء للحزب الحاكم وللحكومة، فينبغى مع ذلك أن يكون المبعوث على دراية بها ومتابعه لها باعتبارها تعبر عن وجهة النظر الرسمية، ثم يتعمق بعد ذلك باستقراء ما بين السطور، ومحاولة التعرف على الاتجاهات الحقيقية للقائمين على الحكم من مصادر أخرى، لاسيما أن المراوغة والالتفاف على الحقائق تعد من الأساليب الشائعة فى عالم السياسة.

وصحافة التحقيق والتحليل والأعمدة الصحفية توفر مادة جيدة لفهم تطورات الأحداث وخلفياتها؛ ولذلك من المفيد وجود علاقة بكبار الصحفيين؛ لأنهم يعتبرون مصدرًا مهمًا للمعلومات لا سيما تلك غير القابلة للنشر (off record) كما إنهم يعطون خلفيات مفيدة للمعلومات المنشورة (background) .

وقد كتب وليام سافير(*):

- لا تبحث عن القصة فى السطور الافتتاحية، ففى الوقت الذى يطلب من المراسلين وضع الخبر الرئيسى فى بداية المقال، نجد أن الصحافيين المخضرمين يضعون لب الخبر، بل وربما رؤية جديدة تمامًا له، قرب منتصف العمود. عندما يكون الوقت ضيقًا أمامه، يبدأ القارئ الذكى من هذه النقطة.
- لا تنجرف وراء الألفاظ الصحفية المبهمة التى يتعمد كتاب الأعمدة الصحفية الناشئين استخدامها بهدف إبهار القارئ، عندما يفعلون ذلك لا تحذو حذوهم.
- لا تقع فريسة لما يطلق عليه أسلوب "السلحفاة النهاشة"، والذى يرمى إلى إضفاء شكل متناسق على خطبة بلا أى معنى حقيقى. على سبيل المثال، قد يشرع بعضنا فى قراءة مقال يبدأ بإشارة ضمنية تاريخية أو نادرة ملهمة، ثم يهيم على امتداد قرابة ٦٠٠ كلمة قبل أن يخلص إلى نتيجة نهائية من خلال الإسراع إلى معاودة قراءة جملة مقتبسة أو حدث ورد ذكره فى الفقرة الافتتاحية، يخلق هذا الأسلوب الدائرى فى الكتابة لدى القارئ شعورًا بالإنجاز، بينما لم يتوصل المتحذلق كاتب المقال فى حقيقة الأمر إلى نتيجة لحجته.
- ألق جانبًا؛ أى عمود صحفى يتناول موضوعين، لأن ذلك يعنى أن الكاتب واجه مشقة فى تحديد الفكرة التي عليه تناولها ذلك اليوم.
- فتش عن المصدر، عليك ألا تتقبل ما جاء فى عمود صحفى (أو ما يحمل اسم "تحليل") دون طرح تساؤل : ما المصدر؟
- تجنب نمط كتابة المثقف الكاذب، عليك تجنب كتَّاب الأعمدة الصحفية الذين يعمدون إلى التباهى بمعلوماتهم.
- عليك الترفع عن التراشق الشخصى بين كتَّاب الأعمدة الصحفية .إن المراقبين الذين يفترضون أنهم يشاركون فى نقاش ما، ينزعون القارئ بعيدًا عن الواقع الذى يدور حوله الجدال.

(*) فى مقال بعنوان "كيف تقرأ عمودًا صحفيًا" نشر فى «نيويورك تايمز» بتاريخ ٢٤/ ١/ ٢٠٠٥، وقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط ترجمة لها، وهى التى نقلنا عنها.

وفيما يلى بعض أنواع المصادر العلنية

١ - إن ارتياد المجتمعات، ومخالطة الأصدقاء تُمكن الدبلوماسى من التعرف على كثير المعلومات أو التيقن من صحتها ودرجة دقتها.

٢ - تشكل المصادر العلنية ٩٠٪ من المعلومات المتداولة.

٣ - الدوريات والمجلات المتخصصة، وأحيانًا الكتب المتخصصة تعد مصدرًا غنيًا بالمعلومات المفيدة فى التحليل السياسى.

٤ - المصادر الرسمية (وزارات الخارجية ووزارات الإعلام والمتحدثون الرسميون للوزارات المختلفة ورئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية).

٥ - أعضاء السفارات الأخرى عن دولهم، وكذلك المعلومات عن دول أخرى غير دولهم.

٦- الصحافة العالمية والإقليمية مثل:

- الهيرالد تريبيون الدولية (صحيفة يومية).
- أهم الصحف الإنجليزية مثل: الانديبنديت والتايمز.
- الفينانشال تايمز (صحفية إنجليزية يومية).
- لوموند (يومية فرنسية).
- و (Stampa) الإيطالية، ودير شبجيل الألمانية، ولاباييس الإسبانية.
- ذى ايكونوميست (أسبوعية إنجليزية).
- الجيروزاليم بوست (أسبوعية إسرائيلية).
- وقنوات التلفزيون C.N.N (٢٤ ساعة يوميًا)..... الـ BBC وغيرها من القنوات الإخبارية.
- القنوات الإخبارية العربية مثل الجزيرة والعربية وغيرها.

إضافة لعدد من الدوريات والصحف العربية كشئون عربية، ومجلة السياسة الدولية، وإصدارات مؤسسة الأهرام المتخصصة، كمختارات إسرائيلية، ومختارات أمريكية، وكراسات إستراتيجية.... وإصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ومراكز الأبحاث الأمريكية والبريطانية وغيرها.

٢ - مصادر سرية

قد تستفيد البعثة الدبلوماسية من مصدر غير معلن أو أكثر لإبلاغها بما يدور من أحداث وراء ستار، أو للتحقق من أخبار تسربت إلى الصحف أو شائعات تتردد. والمبعوث ملزم بأن يذكر لحكومته مصدر معلوماته حتى يمكن تقدير مدى مصداقيتها إلا فى حالات استثنائية. المهم أن يكون المبعوث واثقًا ومطمئنًا إلى المصدر، وينبغى على الدبلوماسى أن يمتنع عن القيام بأى عمل من شأنه مخالفة القانون المحلى، وأن يبتعد عن الاتصال بالعناصر المشبوهة التى تتطوع أحيانًا لإبلاغه بمعلومات قد تكون مدسوسة عليه من بعض الجهات، خاصة وأن التورط فى مثل تلك الاتصالات قد تجعله شخصًا غير مرغوب فيه من قبل حكومة الدولة المعتمد لديها.

٣ - أهمية الاتصالات الشخصية كمصدر للمعلومات

من أهم مصادر المعلومات وتجميعها، الاتصالات الشخصية للدبلوسى ومقابلاته الرسمية وغير الرسمية، ابتداء بوزير الخارجية وأعضاء وزارة الخارجية عمومًا، والشخصيات العامة، وأصدقاء السفارة من أهل البلد، والمواطنين الذين ينتمون إلى بلد الدبلوماسى وخاصة الذين يقيمون فيه إقامة دائمة أو لمدة طويلة، كل هؤلاء يشكلون مصدرًا لا ينضب لما يجرى فى البلد المعتمد فيه الدبلوماسى من أحداث وتطورات عليه أن يبعث بها إلى حكومته.(١)

وأهمية هذا المصدر أنه قد يكون أحيانًا أكثر اطلاعًا وإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع، والمعلومات التى يتم الحصول عليها عبر هذا المصدر غالبًا ما تكمل المعلومات التى تم الحصول عليها، أو استطلاع الدوافع أو غالبًا بعض غوامضها، فالسياسة عمل قيمى يخضع لتقديرات الأفراد فى بعض الأحيان، ومن المهم بذل جهود لمعرفة حقيقة أهداف ودوافع متخذ القرار، لتجنب العواقب التى تنتج عن الخطأ فى فهمها، وبالتالى الابتعاد عن حقيقة خلفيات الموقف السياسى، فالتاريخ السياسى يروى مواقف سياسية اتخذت بناء على التباسات أو أخطاء فى التقدير وردود الأفعال التى لم تبن على أساس سليم. من أمثلة ذلك قيام جمهورية مصر العربية أيام الرئيس

(١) جمال بركات، الدبلوماسية : ماضيها وحاضرها ومستقبلها ب د.س، القاهرة ١٩٩١ - ص ١٥١ وما بعدها.

جمال عبد الناصر بقطع العلاقات مع إيران أيام الشاه، بعد أن نقلت بعض المصادر أنها وافقت على فتح سفارة لإسرائيل، وهى لم تكن فى الواقع إلا مكتب قنصلى، فقامت مصر بقطع العلاقات مع إيران، وهناك مثال آخر يتعلق باتخاذ قرار إستراتيجى خطير استنادًا إلى قراءة خاطئة للمعلومات ومواقف الأطراف الدولية المعنية، كما حدث فى قرار صدام حسين باحتلال الكويت فى أغسطس ١٩٩٠، والذى سنشير إليه بشكل أكثر تفصيلاً فى الجزء الثالث من هذا الكتاب.

ثالثًا: الأبعاد الشخصية والنفسية فى الممارسات الدبلوماسية

... السياسة الخارجية هى فى الأساس اختيار أنسب البدائل السياسية، لتحقيق المصالح القومية عن طريق تحقيق الاتساق بين الأهداف والوسائل التى يتم انتهاجها لتحقيقها، فلكى نطبق سياسة ما، يجب أن تكون لدينا وسائل تطبيق هذه السياسة، ولكى ندرك هذه الوسائل، يجب أن تكون هناك سياسة لاكتسابها، وهنا تظهر العلاقة الوثيقة والدقيقة بين وسائل السياسة وسياسة الوسائل.وقد قيل إن السياسة الجيدة يمكنها أن تنجز أكثر من البطولة، وأن الأفكار الذكية والواعية قد تكون أحيانًا أكثر قيمة من استخدام القوة وتغنى فى كثير من الأحيان، عن اللجوء إلى استخدامها... ومن الأهمية معرفة آلية صنع القرار فى السياسة الخارجية والجهات التى تشارك فيها.

وإذا عدنا للمراجع المتخصصة فى الدبلوماسية، نجد لها تعاريف متعددة. فقد عرفها (جاردن) بأنها علم علاقات الدول ومصالح كل منها، أو فن التوفيق بين مصالح الشعوب، وبشكل أدق هى علم أو فن المفاوضات، وعرفها (إيرنست ساتو) بأنها تطبيق الذكاء واللباقة فى إدارة العلاقات الرسمية بين الدول، وعرفها (راؤول جونه) بأنها" فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية، والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة فى الخارج".

وأيًا كانت هذه التعاريف، فإن الدبلوماسية، هى علم وفن فى آن واحد يكتسبان بالدراسة والتجربة. والدبلوماسية لا تضع أسس السياسة الخارجية، وإنما تنفذها وتوضحها، وتحاول أن تجد الوسائل الكفيلة بتنفيذها وتحقيقها بالشكل المناسب؛ ولذلك يجب التمييز بينهما.

فالسياسة الخارجية تحدد الخطوط الرئيسية للسياسة التى تقرر الدولة اتباعها على المدى القريب والبعيد فى علاقاته مع الدول الأخرى بالاستناد إلى مصالحها المشتركة، وفى ضوء الظروف السياسية السائدة ووفقًا للثوابت والمتغيرات أصبح من المسلم به أن المصالح الوطنية تتحدد وفق عقائد وإدراكات للعائد السياسى والاقتصادى، ومن ثم فإن هذه العقائد والإدراكات تلعب دورًا حاسمًا فى صياغة السياسات والقرارات، خاصة فى الدول النامية؛ وذلك بحكم ضعف المؤسسات فى تلك الدول[1]، فى حين أن الدبلوماسية هى وسيلة تنفيذ هذه السياسة إذ تعتمد فى تطبيقها على شتى الوسائل المتوافرة لديها من مساع مختلفة وتبادل مذكرات، وإجراء مباحثات ومفاوضات، والقيام باتصالات مباشرة وغير مباشرة[2]، وهوما يبرز التواصل بين دور الدبلوماسيين وصناع القرار.

وخلاصة القول إن الدبلوماسية والسياسة الخارجية عنصران متلازمان ومتكاملان، بحيث لا يستغنى أحدهما عن الآخر وهذا الترابط يفرض على الدبلوماسية أن تتصف بالمرونة على كل المستويات.

ومن المفيد التعرف على مدارس الفكر السياسى المختلفة، كالمدرستين الفرانكوفونية والأنجلوفونية والإسلامية.

فالكتب التاريخية التى تركها لنا العرب تؤكد وجود التعامل الدبلوماسى لديهم فى عصر الجاهلية ولا سيما بعد بزوغ الإسلام، وأنه كان سائدًا بين الدول الإسلامية والدول الأجنبية، وتركت لنا تراثًا نفخر به ويحتاج لدراسة منفصلة له.

---

(١) من الكتب المفيدة فى هذا الشأن:

K. J. Holstie, International politics A Framework for Analysis (Englewood cliffs: prentice – Hall) 1972.

ويعطى أهمية للصور والانطباعات والاتجاهات والقيم والمذاهب والمعتقدات والأيديولوجيات والسمات الشخصية والمتغيرات السيكولوجية لصانعى القرار فى اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية. (ص ٢٠٠، ٢٠٠٧).

ومحمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. ١٩٩٨.
وانظر كذلك: إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣م).
(٢) انظر قائمة المراجع عن الدبلوماسية وممارستها الواردة فى آخر هذا الكتاب.

إن سرعة تطور العلاقات الدولية فى عصرنا الحاضر، أصبحت تتطلب - بحكم الضرورة - اطلاعًا واسعًا ومعلومات متنوعة تختلف كثيرًا عما كانت عليه فى الماضى، لا سيما مع التقدم المذهل فى وسائل الاتصال، وتزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم، وتشابك العلاقات والمصالح الدولية.

ومع التقدم العلمى فى مختلف القطاعات والمجالات، أصبح من الضرورى عند تحديد مسار السياسة الخارجية لدولة ما، ووضع خطوطها العريضة، الاستفادة بالإسهامات العلمية فى مختلف الميادين، سواء الجوانب النظرية منها أو التطبيقية، وبحيث لا تقتصرعلى إضافات علماء السياسة فحسب بل علماء النفس والاجتماع، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمقاربات والأدوات الكيفية، والعوامل المؤثر فى اتخاذ القرار الخارجى الإستراتيجى(*) ودور جماعات الضغط ودور الصفوة السياسية، وسبل تحسين الأداء السياسى الخارجى فى إطار التكلفة والعائد بالنسبة لأى قرار سياسى.

وإذا كان علم النفس مازال يعتبر "طفلاً" يحبو مقارنًا بباقى العلوم، إلا أنه مع ذلك استطاع أن يقدم تفسيرات مهمة ومفيدة وموضوعية للكثير من المواقف والأزمات السياسية المعقدة، مما حفز على توجيه مزيد من الاهتمام للتعرف على الدوافع الشخصية والنفسية لصناع القرار السياسى، بعد تزايد القناعة بأن للشخصية ومكوناتها واتجاهاتها دورها المهم فى صياغة الطريقة التى يتصرف بها صانعو السياسة الخارجية وتنفيذها موكول للسلطة الحاكمة ولمن تفوضه، وهذه السلطة يديرها شخص أو مجموعة من الأشخاص. والشخصية - على هذا النحو - تمثل العنصر الأكثر دوامًا فى التكوين النفسى للفرد وفى توجهاته ومدركاته. وأحد مرتكزات نظرية صنع القرار، تقوم فى جانب منها على تحليل سلوك الفرد النفسية، أى صانع القرار بصفته الوحدة الأساسية فى النظام السياسى وعلى اعتبار أن السياسة هى - فى حد ذاتها - سلوك إنسانى.

وهناك العديد من الأمثلة التى تبرز أهمية تفهم البعد النفسى عند إعداد المواقف الرئيسية فى السياسة الخارجية، من أنه بعد الحرب العالمية الثانية استفادت الحكومة الأمريكية من مقترحات عالمة السلالات "روث بنديكيت" بالنسبة لكيفية التعامل

(*) انظر مقال د. مصطفى علوى، "القرار الإستراتيجى وصنعه" فى الجزء الثالث من هذا الكتاب.

مع اليابان المهزومة وقد أخذت الحكومة الأمريكية بتوصيتها بضرورة الإبقاء على الإمبراطور على عرشه بسلطات مراسمية وسياسية محدودة بدلاً من إزاحته عن العرش، لأنه لو استجابت الحكومة الأمريكية للآراء المنادية بإقصاء الإمبراطور ومحاكمته، لاعتبر ذلك إذلالاً ومهانة كاملة للشعب اليابانى الذى يرى فى الإمبراطور شخصية رمزية عليا لها قدسيتها واحترامها وتقديرها، وحال ذلك دون حدوث أزمة عميقة فى العلاقات الأمريكية اليابانية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولعلنا نتذكر "دبلوماسية البنج بونج" التى مارسها نيكسون كبداية نفسية لتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية والانفتاح عليها، وللتهيئة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية.

ولعلنا سمعنا عن "الدمى" المودعة فى غرف العمليات الحربية والسياسية فى الدول المتقدمة كنماذج لمعظم قادة وحكام دول العالم ومباريات الألعاب التى تجرى عليها، اعتمادًا على دراسات نفسية واجتماعية لشخصياتهم، لقياس ردود فعلهم بالنسبة لبعض القضايا ودراسة أنسب السبل لاستيعاب هذه الردود المتوقعة وتوجيهها بما يتماشى مع مصالح هذه الدول.

وفى الواقع فإن استخدام علم النفس وتطبيقاته فى الممارسات الدبلوماسية، يتزايد مساحته يومًا بعد يوم، بعد أن تزايدت القناعة بأهمية التحليل النفسى للعوامل الفاعلة فى المنازعات الإقليمية والدولية، وما يمكن أن يسهم به هذا التحليل المتكامل فى تكوين مضمون ملائم للتوجيهات والمواقف الخارجية. وقد بدأت بعض الدول تنشئ معاهد متخصصة فى استخدامات علم النفس فى السياسة الخارجية كالمعهد الأمريكى (Institute For Psychiatric And Foriegn Affairs) وغيره فى مختلف دول العالم وأصبح القسم النفسى من أهم أقسام غرف العمليات الحربية والسياسية لدى الدول المتقدمة، والتى تستعين بأحدث وأعقد أجهزة "الكمبيوتر" والعقول الإلكترونية فى استيعاب وتحليل المعلومات المتعلقة بالشخصيات السياسية والقيادية، للتعرف على نقاط قوتها ونقاط ضعفها واحتمالات ردود فعلها عند تعرضها لنوع من أنواع الضغط أو الاستفزاز.

ولكن ذلك لا يعنى أن هذه الأجهزة أصبح لها قدرة كاملة على الاستنتاج الصحيح. ففى بعض الحالات تظل هناك مساحات رمادية فى الشخصية يصعب على هذه الأجهزة

التعرف على مكوناتها ودلالتها. وبالتالى تعجز هذه الآليات عن سبر الأغوار النفسية للشعوب و ردود فعلها، ولعل ماحدث من زلزال سياسى فى أوروبا الشرقية وثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ فى مصر وقبلها فى تونس وغيرها، فاق تحليلات تنبوءات وتوقعات أكثر العقول الإلكترونية تقدمًا.

ومع ذلك، فإن توافر المعلومات النفسية والشخصية الدقيقة المسبقة، تعطى أجهزة التحليل هامشًا واسعًا للتعرف على مدى ردود الفعل بإستخدام عدد من الوسائل فى مقدمتها ما يعرف بـ"بالونات الاختبار النفسية والسياسية "، التى تطلق بغية التعرف على مضمون ردود فعل شخصيات سياسية معينة بالنسبة لمخطط سياسى معين، تنوى إحدى الدول اتباعه فى مواجهة قادة دولة أخرى.

وإذا ما نظرنا إلى السياسة الخارجية فى مجملها، نجد أنها مجموعة من القرارات، وهى لاتنفذ نفسها بل ينفذها البشر، وهى لذلك تعد محصلة لمزيج من الدوافع الشخصية والنفسية مثلما هو الحال فى فروع أخرى من النشاط البشرى.

وفى كل دولة يوجد ما يسمى بالنخبة السياسية التى تتمتع بقدر كبير من النفوذ السياسى، ولها مكانة خاصة داخل المجتمع، وبسبب وضعها المتفوق فإن هذه الجماعة يطلق عليها "النخبة" (Elite)، وهى التى تسود اختياراتها السياسية بصفة منتظمة وتشارك بدور ملموس ومؤثر فى صنع قرارات السياسة الخارجية... ومن ثم فإنه إذا كانت العلاقات الدولية تدور حول مصالح الأمم والشعوب والدول، وتتحرك وفقًا لتلك المصالح فى سياق التاريخ، ومن يتخذ القرارات باسم الدول، هم الأفراد.

فالقرارات التاريخية الحاسمة هى قرارات يتخذها أفراد، ويشرف على تنفيذها أفراد، وإذا صح هذا القول بالنسبة للتاريخ السياسى بصورة عامة، فهو يصح بصورة خاصة بالنسبة لجانبه الدبلوماسى.

فالدبلوماسية عملية شخصية بحتة، إنها تستهدف الفرد - لا المجموع - للحصول على موافقته نيابة عن الجانب الذى يمثله ويمثل مصلحته، ومن هنا قيل إن الدبلوماسية الناجحة هى تلك التى تنظر إلى كل فرد تستهدفه وتخاطبه وترى فيه - رغم المفاهيم والقيم الناشئة عن التراث المشترك والثقافة القومية الجامعة - صورته هو، الفردية،

بالإضافة إلى صورته العامة وهى تخاطب صورته العامة عن طريق مخاطبة صورته الخاصة، فالناس والمسئولون الرسميون منهم، ليسوا جميعًا وحدات متماثلة من كيان جماعى واحد، ولكنهم تجسيدات متباينة متميزة للكيانات الجماعية التى ينتسبون إليها.. والتى يؤثرون فيها كما يتأثرون بها.

والإنسان الفرد الذى يحتل مقام الصدارة فى العمل الدبلوماسى .. ليس عقلاً خالصًا، وإنما هو قبضة من الأحاسيس والانفعالات والعواطف والأهواء، والمخاوف والشكوك و الغرائز والشهوات، والمصالح والأمانى بالإضافة إلى كونه عاقلاً. وتنشأ عن هذه النظرة إلى الطبيعة الإنسانية، نتائج تؤثر فى أسلوب ونهج العمل الدبلوماسى، فى مقدمتها:

إن الدبلوماسية يجب ألا تضع ثقتها بالمنطق وحده فهى ليست مجرد عملية إقناع واقتناع، بالمفهوم العقلانى، وليست مناقشة فكرية تجرى فى حوار فكرى خالص، إنما هى لقاء بين كائن يمثل قضية اجتماعية سياسية معينة، ومصالح ومطالب ناشئة عنها، بكائن إنسانى آخر له أيضًا قضيته ومصالحه ومطالبه.. ومقياس النجاح هو مدى نزول أحد الفريقين عند رغبات الفريق الآخر، مهما كانت أسباب ذلك، وسواء أكان مقترنًا بالاقتناع العقلى أم لم يكن. أو على الأقل - وهو الأغلب - خلق التوافق وتلاقى المصالح والبعد عن تنافرها، فالمعادلة قد تكون هى الفشل بعينه ولو على المدى البعيد.

إن الدبلوماسية الناجحة هى التى تعرف كيف تقرع الباب كى يستجيب لها من يقف وراءه فيفتحه، وهى التى تدرك أن لكل شخصية مفتاحها وسيكولوجيتها وتكتيكاتها، فلا تتوسل مفتاحًا واحدًا للجميع.

وهذا يعنى أن الدبلوماسى الناجح هو الذى يسعى إلى التعرف إلى كل ما يستطيع التعرف عليه بشأن ممثل الفريق الآخر، ثم يستخدم تلك المعرفة بمهارة فى إجراء الاتصالات الشخصية غير الرسمية، فمعرفة الشخص الآخر قد تعنى معرفة معتقداته الفلسفية والاجتماعية، أو ذوقه الفنى، أو هواياته المفضلة، أو تاريخ العائلى.

ومن هنا يجب على من يمارس العمل الدبلوماسى مراعاة التنويع فى أساليب عرض المطالب السياسية وفق الظروف المحيطة بكل سياسى مخاطب بها.

وعلى الدبلوماسى ألا يسمع بأذنيه فقط، مايقال له، بل عليه أيضًا أن يسمع بعينيه، فيدرك من لهجة الكلام، ونظرات العينين، وتقاطيع الوجه، وحركات اليد، الحقائق المسترة التى تجول فى الفكر وتدور فى القلب وهو ما يعرف بلغة الجسد. فلربما فيها من الصدق، أكثر مما فى العبارات المنمقة الغامضة. ولربما فيها من البلاغة أكثر مما فى الكلمات المطاطة وعبارات المجاملة.

كما أن الدبلوماسية الناجحة هى التى تسعى إلى خلق المناخ الطيب والملائم قبل أن تسعى إلى صياغة اتفاق رسمى واضح، وتعمل على الحصول على التأييد والمناصرة قبل أن تعمل على ترجمة هذا التأييد إلى مواثيق وعقود.

خلاصة القول إن دراسة علم النفس وتطبيقاته فى الممارسات الدبلوماسية أصبحت من أهم العلوم التى يجب أن يستوعبها كل من يمارس العمل الدبلوماسى بنوعياته المتعددة، وقد أدركت بعض المعاهد الدبلوماسية فى وطننا العربى، أهمية ذلك، فضمنت برامجها الدراسية المناهج التطبيقية لعلم النفس سواء بالنسبة للدبلوماسيين فى إطار ما يسمى "بالتعليم المستمر" لتحقيق مزيد من كفاءة الممارسات الدبلوماسية[1]. كما أدخل علم النفس أيضًا فى إختيار الملحقين الدبلوماسيين الجدد.

وهذا الفهم للأبعاد الشخصية والنفسية فى الممارسات الدبلوماسية، لها علاقة وثيقة بتحليل المعلومات والتنبوء بالمواقف، وهو ما دعا وزارات الخارجية، لاسيما فى الدول الكبرى ذات المصالح الواسعة، للاهتمام برصد الشخصيات العامة فى مختلف الدول ويتخذ هذا الرصد صورة تراجم تعدها سفاراتها فى تلك الدول. فعلى سبيل المثال كانت السفارة البريطانية فى مصر حريصة على رصد الشخصيات المصرية السياسية البارزة كل ثلاث أو أربع سنوات. كما أن السفارة الأمريكية لايقتصر اهتمامها على الشخصيات البارزة وحدها، بل امتد الاهتمام ليشمل كل من شغل منصب المدير العام بالوزارات والمصالح الحكومية المصرية وما فوقه من مناصب، وكذلك المشتغلين بالعمل السياسى على اختلاف انتماءاتهم فضلاً عن

(١) اعتمدنا بشكل رئيسى فى هذا الجزء على مؤلف الدكتور فايز صايغ، الدبلوماسية الصهيونية، دراسات فلسطينية، رقم ١٣ - مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت مايو ١٩٦٧.

رجال الصحافة البارزين. كما ترصد الشخصيات العامة فى جهاز الدولة وفى العمل السياسى، للتعرف على نقاط ضعفهم وقوتهم.[1]

إن الهدف من المقابلة الحصول على معلومات بخصوص مسألة محددة من شخص معين. فاصغ كثيرًا وتكلم قليلاً. ومن المهم أن يتم الحصول فى هذه المقابلة على أكبر قدر من المعلومات التى يمكن الحصول عليها؛ ولهذا يجب أن يتاح للفرد المراد الحصول على المعلومات منه فرصة التحدث بحرية وطلاقة دون مقاطعة من الطرف الآخر الذى يجرى المقابلة وأن يقتصر تدخل هذا الطرف الآخر على تشجيعه على التحدث ومتابعة الحديث مع الاستفسار عما غمض عليه[2]. وتعتبر مهارة السؤال من المهارات المهمة يفتح موضوعات للحديث مع من يقابلونهم حتى يتسنى الحصول على ما لدى الآخرين من معلومات.

رابعًا: بعض القواعد اللغوية والتنسيقية فى التقارير السياسية

- ليس هناك شكل أو نموذج موحد للتقرير، ولكن هناك عناصر أو ترتيب لأجزاء التقرير من المفضل أخذها فى الاعتبار وهى على النحو التالى:

من الناحية الموضوعية:- الدقة - الاختصار - التكامل - التناسق.

(١) من ناحية الشكل:

اسم الموجه إليه التقرير بصفة رئيسية ووظيفته (وإشارة إلى التوزيع على جهات أخرى إذا لزم الأمر). وتاريخ التقرير.

(٢) كتابة عنوان التقرير:

اكتب عنوانًا للتقرير فى عبارة، موجزة لتجعل الغرض منه واضحًا.

(٣) تقسيم فقرات التقرير:

---

(١) لمزيد من المعلومات فى هذا الموضوع انظر مؤلف د.رؤوف عباس، شخصيات مصرية فى عيون أمريكية، دار الهلال-٢٠٠١ .

(٢) د.محمد هيكل، مهارات الحوار بين التحدث والإنصات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠، ص١ .

قسم تقريرك لفقرات مرقمة ومعنونة حتى يسهل قراءته واستيعابه بشكل جيد، وتأمل ماجمعته من معلومات وأفكار وآراء ووجهات نظر، ثم احذف ما تجده غير مفيد لخدمة غرض تقريرك، ثم ضع تقسيمك المبدئى.

أولاً: --

١- ---
٢- ---
٣- ---
٤- ---
أ- ---
ب- ---
ت- ---
ثانيًا: -- إلخ

(٤) الإشارة إلى السوابق:

- إلحاقًا بـ .... بتاريخ.....................
- بالإشارة إلى .... بتاريخ.....................
- برقيتكم .... بتاريخ ....
- [illegible]م .... بتاريخ ....

(٥) علامات الترقيم:

لعلامات الترقيم عند كاتب التقرير أهميتها فى توضيح المعنى، وإدراك العلاقات عند القارئ، ومن ثم كان للاهتمام باستخدامها ووضعها فى مواضعها المناسبة أثره الكبير فى تكامل الفهم، واستيعاب المكتوب.

ولعلامات الترقيم دور كبير فى معرفة القارئ لما يرمى إليه الكاتب من كل جملة، فعندما يضع الكاتب علامة استفهام، يعرف القارئ أن الجملة التى قبل هذه

العلامة جملة استفهامية، وعندما يضع علامتى تنصيص، يعرف أن الكلام منقول من غيره، وهكذا فى بقية علامات الترقيم.

علامات الترقيم فى اللغة العربية، وخصائصها

١ - **النقطة (.)**: وتوضع فى نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية كل مكملاتها اللفظية، وكذلك توضع عند انتهاء الكلام وانقضائه.

٢ - **الفاصلة (،)**: وتوضع فى عدة حالات من بينها:

• بين الجملتين المرتبطتين فى المعنى والإعراب، مثل (خير الكلام ماقل ودل، ولم يطل فيمل).

• بين المفردات المعطوفة، إذا تعلق بها مايطيل المسافة بينها، فيجعلها شبيهة بالجملة فى طولها.

٣ - **الفاصلة المنقوطة (؛)**: وتوضع فى الحالتين الآتيتين:

• بعد جملة، ومابعدها سبب فيها.

• بين الجملتين المرتبطتين فى المعنى دون الإعراب، مثل : (إذا رأيتم الخير فاهتدوا به؛ وإذا رأيتم الشر فدعوه).

٤ - **النقطتان (:)**: وتوضعان فى المواضيع الآتية على سبيل المثال:

• **بين القول والمقول** (أى الكلام المتكلم به)، مثل: (قالوا لى: اشرح المقصود).

• **بين الشىء وأقسامه وأنواعه**، مثل: (منهومان لا يشبعان: طالب علم، وطالب مال).

• **علامات الاستفهام (؟)**: توضع عقب جملة الاستفهام سواء أكانت ظاهرة أم مقدرة.

• **الشرطة (-)**: توضع بين:

• العدد والمعدود إذا وقعا عنوانًا فى أول السطر، مثل:

أولاً: .... أو ١ - ....

ثانيًا: .... أو ٢ - ....

- **الشرطتان** (-...........-): توضعان لتفصلا جملة أو كلمة معترضة، فيتصل ماقبلها بما بعدهما، مثل: (مقالة مختصرة - بتصرف - من كتاب........)
- **علامة التنصيص أو الشولتان المزدوجتان** "............": توضع بين العبارات المنقولة حرفيًا من كلام (الغير)، والموضوعة فى أثناء الكلام، ليتميز كلام (الغير) عن كلام الكاتب.
- **القوسان** ((.......)): وتوضع بينهما عبارات التفسير والدعاء القصير، كأن تقول: كان عُمر ((رضى الله عنه)) مثال الخليفة المسلم العادل.
- **القوسان المركنان** [.....]: توضع بينهما زيادة قد يدخلها الشخص فى جملة، اقتبسها.
- **وهى نقط أفقية أقلها ثلاثة،** وتوضع مكان المحذوف من كلام اقتبسه الكاتب.

(٦) مقدمة التقرير

قد يكون من المناسب أحيانًا استهلال التقرير بفقرات تقديمية تهيئ ذهن القارئ للموضوع. والبعض قد يضعها خلاصة موجزة لما توصل إليه التقرير، وعادة تكتب المقدمة بعد الانتهاء من إعداد التقرير.

(٧) محتوى أو مضمون التقرير: (وهو البنية الأساسية للتقرير)

وبطبيعة الحال توجد أنواع مختلفة من التقارير، سواء المبنى منها على حقائق (Factual) أو التحليلية (Analytic) وقد تجمع بين الاثنين أو الانطباعين.

ويأخذ التقرير أشكالاً مختلفة تعتمد على الاحتياجات التى يغطيها، كالتقرير المطول، والبرقية، والتسجيل، وتقدير الموقف والاستطلاعى وغيرها. وقد يرسل التقرير فى شكل برقية مفتوحة إذا كانت لا تحتوى على معلومات سرية أو ترسل ببرقية رمزية أو مشفرة يراعى فيها توافر جانبين رئيسيين: أهمية المعلومات

المرسلة، ومتطلبات السرعة إبلاغها ببرقية وأن تتضمن معلومات على درجة عالية من السرية. وفى الإمكان أن تتضمن هذه البرقية موجز التقرير، يرسل فيما بعد بشكل مفصل.

وعـادة يتـم تقسـيم التقريـر إلى فقـرات متكاملـة المعانـى والمعلومـات، وإبراز النقـاط والجوانب المهمة بشـكل سريع وواضح، وبناء على التسلسـل الزمنى أو الإجرائـى. وعـرض الجوانب الأكثر أهميـة فى البداية ومن ثم عـرض المواضيع والجوانب المساندة لها، والانتقال من العام إلى الخاص أو العكس.

وسيواجهك كمٌّ هائل من المعلومات، لا تجعلها تزاحمك ولكن اختر منها فقط مايخدم أهدافك، ويساعد على إبرازها من خلال التقرير. ستكتشف أن جانبًا من المعلومات التى جمعتها يمكنك الاستغناء عنها.

(٨) الخلاصة أو الملخص: وكما أوضحنا من قبل فإن:

ملخـص التقرير وهو مختصر لما يحتويه التقريـر، والغرض منه والإجراءات التى تـم اتخاذهـا والنتائج التى تـم التوصل إليها والتوصيات التـى أعدت على ضوء هـذه النتائـج، هذا ويجب أن نلاحـظ أن الغرض من ملخـص التقرير هو تقديم خلاصـة التقرير بشـىء من التركيـز وليس وصفًا للتقرير حيـث إن هناك بعض الأشخاص يقرءون فقط الملخص.

(٩) الملاحق

وهى وسيلة لتوثيق المعلومات الواردة بالتقرير. ويتم إلحاقها بالتقرير مرقمة فى صلب التقرير للرجوع إلى تفاصيلها، وهى قد تحتوى على جداول أو رسومات أو وثائق أو مستندات.

(١٠) ويلاحظ فى كتابة مضمون التقرير عددًا من العناصر:

- **الدقة:** عن طريق اختيار الكلمات والجمل المناسبة المعنى للموقف المعروض، والابتعاد عن الكلمات "الكبيرة" و"الرنانة" "و المعقدة"، وعن العبارات الإنشائية كذلك، واستخدام الأسلوب المباشر، وينبغى على كاتب التقرير أن يكون أمينًا فى نقل الحقائق إلى حكومته.

• **الاختصار**: فغالبية كبار المسئولين مشغولون ولديهم الكثير ليقرأوه، وإذا أردت أن يقرأ تقريرك اتبع الإيجاز واقتصد فى كلماتك، فالإطالة غير المفيدة تؤدى إلى الملل لدى المسئول، ومن المفيد تجنب العبارات والجمل الطويلة فعليك التعبير عن الكثير من المعانى بالقليل من الكلمات. وبطبيعة الحال لا يمكن تحديد عدد معين من الصفحات للتقرير لأن ذلك يتوقف على موضوعه.

• **التكامل**: بحيث يكمل كل جزء أو فقرة الآخر والموضوعية وضرورة الاعتماد على الوقائع مع استعراض مختلف وجهات النظر.

• **التناسق**: بحيث تكون عناصر التقرير متناسقة وسلسة على القارئ وإعطاء التقرير بعدًا مرئيًا يبعد عنه الملل.

• **التوقعات**: هناك من التقارير ما تقتضى طبيعتها التعرض لاحتمالات المستقبل، والتنبوء بما يتوقع حدوثه كالتقارير التى تستعرض الأوضاع السياسية والوزارية والحزبية والانتخابية. فمن المفيد هنا طرح المؤشرات وذكر التوقعات المنتظرة حتى تأخذ الإدارة المركزية فى اعتبارها تلك التطورات المحتملة ولا تفاجأ بالتغيير حالة حدوثه.

• **الأمانة**: بالصدق فى نقل وقائع الحدث، والبعد عن محاولة إرضاء السلطة وكتابة ما تريد أن تسمعه.

وثمة ضوابط لو روعيت لأمكن التنبوء بالأحداث، فالتنبوء ليس حدسًا وتخمينًا ورجمًا بالغيب، إنما هو نتيجة منطقية – فى غالب الأحيان – لسير الأحداث ودراستها وتحليلها، غير أنه ينبغى تفادى الجزم والقطع مادام الأمر لايخرج عن كونه تنبؤًا بالمستقبل.(١)

(١١) ملاحظات عامة

• يلاحظ أن لكتابة التقارير السياسية خصوصيتها، وفى مقدمتها مراعاة أن المعلومات الواردة بها هى المادة الخام للتقرير، فلا تمط بين مكوناتها لتصنع منها "دانتيلا" بل عليك شد خيط المعلومات من الطرفين.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: جمال بركات مرجع سبقت الإشارة إليه، ص ١٥٨ وما بعدها.

• لغتنا غنية بالمترادفات، وازدواج الدلالة وظاهرة الأضداد تكاد تكون عامة فى جميع اللغات، وعلينا تجنب الكلمات التى تثير لبسًا أو تحتمل تأويلاً أو معنيين. فابتعد عن العبارات المنمقة واستخدام أسلوب بسيط للعبارات، والحرص على ألا يطغى الأسلوب على المضمون (ولتذكرة مرة أخرى الفرق بين الكتابة الصحفية التى تخاطب القارئ العادى بلغة مفهومة وسريعة وقد تعمد للتشويق أو الإثارة وقد لا تهتم بالدقة والدبلوماسية التى هى كتابة تتحرى الدقة والمعلومة والتقييم وتخاطب مستوى معينًا من المسئولين).

• علينا أن نتذكر أن الدبلوماسى ليس مؤرخًا أو عالمًا سياسيًا. ولكن ما تنتظره حكومته ليس موضوعًا أكاديميًا وإنما وجهة نظر عملية فى توقيت مناسب تساعد على اتخاذ القرارات أو المواقف.

• إن الذين يقرءون تقارير البعثات الدبلوماسية بوزارة الخارجية هم مسئولون محدودو العدد للغاية، وإذا حظى التقرير المرسل بفرص العرض على الجهاز الرئاسى فهذا معناه أنه تقرير متميز يضيف أشياء تتجاوز فى دلالاتها ومعانيها ماتردده وكالات الأنباء والقنوات الفضائية المتنافسة، ويمكن أن يحتوى على رأى أو توصية أو تقدير موقف أو معلومة جديدة.

ومن هنا تجىء أهمية الصفات التى تحدثنا عنها فى البداية وأهميتها سعة الاطلاع، وجوده الاتصالات، والإيجاز والوضوح.

ويعنى الإيجاز، نقل المعنى إلى القارئ بأقل عدد ممكن من الألفاظ بحيث توجه كل أجزاء ومحتويات التقرير لخدمة الهدف الأساسى وهو الوصول إلى نتائج يمكن أن يعرضها، ومن ثم نضمن عدم وجود أية إضافات لا محل لها سواء فى أجزاء التقرير أو الفقرات أو حتى الكلمات. لذلك فإن الإيجاز يرتبط ارتباطًا مباشرًا بوحدة الفكرة Unity وأيضًا بالوضوح Clarity، خاصة وأن هناك تأثيرًا متبادلاً بين الإيجاز والوضوح. فالوضوح يؤدى إلى استبعاد أية زيادة، والإيجاز يؤدى بدوره إلى الوضوح[1]. ولنتذكر أن الكتابة الواضحة تساعد على التفكير الواضح.

(١) عبد الحكم أحمد الخزامى، فن كتابة التقارير، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٨٤.

- حاول دومًا استخدام الألفاظ المناسبة، وتجنب الألفاظ التى لست متأكدًا من معانيها، وقد تخطئ فى اختيار بعض الألفاظ، وعليك أن تتعلم من أخطائك. تذكر دائمًا أن القراءة الكثيرة تحسن أداءك فى الكتابة، ولكن عليك ألا تقلد كتابات الآخرين بصورة مباشرة، وإنما الأفضل يكون لك أسلوبك الخاص المميز.

وفى كتابة الفقرات استخدم الفقرات القصيرة، وتجنب الفقرات الطويلة. فهناك تراكيب وجمل تغنى عنها الكلمات من ذلك مثلاً:

- "وفى الوقت الراهن" بديلها المختصر "الآن أو اليوم".
- "وإلى أن يحين ذلك الوقت" بديلها "حتى".
- "وذلك بالرغم من أن" بديلها "رغم".
- "وهذا راجع إلى حقيقة" بديلها "بسبب".
- "لديه حاجة ماسة إلى" بديلها "يحتاج".
- "يزوده بالتشجيع" بديلها "يشجعه".
- "الأغلبية الساحقة من البشر" بديلها "معظم الناس".
- "وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على" بديلها "يدل على".
- "جلسوا وكأن على رءوسهم الطير" بديلها "جلسوا صامتين".
- "دخل يرغى ويزبد كالجمل الهائج"بديلها"دخل غاضبًا".

- وعليك تجنب - قدر الإمكان - الانخراط فى وصف المواقف بعدة مرادفات وأيضًا العبارات الطنانة أو الفضفاضة، واجتناب العبارات والجمل الطويلة، وعدم الإكثار من الأفكار ضمن الفقرة الواحدة، وأن تظل الحقيقة الموضوعية فى النور بمنأى عن المواقف والانحيازات الشخصية.
- توخى السهولة بالاجتهاد فى التعبير عن الأفكار الواردة بالتقرير بلغة سهلة خالية من التعقيد بعيدة عن الرموز والتشبيه وزخرفة العبارات.

- وأعد قراءة التقرير أكثر من مرة حتى تكون قادرًا على الكشف عن المقاطع الضعيفة وأجر نوعًا من الحوار مع النفس بشأنها.
- يجب أن يكون عنوان التقرير مختصرًا معبرًا عن مضمونه.
- من المفضل أن يسجل الدبلوماسى وقائع المقابلات فى حينها، وألا يعتمد كثيرًا على ذاكرته، وحرصًا على دقة المعلومات.
- عمليــة دمج الأفكار والآراء الواردة بالتقــرير وأن تكتب بأســلوب واضح وبجمل مركزة وقصيرة سهلة الإدراك والفهم، ويجب توضيح ما يتم عـرضه من حقائق وتميزه عن تلك النابعة من رأى كاتب التقـرير.

الملخص التنفيذى Abstract

يتضمن عرضًا موجزًا لمضمون التقرير، وأهم النتائج المستخلصة، ويعطى فكرة سريعة عن مجمل ما احتواه التقرير، بحيث يحكم من يقرؤه على مدى الحاجة لقراءة التقرير بالكامل.

والمعلومات هى المادة الخام للدبلوماسى أو الباحث السياسى، وهى جوهر التقرير الدبلوماسى شأنها شأن عدة النجار والفرش والألوان للفنان، يتوقف حسن استخدامها على من يمسك بها بشكل جيد ويحسن توظيفها مهنيًا. وبعض المعلومات تفقد جدواها إذا لم تصنف وتحلل.

وإذا كان الصحفيون يهتمون بكتابة وتحليل الأخبار بوضوح، لعرضها على الرأى العام، فإن جوهر عمل الدبلوماسيين سياسى بالدرجة الأولى، وهو توصيل المعلومات بالأسلوب المناسب الذى يساعد حكوماتهم على تنفيذ سياساتها واتخاذ قراراتها، بطرح الأسئلة التالية مثلاً على النفس:

١ - ما التحديات أو الفرص التى تسببها الأحداث الحالية وخلفياتها بالنسبة لحكومتى أو مصالح بلدي؟

٢ - هل يوجد شيء مفيد تستطيع أن تضيفه فى تقريرك يتعلق بمصالح بلدك أو موضوعات تهمها بصفـة خاصة؟ وهى أسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عليها.

خامسًا: انتقاء المعلومات وكتابة التقارير

يحتاج إعداد التقارير إلى وقت لجمع المعلومات من مصادر مختلفة، ثم كتابة مسودة التقرير ومراجعتها مرة أو أكثر قبل إخراج النسخة النهائية، وهذه الأعمال لا يمكن إنجازها إلا بتخطيط وجدولة زمنية دقيقة، بحيث لا تستعجل فى العمل، فيجىء التقرير ناقصًا، ولا تتراخى فيه فيزعجك فوات الوقت.

ربما تستنتج أن طبيعة المعلومات التى حصلت عليها تتطلب سرعة موافاة المسئولين بها وهنا قد ترى من المناسب إبلاغ حكومتك بتقرير أولى عاجل، فى شكل برقية رمزية، يتضمن تقييمًا سريعًا للموقف قد يكون مفيدًا فى توقيته ثم تتبعه بتقرير تفصيلى.

لكن عند إعدادك لأى تقرير من المناسب مراعاة مايلى:

١ - إضافة معلومات جديدة والتى تعتقد أنها مناسبة لتحقيق فهم أفضل لأبعاد هذا الموضوع.

٢ - إن السعى للحصول على المعلومات أو مطاردتها وهو أمر مسلِ على الدوام، غير أن توقع الحصول على معلومات متكاملة أمر غير عملى. فالأمر يقتضى بذل جهد إضافى لاستكمال هذه المعلومات وخلفياتها بالتفكير والتحليل الجيدين لمضمونها وبشكل مقارن بين مختلف المصادر.

٣ - تقديم مقترحات لبيان كيفية التعامل مع النتائج المترتبة على التحليل قدر الإمكان، وهذا قد يتطلب إضافة تعليقك وانطباعك الخاص عن الحدث.

٤ - ضرورة التدقيق فى المعلومات قبل إرسالها فعليك أن تضع فى اعتبارك أن المنافسة والوفرة المعلوماتية قد تتيح ضمانًا إضافيًا لإزالة الشكوك حول دقة المعلومات، إلا أنه من ناحية أخرى قد يدفع صانعى السياسة إلى التحيز للمصدر الأشد نفاذية والأقوى تأثيرًا بفضل إمكانياته المتقدمة. وقد يكون من نوع المصادر المتعددة الوظائف، بمعنى ألا تكون وظيفته الوحيدة بث المعلومات، بل إعادة صنعها بتقديمها معبأة أو متطورة أو محورة، كما قد تقوم بمهمة صنع أو تأليف المعلومات بهدف توليد مادة لمعلومة جديدة، وهنا يجىء دورك فى فرز وتقييم المعلومات ذات المصداقية والانتقاء بينها. ومن

هنا تجيء أهمية الحكم على مصداقية الأخبار والمعلومات. فأحيانًا فى تدفقات المعلومات قد نجد بينها معلومات مغلوطة مزيفة أو غير دقيقة أو لا تعبر عن الحقيقة بالكامل، ويتم بثها عن عمد وتهدف إلى الخداع Deception، بقصد تحقيق أهداف معينة. وينبغى التفرقة بين المعلومات الخاطئة misinformation التى لا تهدف إلى الخداع والمعلومات المغلوطة disinformation والمقصود بها الخداع والتمويه. والهدف من ذلك هو التأثير فى الرأى العام أو طمس الحقيقة أو إحداث الارتباك أو التضليل، والعقل البشرى لا يمكنه اكتساب معلومة جديدة إلا بناء على معلومات سابقة تمكنه من تعقيل المعلومة الجديدة عن طريق ربطها بهذه المعلومات.[1]

(١) د. أحمد مختار الجمال، "الموسوعة السياسية المعاصرة"، (الحلقة العاشرة)، شئون عربية، الأمانة العامة للجامعة العربية، عدد ١٣٩ - خريف ٢٠٠٩ ص ١٥٦، ويشير الكاتب إلى أنه لكى تتم عملية الخداع من تحقيق هدفها، فلابد أن تتم العملية بذكاء وإتقان حتى يتم تصديقها، وأن تكون هناك دلائل وشواهد أخرى تسندها حتى يتم بلع الطعم بالكامل، وتقدم مثالاً لذلك بما حدث قبيل قيام الرئيس الراحل أنور السادات بحرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما نشرت أنباء قيام عدد من ضباط القوات المسلحة بالعمرة. ومن ناحية أخرى، كشفت صحيفة "يو اس ايه" توداى USA today أن جاك كيلى الذى كان يعد أحد أبرز المراسلين ورشح لجائزة "بوليتزر" عن أفضل عمل صحفى، كان يفبرك قصصًا رئيسية طوال سنوات، وصفت الصحيفة كيفية اكتشاف "تزييف" مراسلها للأخبار، عندما شك المسئولون فى صدقية بعض الأخبار شكلوا فريقًا من خمسة صحفيين ومدير تحرير لمراجعة ٧٢٠ قصة وموضوعًا كتبها كيلى بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٣، حتى أنهم زاروا البلدان التى كان يرسل منها تقاريره، كالأردن وإسرائيل وكوبا، وحاولوا لقاء الشخصيات التى شملتها تقارير كيلى، فاكتشفوا مؤشرات واضحة على أجزاء من مواد "فبرك" فيها كيلى تقاريره التى عادة ما كانت تنشر على الصفحة الأولى فى الصحيفة.

٣- مقالات ذات صلة

أ - مراكز الدراسات المؤثرة فى السياسة الخارجية الأمريكية

كـريـم القـاضى (*)

تعد المراكز البحثية، أو ما يطلق عليه مراكز الفكر Think-Tanks من أبرز سمات المجتمع المدنى والسياسى الأمريكى لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر فى مراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة، سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، وهو ما يظهر - على سبيل المثال - بصورة واضحة بالنسبة للسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط.

بداية، فإن دور تلك المراكز فى صياغة السياسة الخارجية الأمريكية يرجع إلى عاملين: الأول هو طابع اللامركزية فى النظام السياسى الأمريكى الذى يتيح الفرصة و القنوات الشرعية للمشاركة فى صنع و تطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة و غير مباشرة، وربما لا تصبح السياسة الخارجية حكرًا على مؤسسة دون الأخرى. أما العامل الثانى فهو انخراط الولايات المتحدة كفاعل رئيسى فى العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين، وتطور هذا الدور عبر مراحل مختلفة، فقد صاحب هذا التطور منذ بداياته ظهور المراكز البحثية الأمريكية مثل: مركز كارنيجى للسلام الدولى و مؤسسة هوفر للحرب و الثورة والسلام و مجلس العلاقات الدولية.

أدوار أساسية

للمراكز البحثية خمسة أدوار أساسية تقوم بها، فهى أولاً مراكز صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التى تخص السياسة الخارجية، وهو ما تستفيد به الإدارة الأمريكية بكافة أجهزتها، وتقوم بدراسة كافة المستجدات الدولية - كالإرهاب - لمعرفة أثرها فى المصالح الأمريكية. فوظيفة المراكز البحثية إعداد السبل لتحقيق المصالح الأمريكية واختيار أفضل وسائل التطبيق. إن المراكز البحثية تقوم بكسر الحواجز بين العمل الأكاديمى النظرى فى الجامعات الأمريكية و بين العمل السياسى التطبيقى لصناع القرار.

(*) نشر هذا المقال بـ "ملف الأهرام الإستراتيجى"، صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ١١٢٦ - إبريل ٢٠٠٤.

ثانيًا، تقوم المراكز البحثية بإمداد الإدارة بالموظفين اللائقين علميًا وعمليًا لتطبيق السياسة الخارجية، ويعد هذا من التأثير المباشر لها، فأفرادها والعاملون بها يقومون بالعمل التطبيقى للسياسة الخارجية فى الإدارات المنتخبة. لذلك نجد أن كثيرًا من موظفى الإدارة فى البيت الأبيض ووزارتى الدفاع والخارجية، هم بالأساس باحثون كأمثال ريتشارد بيرل مساعد وزير الدفاع السابق ودينس روس مبعوث الإدارة الأمريكية السابق فى الشرق الأوسط.

ثالثًا، تجرى المراكز البحثية حلقات نقاش عن المبادرات والسياسات الأمريكية عن طريق عقد اجتماعات بين ممثلى الإدارة وأعضاء المراكز وأصحاب الشركات الكبرى وكبار الأكاديميين من أجل معرفة أثر السياسة الخارجية فى المصالح الأمريكية ومدى فعاليتها، وفى حالة فعاليتها تقوم المراكز بحشد الدعم لتلك السياسة بين مختلف المؤسسات أو معارضة تلك السياسة فى حالة إضرارها بالمصالح الأمريكية.

رابعًا، للمراكز البحثية تأثير غير مباشر من خلال نشر الوعى الثقافى بين أفراد المجتمع بأهم القضايا الدولية التى تواجه الولايات المتحدة وكيفية مساندة أو اعتراض تلك السياسات. ويتم ذلك عن طريق كتابة مقالات ودراسات بالصحف الكبرى وإصدار الكتب والدوريات والظهور فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لخبراء المراكز.

خامسًا، تتدخل المراكز البحثية تدخلاً مباشرًا فى بعض القضايا الدولية كمؤسسة فاعلة تهدف إلى تحقيق بعض النتائج بالتنسيق مع الإدارة، ولعل من أبرز هذه الأدوار ما قام به المركز الأمريكى للسلام بإجراء مفاوضات غير رسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما قام بتدريب موظفى الإدارة الأمريكية على كيفية إدارة المفاوضات بين كلا الطرفين.

وإذا كانت طبيعة العمل الأساسى للمراكز هى إجراء الأبحاث فى كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية، إلا أن طريقة البحث تنقسم إلى قسمين: الأول أن يكون البحث مختصًا بمنطقة جغرافية محددة مثل: جنوب شرق آسيا أو الشرق الأوسط، وبالتالى تتم دراسة كافة أنماط السياسة الخارجية فى تلك المناطق وتحديد أهم التحديات الكائنة بها. والثانى أن يكون البحث متعلقًا بأحد أهداف السياسات الأمريكية مثل حظر انتشار الأسلحة النووية أو محاربة الإرهاب أو العولمة وتحرير التجارة العالمية .وتختلف المراكز البحثية فيما بينها حول توجهات السياسة الخارجية وقدرتها على تحقيق المصالح العليا. ويكون قياس مدى نجاح المركز البحثى بإدراك مدى تأثيره فى دوائر صنع

القرار الأمريكى ومدى استجابة الإدارة لما وصل إليه، والعمل على تطبيق السياسات الخارجية المصنوعة داخله.

ويتمثل أحد أهم أسباب نجاح المراكز البحثية فى أنها تقوم على تمويل ذاتى مستقل غير مرتبطة بالمؤسسات الحكومية، وبالتالى فإنها حافظت على قدر كبير من الاستقلالية، فهى بالأساس مؤسسات غير هادفة للربح، معفاة من الضرائب الأمريكية وتقوم على التبرعات الفردية والجماعية من الشركات الكبرى والتمويل الذاتى عن طريق بيع الكتب والإصدارات البحثية والدوريات المتخصصة. وبعض هذه المراكز لا تقبل أية معونات حكومية، والبعض الآخر يقوم بعمل عقود مع الحكومة الأمريكية من أجل القيام بأبحاث ودراسات لبعض أجهزتها مثل السلاح الجوى الأمريكى المتعاقد مع مركز راند على تمويل أبحاثه عن التحديثات التى تقوم بها الصين على سياستها الدفاعية، وآثارها فى السلاح الجوى الأمريكى.

برامج الشرق الأوسط

ولعل إدراك طبيعة الدور المهم الذى تقوم به تلك المراكز، يستوجب معرفة أهم المراكز المهتمة بشئون الشرق الأوسط وطبيعة برامجها. ومن أبرز المراكز الموجودة على الساحة الأمريكية حاليا ولها تأثير ما فى الإدارة الحالية، معهد المشروع الأمريكى American Enterprise Institute. وينتهج هذا المركز نهجًا يمينيًا محافظًا فى معالجة القضايا الدولية كما تشير إصداراته ودورياته. أما عن برنامج الشرق الأوسط بالمركز فهو يتبنى أكثر التوجهات الأمريكية حدة وتطرفا تجاه المنطقة وعلى خلاف المراكز الأخرى، يصب المركز عمله فقط لمتابعة ما يجرى فى الشرق الأوسط والعالم العربى. ويقوم بدراسة المصالح الأمريكية بالمنطقة وما يواجهها من عقبات وكيفية تطوير تلك السياسة. وينظم مؤتمرين سنويين يشارك فيهما كبار المسئولين والخبراء والأكاديميين لمناقشة المستجدات الإقليمية وتأثيرها فى المصالح الأمريكية. كما ينظم ٤٠ حلقة نقاشية طوال العام لنفس الغرض، وتقع مواقفه عمومًا فى منطقة وسط بين المركزين السابقين.

من الضرورى فى ظل المتغيرات الدولية التى تمر بها المنطقة العربية، متابعة ما تقوم به المراكز البحثية الأمريكية من أعمال نظرية وأنشطة عملية لفهم التركيبة المعقدة للسياسة الخارجية الأمريكية.

ب- "ويكليكس" ومستقبل الدبلوماسية

بقلم السفير/ محمد سعيد السيد (*)

يجلس السفير فى مكتبه آمنًا مطمئنًا، فالحراسة والأمن داخل السفارة يتولاها رجال أمن من بنى وطنه، أما خارج السفارة فالحراسة قائمة بمعرفة الدولة الأجنبية المعتمد لديها والموجودة بها السفارة. كما أن خبراء الأمن المتخصصين يأتون من دولته فى زيارات لفحص غرف السفارة وغرفة السفير على الأخص بأجهزة التقنية التى لديهم للتأكد أن السفارة خالية من أجهزة التجسس والتنصت الخفية، وأن الدوائر الكهربائية والإلكترونية بالسفارة أيضًا خالية من أية أجهزة - مهما صغر حجمها - مزروعة خفية لالتقاط الذبذبات التى تنبئ بأسرار السفارة وتراسلها.

وهكذا يجلس السفير آمنًا عندما يكتب أو يتحدث مع أحد من مستشاريه أو زائريه ويسجل كتاباته وأحاديثه وحواراته مع المسئولين فى الدولة الموجود بها مشفوعًا برأيه فى تلك الأحاديث وسياسات تلك الدولة، إنها كتابات الصراحة والوضوح بما يحقق مصالح بلده فى المرتبة الأولى، وما قد لا يرضى الدولة التى هو فيها، إنه يكتب إلى المسئولين فى بلده مطمئنًا أن هذه الكتابات يصير حفظها فى خزائن مصفحة فور وصولها إلى وزارة الخارجية، ولا يفرج عنها ولا ترى النور إلا بعد فترة زمنية معينة، وهو إجراء يختلف من دولة إلى أخرى حسب القوانين المعمول بها بشأن الإفراج عن الوثائق السرية للدولة، والتى غالبا ما تكون حول الثلاثين عامًا وقد تزيد أو تقل، وقد لا تفرج الدولة عن بعض الوثائق لأسباب تراها، تلافيًا لاحتمالات إلحاق الضرر بعلاقاتها الدولية وإستراتيجيتها، ولكن كمبدأ عام غالبا ما تكون الوثائق المفرج عنها قد زال أثرها وولى زمانها ورحل كتابها عن هذا العالم، ونشرها يكون من باب إحياء الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية وعلى الأخص العمل الدبلوماسى.

وقد عاش السفراء ودولهم فى أمان تحت مظلة من التكنولوجيا الحديثة، اطمأنوا وعاشوا عقودًا من الزمان فى أمان تام واثقين أن مكاتباتهم وبرقياتهم ونظم وأجهزة الشفرة المستخدمة لديهم ووسائل الاتصالات الخاصة بهم لن تصل إليها أيدى العابثين

(*) مجلة الدبلوماسى - القاهرة، إبريل ٢٠١١.

والمتلصصين والمتجسسين، حتى فجأة ظهر "جوليان أسانج" السويدى الجنسية وفجر بركانًا كاسحًا سالت على جوانبه آلاف البرقيات الشرفية والوثائق والمستندات السرية للغاية وامتلأت بها صفحات الجرائد وشاشات التليفزيونات الفضائية، تم كل ذلك على موقع على الإنترنت أسماه "ويكليكس"(*).

إن جوليان أسانج لم يستخدم أجهزة لفك شفرة البرقيات الدبلوماسية ولا أجهزة لالتقاط الرسائل عبر الأثير، ولكنه قام باختراق موقع تجميع الوثائق السرية للغاية والمستندات الأمريكية فى أماكن حفظها فى الإدارة الأمريكية وهى بشكل واضح ومقروء بلا رموز ولا طلاسم ولا شفرات معقدة.

فكان الأمر بركانًا، أو زلزالا أو سمه بما شئت، ولكن الحقيقة أنه أطاح بصرح الأمان لدى الدبلوماسيين والسفراء ودولهم، فذهب شعور السفراء بالأمان وحريتهم فى تدوين ما يريدون إلى غير رجعة عندما وجدوا وقرءوا، وشاهدوا ما يكتبون وهم مازالوا فى مواقعهم فى الدول الأجنبية ولم يمض على ما كتبوه سوء أيام قليلة وليست السنين المقررة لنشر الوثائق السرية والمراسلات الدبلوماسية للدولة، إن ما كتبه السفير، قبل أن يفتح الويكليكس موقعه على الإنترنت، قد يكون به النقد لسياسة الدولة المتواجد بها؟ ولذا فإنه بعد ما ينشره موقع ويكليكس من أسرار فإنه لن يستطيع التعامل مع المسئولين فى تلك الدولة وعليه أن يجمع أوراقه وأمتعته ويرحل قبل أن تبادر الدول الأجنبية بإخطار دولته أنه أصبح شخصًا غير مرغوب فى وجوده فى دولتهم، وهو أمر لا يتمناه أى دبلوماسى أن يصادفه فى مشوار حياته الدبلوماسية.

(*) ويكليكس منظمة غير ربحية تنشر تقارير وسائل الإعلام الخاصة والسرية من مصادر صحافية وتسريبات إخبارية مجهولة. بدأ موقعها على الإنترنت سنة ٢٠٠٦. وفى نيسان (إبريل) ٢٠١٠ أنزلت «ويكيليكس» على موقع إنترنت يسمى Collateral Murder مشهد فيديو عن ضربة الطائرة فى ٢٠٠٧ التى قتلت فيها قوات أمريكية مجموعة من المدنيين العراقيين والصحافيين. وبعدها فى تموز(يوليو) سربت ويكيليكس يوميات الحرب الأفغانية، وهى مجموعة لأكثر من ٧٦٩٠٠٠ وثيقة حول الحرب فى أفغانستان لم تكن متاحة للمراجعة العامة من قبل. تم سربت فى تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠ مجموعة من ٤٠٠ ألف وثيقة فيما يسمى سجلات حرب العراق بالتنسيق مع المؤسسات الإعلامية التجارية الكبرى؛ حيت سمحت بإعطاء فكرة عن كل وفاة داخل العراق وعلى الحدود مع إيران. وفى تشرين الثانى (نوفمبر) ٢٠١٠ بدأت "ويكيليكس" بالإفراج عن البرقيات الدبلوماسية للخارجية الأمريكية.

إن جوليان أسانج قد هدم "عرش الأسرار الدبلوماسية"، وأنهى بذلك عصر الدبلوماسية الكلاسيكية مثلما كـان الحال زمن الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية - رحمه الله - الذى كان يصرح دائماً إلى الصحفيين بهدوئه المعروف عنه أيضًا «إننا تباحثنا بما يهم البلدين»، ولا يزيد على ذلك بأية كلمة، قد انتهى ذلك العصر وحاليًا تواجه الدبلوماسية ثورة التكنولوجيا وثورة المعلومات الجارفة، وأنهى الويكليكس عصر دبلوماسية الصالونات المغلقة وأمن السفراء المطلق، فأصبحنا أمام "عصر جديد" من الدبلوماسية سمتها القادمة فتح أبواب الصالونات الأنيقة على مصراعيها على من فيها من السفراء والدبلوماسيين، إنها دبلوماسية العصر القادم : الدبلوماسية المعلنة بلا أسرار، إنه عصر سيادة حق الشعوب فى المعرفة ولا بديل عنه.

الجزء الثانى
جدوى المعلومات وتحليلها

لماذا نحلل المعلومات السياسية؟ فالواقع أن ذلك يزيد من فهم خلفيات سياسة ما، وفهم العالم الذى نعيش فيه والسياسة بطبيعتها موضوع معقد، وتحليل عناصرها يتطلب اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لذلك والعنصر التحليلى للمعلومات الذى يضيفه كاتب التقرير يلعب دوره فى تعقيل المعلومة بعرضها وتحليلها واختيار مستويات الربط بينهما وبين المعلومات المتزامنة معها، لتتحول المعلومة إلى معرفة. فالإنسان يستطيع الحصول على المعلومة، ولكن تتفاوت قدرة توظيفها فى بناء رؤية جديدة للموقف أو للحدث موضوع البحث."فالمعرفة اكتساب والحكمة انتساب" كما يقولون. ولكى تكون المعرفة متبلورة ينبغى أن تكون مبنية على البحث والتدقيق المحدد لمكوناتها وليس مجرد عملية نقل لها. ومن هنا يجىء أهمية تعليق كاتب التقريرعلى هذه المعلومات وقدرته على أن ينقل للمتلقى بنص الحدث وخلفياته غير المرئية.

أولاً: الفرق بين الدبلوماسى والباحث السياسى ومهمة رجل المخابرات

المخابرات"كعملية" هى المجهود المنظم لجمع المعلومات وتقديرها قطعة قطعة، وتجميعها حتى تتكون منها صورة أكبر وأكثر وضوحًا بالدرجة التى تجعل رؤية الأشياء المتوقعة ممكنة، أو أنها مجهود متواصل لاختراق الضباب المخيم على بعض الأوضاع حتى يمكن رسم الخطط للمستقبل.

ومن أبرز نشاطات المخابرات فى هذا المجال:

- الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بتحركات الدول المعادية والتعرف على أهدافها وخططها.
- محاربة التجسس وإفشال خطط العدو فى عدم الوصول إلى أهدافه.
- مراقبة النشاط السياسى ومتابعة سير الاستعدادت العسكرية للدول المعادية والصديقة على حد السواء.
- إثارة المتاعب الداخلية للدول المعادية، ومحاولة خلق الشقاق والخلاف بين زعمائها وقادتها، إذا كانت له ضرورة.
- الحصول على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا من تطور وابتكارات.
- الحصول على آخر أسرار الإنتاج العسكرى فى مجال الاتصال والكمبيوتر والصواريخ وغيرها.

وتعرف دائرة المعارف البريطانية المخابرات تعريفًا يعد الأكثر شمولاً، بأنها "جمع المعلومات سواء عن الخصم أو الحليف أو المحايد، وتهتم أساسًا بمسائل الحرب والدفاع وقت السلم، بالإضافة إلى جمع المعلومات الدبلوماسية والاقتصادية والصناعية، وتأمين تلك المعلومات".[1]

وتتميز المخابرات بعدة خصائص أهمها:

١ - جمع المعلومات سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية من المصادر التالية:

- مصادر علنية، وأهمها الصحافة والإذاعة والتليفزيون والزيارات الرسمية، والحفلات التى يحضرها رجل المخابرات فى الدولة التى يعمل بها، سواء أكان ذلك تحت غطاء دبلوماسى أو تجارى أو تعليمى أو إعلامى.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر الدراسة التى نشرت فى هذا الشأن بمجلة بحوث دبلوماسية- معهد الدراسات الدبلوماسية- وزارة الخارجية - المملكة العربية السعودية، العدد التاسع ١٩٩٥.

- مصادر سرية، وهى تتعدد باختلاف الدولة سواء محايدة أو صديقة، وأهم هذه المصادر - هى - الاتصال الشخصى بأفراد المجتمع أو الاتصال برجال المخابرات للدول الأخرى سواء بطرق رسمية أو بطريقة شخصية علنية أو سرية.

٢ - جمع المعلومات، وتقييم مصادرها وتحليل المعلومات، والهدف من هذه العملية هى تقليل مخاطر فشل أى قرار وطنى بمواجهة أية دولة، والحد من الثمن الذى يمكن أن تدفعه نظير اتخاذها لقرار، أو تبنيها لوسيلة لا تحقق الهدف المنشود.

٣ - تأكيد معلومات، تم الحصول عن غير طريق المخابرات.

٤ - عمل المخابرات دائم لا ينقطع فى أى وقت، ولا يتأثر بوقت الحرب أو السلم، كما لا يميز عمل المخابرات بين الدول العدوة والصديقة، إلا فيما يتعلق بمجالات ضيقة جدًا. فعمل الاستخبارات، يتميز بمحاولة جمع أكبر قدر من المعلومات عن الدول الأخرى، سواء عدوة أو صديقة على حد سواء.

ولهذا فإن كتابة التقارير السياسية تحتاج إلى قراءة موسعة فى مصادر مختلفة. والقاعدة الذهبية فى القراءة هى أن تقرأ وفى ذهنك غرض محدد. وتتمثل أغراض القراءة استعدادًا للكتابة فى عدد من الأسئلة التى تقرأ للإجابة عنها. وفى صياغة الأسئلة نوصيك باستخدام الأسئلة المفتاحية أو الأسئلة المفاتيح لأنها توفر كثيرًا من الجهد والوقت، فالسؤال بهل (مثلاً) ليس سؤالاً يفتح مغاليق الموضوع، لأن الإجابة عنه تكون: نعم أو لا، وتحتاج بعدها أن تسأل لماذا نعم؟ ولماذا لا؟ أما الأسئلة المفتاحية فهى الأسئلة التى تبدأ بأدوات الاستفهام التالية: ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟ وأين؟ ومن؟ ومتى؟.

٥ - والمهم فى علاقة الإعلام بالدبلوماسية، وخاصة ونحن نعيش عصر المعلومات والاتصالات، أن المبعوث الدبلوماسى لم يعد الوسيلة الوحيدة لنقل الصور والمعلومات والأخبار والتقارير من الموقع لحكومته، بل وأصبحت الصحافة العالمية ووكالات الأنباء والقنوات الفضائية بقدراتها وإمكانياتها الهائلة أسرع، وأحيانًا أقدر من المبعوث الدبلوماسى على معرفة ومتابعة الأنباء، حتى فى الدولة المعتمد لديها أحيانًا، بل وأصبح هو نفسه يستفيد من التعرف على الأنباء العالمية، ومتابعة مايحدث فى أنحاء العالم.

ثانيًا: الفرق بين مهام الدبلوماسى ومهام الإعلامى

وبطبيعة الحال هناك فارق جوهرى بين المبعوث الدبلوماسى والمراسل الصحفى.

١ - فالمراسل يقع دومًا تحت ضغط الوقت وهو مشغول ببريق الصورة الأمامية الظاهرة للحدث وجانب الإثارة فيها، أكثر من اهتمامه بالوقائع الدائمة التى يقع فى بيئتها الحدث.فهو يكتب بالصورة وبالأسلوب الجاذب التى تجعل القراء يشترون صحفيته.

٢ - والمراسل الصحفى يستخلص نتائج قائمة على التخمين وبالتالى فإن احتمال الخطأ وارد، ولكنه يملك فرصة أخرى أو أكثر من فرصة لتصحيح تقويمه للحدث. ولو انه كتب تقريرًا عن الحدث بالأسلوب الذى يكتب به الدبلوماسى فإن توزيع صحيفته سينخفض. ويقال عادة: "إن الدبلوماسيين كِتاب بلا قراء".

٣ - وبطبيعة الحال بالنسبة للدبلوماسى فإنه أيضًا فى صراع مع الزمن لإعداد تقريره عن الحدث فى البلد المعتمد فيها وهو يعلم أن القنوات الفضائية سبقته إلى نقل الحدث لبلده. ولكنه يختلف عنها فى تحليله لخلفيات هذا الحدث والتأثير المتبادل بين عناصره، والقوى الفاعلة والمؤثرة فيه، وحجم المصالح المتقابلة والمتصارعة وراء هذا الحدث، والتنبؤ بما قد يحدث مستقبلاً . إنه يقرأ ما بين السطور أكثر من الانشغال بصورته الأمامية وهذا هو الفارق. ثم أن الدبلوماسى يستطيع أن يضمن تقريره بعض الأسرار معتمدًا على أنه يضع "سرى للغاية" على تقريره.

ثالثًا: الدبلوماسية وعصر المعلومات (ثورة المعلوماتية)

١ - طورت وسائل الاتصال الشعور بالوجدان الجماعى العالمى، بحيث أصبحت قضايا مثل: مكافحة التلوث وحماية البيئة، والانفجار السكانى وحقوق الإنسان، ومكافحة المخدارت، ومحاربة الإرهاب،والحد من السلحة النووية، وإدارة حل المنازعات، وغيرها تدولت وأصبحت هومًا مشتركة بين مختلف الدول، وتتطلب النظر إلى مصلحة الدولة الوطنية المعنية فى سياق المصلحة الدولية العامة، وهو ما تبلور فى مفهوم القضايا العالمية (Global Issues).

٢ - وأدت ثورة المعلومات إلى اشتراك أكثر لوسائل الاعلام فى الشئون الدولية، ومطالبة شعبية أكثر للمعلومات، وعدم ثقة أكثر بالدبلوماسية السرية. فقد أعطت ثورة المعلومات الجمهور العريض الانطباع بانه على اتصال مباشر بالأحداث ويعيشها بالصوت والصورة ساعة بساعة وبشكل مباشر عبر شبكة المعلومات الدولية (INTERNET) مثلاً. مما دفع البعض إلى حد القول إن الحاجة للدبلوماسيين لم تعد كما كانت من قبل. وهو قول - فى تقديرى - فيه نوع من المبالغة.فإذا كان الدبلوماسى لم يعد الوسيلة الوحيدة للمعلومات، إلا أن تطور وسائل الاتصال وعصر المعلومات وضع الدبلوماسى أمام تحديات بالغة الأهمية تجعله مضطرًا إلى شحذ همته وتنمية قدراته بحيث لا يمكن الاستغناء عنه فى التحليل والتقديرات والتنبؤ[1].

٣ - وهنا تبرز أمام الدبلوماسية نقطة تحد جدلية بالغة الأهمية. ففى عصر المعلومات أعادت الدبلوماسية البحث عن حدودها وآفاقها الجديدة. فقد أدت سرعة الاتصال الناتجة عن تطور تقنيات المعلومات والاتصال الجماهيرى والمواصلات إلى تطور هائل فى سرعة انتقال الأفكار والمعلومات والثقافة عبر الأقمار الصناعية. وأصبح هناك ما يسمى بالفضاء الإلكترونى (CYPERSPACE) باعتباره مجموع وصلات الاتصال عبر العالم والروابط الكمبيوترية ونتج عن ذلك ما يسمى "بالدبلوماسية الآنية" (Real Time Diplomacy) وهذا المفهوم ناتج عن دمج عدة تقنيات الأقمار الصناعية والبث والاستقبال التليفزيونى الكمبيوتر والتليفون المحمول.

٤ - إن التطور فى وسائل الاتصال قد أثر فى الممارسة الدبلوماسية، وفتح أمامها آفاقًا جديدة على نحو غير مسبوق، بحيث أصبح ميسورًا على الدبلوماسيين الاتصال بحكوماتهم فى ثوانٍ معدودة، وأصبحت التقارير والمعلومات التى يبعث بها الدبلوماسيين إلى وزارتهم تستغرق بضع دقائق، بعد أن كان يتم إرسالها فى بضعة أسابيع، فقد تضاءل حجم الاعتماد على الحقيبة الدبلوماسية ومهمة حامل الحقيبة. فحقائب وثائق الأمم المتحدة مثلاً لم تعد تشحن (بالكيلو) من

(١) لمزيد من التفاصيل فى هذا الشأن انظر مؤلف: د.السيد أمين شلبى، فى الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧.

نيويورك، بل يمكن الرجوع إليها عبر قناة المعلومات الخاصة بالأمم المتحدة، والحقيبة أصبحت مهمتها تقتصر على إرسال الجوازات، الحسابات، الأوراق ذات الأهمية، الطوابع، الأختام الرسمية..... إلخ.

٥ - إن توافر سرعة نقل المعلومات جعلت مهمة الدبلوماسى أكثر يسرًا من جهة، وأكثر صعوبة من جهة أخرى. فمع هذا الفيض المتواصل من المعلومات، أصبح الأمر يتطلب نوعًا من الانتقاء وتقويم أهمية المعلومة ومدى ترابطها مع غيرها من المعلومات (أى عملية التصنيف) ثم الحكم على إجمالى الناتج من عملية التصنيف، وتحليل ظاهرة معينة بناء عليه، وإعداد تقرير سريع. كل هذه الأمور وغيرها أصبحت تستلزم أن يكون الدبلوماسى العادى ذا قدرات عالية فى معالجة وتصنيف وتحليل المعلومات بسرعة، وإلا فقدت المعلومات جدواها وأهميتها النسبية.[١]

٦- المعلومات لا تهم إلا فى حدود معينة. ويمكن تقسيمها إلى فئتين :

المعلومات الحية، وهى المعلومات الفاعلة، والتى تعتبر مصدرًا للقوة (وهى تستمد قوتها، وكذلك قيمتها، من كونها ليست متاحة لمن يحتاجون إليها فى اللحظة المحددة). **والمعلومات الميتة، أو الأرشيفية**، وهى التى يستطيع أى شخص أن يصل إليها، فليست لها قيمة أو أهمية خاصة، فقيمتها أصبحت محدودة، وما يهم حقًا هو المعلومات الحية، وليس أية معلومة. وهذا النوع من المعلومات بالذات هو المرتبط بوسائل الاتصال. فمعلومات هذه الوسائل هى دائمًا أخبار، ودائمًا إضافة لما كان معلومًا من قبل، وهى ليست بذات قيمة إلا لحظة عابرة، وخلال الفترة التى تكون فيها جماعة معينة فى حاجة إليها. وعندما لا يعود هناك من يحتاج إليها، فإنها تصبح معلومات ميتة.

رابعًا : فى تحليل المعلومات

١ - تتميز كل كتابة بأن لها بنية، بمعنى أنها تنظم بصورة منطقية، لها بداية ووسط ونهاية، تيسر للقارئ أنه يتابع الأفكار الواردة بالتقرير على نحو منطقى وطبيعى ومقنع لمتلقى التقرير.

(١) حيدر بدوى صادق، مستقبل الدبلوماسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبى، ١٩٩٦، ص٣٠.

٢ - من بديهيات علم السياسة وإعداد التقارير السياسية أن المعلومات الخاطئة والمضللة تؤدى إلى اتخاذ قرارات خاطئة ومن هنا تجىء أهمية توثيق المعلومة كلما أمكن ذلك.

٣ - إن النجاح فى الحصول على المعلومات أمر جيد. وكما سبق أن أوضحنا، أن توقع الحصول على معلومات متكاملة أمر قليل الحدوث، ويتطلب الأمر استكمالها بحسن التفكير أو حسن التقييم والتحليل وهى مهارات قابلة للتعلم والممارسة.

٤ - وهناك قول مأثور يقول : " عندما يكون هناك الكثير، يكون هناك شىء مفقود"، بمعنى آخر عندما تكون المعلومات متوافرة بكثرة تصبح محيرة.

٥ - أصبح صناع القرار - أكثر من أى وقت مضى - فى حاجة إلى شخص متخصص ومطلع وموثوق به يستطيع أن يشرح لهم ما تعنيه الأخبار بالنسبة لهم ويقوم بتحليل خلفياتها.

٦ - والمادة الخام - كما أوضحنا من قبل- ليست هى نقاط البيانات الرسمية المشتركة وخطب المسئولين فهى أحيانًا تعبر عن رؤية من يكتبها (Speech Writers) لاسيما فى الدول النامية، وهى لا تقول كل الحقيقة.

٧ - وأحيانًا ما تنشأ مشكلة التداخل المعلوماتى. ففى عالم يتجه نحو حرية المعلومات والطرق السريعة لنقل المعلومات ومع الربط الحالى لشبكة المعلومات الدولية (Internet) فإن الطرف الأكثر تقدمًا يمكن أن يصدر تصورات عما يحدث فى العالم وأن يشكل وعيًا كونيًا تابعًا يحقق إستراتيجياته ومصالحه ويخدم ثقافاته واهتماماته؛ ولذا ينبغى على الدبلوماسى التدقيق فى سيل المعلومات وتحقيقها وفك تشابكها والتأكد من مصداقية مصادر الأخبار ومقارنتها بمصادر أخرى.

٨ - إن الكتابة السياسية تؤثر فى من يتلقاها، وإذا نشرت فإنها تؤثر فى تشكيل الرأى العام وبالتالى فى رسم المشهد السياسى موضع التحليل. وكثير من الكتابات السياسية تميل إلى استباق الحدث، بل وترسم ملامح وضع سياسى ما قبل

اكتمال معالجته، وقد تمثل هذه الكتابات محاولة لقطع الطريق على مشاريع سياسية فى مرحلة البلورة، بإبراز سلبياتها وهى مازالت فى مهدها[١].

٩ - ويقع على عاتق الدبلوماسى القيام بمهمة تحليل المعلومات وفرزها وقراءة ما بين السطور، فالمعلومات وحدها تمثل" ماذا حدث" أو تعبر عن حقائق مجردة أو أحداث روتينية، أما "لماذا؟ و"كيف؟ و"ماذا بعد؟" فالاستقراء والتحليل ومعرفة الخلفيات هو وحده الكفيل بالإجابة على ذلك .وهذه هى مهمة الدبلوماسى الأساسية وأن يأخذ فى اعتباره ما يلى:

- أن هناك معلومات خاطئة يتم بثها بشكل متعمد لتضليل الأطراف المعنية فهى معلومات مزيفة أو غير دقيقة أو لا تنم عن الحقيقة بالكامل، ويتم نشرها على نطاق واسع عن عمد، وغالبًا بطريقة غير معلنة وبأسلوب نشر الشائعات المغرضة وفبركة التفاصيل، وتسمي أحيانًا الدعاية السوداء. ويمكن أن توزع مستندات أو وثائق أو صور دعما للمعلومات المغلوطة.والهدف من ذلك هو التأثير فى الرأى العام أو طمس أو إخفاء الحقيقة أو الإرباك أو التضليل. وتستخدم بعض الحكومات هذا الأسلوب فى الحروب والأزمات بالذات لتضليل أجهزة المخابرات فى دول أخرى غير صديقة، بهدف إرباك أية عمليات مخابراتية لها، أو الإيحاء بعكس ما تنوى القيام به.[٢]
- البحث عن مضمون المعلومات من حيث تغطيتها لجميع ما يتعلق بالموضوع، وتحديد ما ينقصها لاستكمالـه من مصادر أخرى.
- تقييم المعلومات وإيجاد مدى قوة أو ضعف الصلة بينها وبين موضوع معين يكون موضع اهتمام الدبلوماسى أو حكومته . وهذا يتطلب غربلة المعلومات لفصل الغث من السمين، ومعرفة ما هو موثوق به أو مضلل ومتحيز أو ثانوى.
- ومن أوجه تحليل المعلومات الربط بين الأحداث والظواهر التى قد تبدو للشخص العادى منعزلة وغير مترابطة، ولكن قيام الدبلوماسى بإخضاعها للتحليل قد يكشف وجود الترابط والعلاقة بينها، مما يؤدى إلى مقترحات

---

(١) صبحة بغورة، "الكتابة السياسية... القوة الناعمة"مجلة الدبلوماسى، العدد ٤٩، ربيع الأول ١٤٣١هـ مارس٢٠١٠م، ص٣٢ وما بعدها.

(٢) د. أحمد مختار الجمال، مرجع سبقت الإشارة إليه.

تتناسب مع ماتضمنته هذه المعلومات حتى يستفيد منها صانع القرار. وهذا لن يتاتى إلا بتفاعل الأحداث موضوع التقارير مع التقييم والمعايير الذاتية للدبلوماسى وحسه السياسى ومقوماته الشخصية، ومتابعته للأحداث وهى عملية مهمة تحتاج المثابرة ويتم التوصل إليها من خلال:

أ - استعراض المراجع المختلفة لمصادر المعلومات.

ب - تقييم المصدر والحذر من المصادر المزدوجة.

ج- الانتباه لعمليات بث المعلومات الخاطئة المتعمدة لتضليل الأطراف المعنية.

د- البحث عن مضمون المعلومات من حيث تغطيتها لجميع ما يتعلق بالموضوع، وتحديد ما ينقصها لاستكماله من مصادر أخرى.

- وتحليل هذا المضمون (ماذا قيل) يعتبر من الوسائل البحثية التى انتشر استخدامها بشكل واسع فى المجال الإعلامى، ويمكن للدبلوماسى أو الباحث السياسى الاستعانة بهذه الوسيلة للتعرف على كيفية تغطية وسائل الإعلام فى بلده الموجود فيه لأخبار بلدك وقضاياه. وثمة مداخل متعددة لتحليل المضمون ومن أهمها[1]:

١ - **تحليل دلالة المفردات**: ويستخدم فى تحليل النصوص العلمية والسياسية، ومؤخرًا استخدام الحاسوب لإجراء تحليل كمى للمفرادت، والصعوبة هنا تتمثل فى عدم القدرة على تحديد معنى المفردات إن خرجت عن السياق الفكرى العام.

٢- **تحليل بنيوى**: ويتم التعامل مع النص عن طريق بناء علاقات من خلال الموضوعات المحللة، ويمكن أن تكون هذه العلاقات علاقات تكامل أو تداخل أو تعارض.

---

(١) انظر فى تحليل المضمون:

- نسمة البطريق، حول تأصيل تحليل مضمون الإعلام المرئى والمسموع، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧.
- نصوص السينما والتليفزيون والمنهج الاجتماعى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- الكتابة للإذاعة والتليفزيون، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣- **تحليل تأويلى تفسيرى**: هنا تكون عملية التحليل مركبة وخاضعة لترتيب يحدده الباحث حسب موضوع بحثه وليس حسب ترتيب النص، ويستشهد بالنصوص المعتمدة، وبعد ذلك يعرض تفسيره للموضوع.

خامسًا: أمثلة عملية لتحليل المعلومات

١ - إن وجود المعلومات وتوافرها لا يعنى فى بعض الحالات أنها ستستخدم أو تفهم على الوجه الصحيح. فبعض الأطراف يطوعون أنفسهم لسهولة قبول تفسيرات متساهلة ومرضية للذات دون إدراك أنه فى بعض الحالات توجد عملية تعمية معلوماتية مقصودة.

من أمثلة ذلك ماحدث قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد كانت القيادة السياسية المصرية تردد طوال عامى ١٩٧٢، ١٩٧٣ قصصًا عن عدم استعدادها للحرب وضعف الاستعداد العسكرى المصرى، أملاً فى أن لاترى إسرائيل وغيرها فى الحشود العسكرية المتكررة استعدادًا حقيقيًا لشن الحرب.

واستمرت مصر فى مخططها لبث مايسمى بـ"الضوضاء السياسي" (إجازات للضباط للعمرة - زيارة رسمية مهمة للخارج متزامنة مع توقيتات الحرب وغيرها من عمليات الاسترخاء السياسى المضلل وكلها كانت تعطى الإيحاء باستبعاد قيام مصر بشن الحرب فى وقت قريب).

وقد استبعدت المخابرات الإسرائيلية احتمال أن يكون وراء الحشود هناك حشود مماثلة فى مايو ١٩٧٣، وأعلنت حالة الطوارئ فى القوات الإسرائيلية ولم يعقبها حرب، وحملت إسرائيل بتكاليف لا مبرر لها.

وجاء اختيار يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ المصادف ليوم السبت ومع يوم "عيد الغفران" وهو عيد مقدس لدى اليهود تتوقف تمامًا الحركة خلاله، ودراسة المد والجذر، وحالة الشمس الساعة ٢ بعد الظهر (فى مواجهة القوات أم العكس) ونجحت خطة التوظيف الجيد لهذه المعلومات.

٢ - بالمقابل نجد مثال غزو العراق للكويت، فقد مثلت هذه العملية مفاجأة لعدة دوائر سياسية ومخابراتية. لكن من ناحية أخرى أوضحت قصر الرؤية

السياسية للقيادة العراقية. فقد كان يمكن بالقراءة السياسية الصحيحة لمواقف وردود الفعل المتوقعة لمختلف الأطراف المعنية الإقليمية والدولية تفادى هذه الكارثة. إلا أن القيادة العراقية أساءت فهم مواقف المعارضة الكويتية والمواقف الأمريكية تحديدًا، فضلاً عن أنها قرأت خطأ التحولات المتسارعة فى البيئة الدولية وهو ما يجعلها تفسر سياسات وتطورات سياسية على أنها مؤشرات تتفق وقراءاتها للبيئة الدولية والإقليمية (مثل سوء قراءته للتطورات فى روسيا ومناقشات الكونجرس فى الولايات المتحدة ولعبارات استخدمتها السفيرة "إبريل جلاسبي" ولبعض تصرفات الشارع العربى.. إلخ) (*).

٣ - إن تاريخ العلاقات الدولية حافل بأساليب الخداع السياسى أو ما يسمى بسياسة "الحمل السياسى الكاذب" التى تتبعها بعض الدول، بإعطاء إيحاءات عن توجه معين بعكس المقصود تمامًا كالقصة التى وردت فى فيلم (The Man Who Never Was) وألقيت فيه بجثة ضابط ألمانى فى المحيط وحُمل بوثائق، هدفها الإيحاء باتجاهات مضللة لهجوم القوات الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، وهى واقعة حدثت بالفعل.

سادسًا: عناصر الإعداد الشخصى لجمع المعلومات بشكل منسق

١ - عنصر التنظيم:

- أن تكون دقيقًا وموضوعيًا فى نقلك للمعلومات، حريصًا على الوضوح والتعود على كتابة ملاحظات يومية.
- أن إرسال المعلومة فى الوقت المناسب، ولو كانت بسيطة قد تخدم معلومة أخرى من مصادر أخرى. والمعلومة التى تصل بعد وقوع الحدث تعتبر عديمة الفائدة.
- أهمية استمرارية تدفق المعلومات ضرورية لمجابهة المواقف المتغيرة وتحديث مسارها (dating-Up).

(*) خصصنا القسم الثالث من هذا الكتاب لعرض نموذج لقرار اتخذ بناء على فهم خاطئ للمعلومات ولموقف الأطراف الإقليمية والدولية.

٢ - عنصر التدوين

- أحرص على أن يكون تقييمك موضوعيًا، ووصفك للأمور مفصلاً ودقيقًا. ويستحسن أن تدون ملاحظاتك عن كل حادث أو مقابلة فى وقتها أو فى أقرب وقت متاح. فمن المحتمل أن تخونك الذاكرة كما أن الالتباس ممكن. إذا اتفقت مع أحد على شىء، أثبته كتابة لتقطع الطريق عن أى إنكار أو اختلاف فيها بعد. تذكر أن الوضوح فيما تقول، واستيضاح ما يقال لك إن لم تفهمه فهمًا واضحًا، هما أمران فى غاية الأهمية فى العمل الدبلوماسى.

- إن الدبلوماسى يجب أن يكون أمينًا وأن يبلغ حكومته بالوقائع ولا يحاول أن يبلغ حكومته بما يعتقد أنها تحب أن تسمعه، بل عليه التحلى بالدقة ويبتعد عن أى تلوين للحقائق.

- وأحيانًا يستحسن أن يقوم الدبلوماسى بإعداد مفكرة Aide – Memoire ولا تكون موقعة تدون فيها النقاط التى سيبحثها مع نظيره ويمكن أن يسلمها له ولا تكون موقعة ولامختومة.

٣- عنصر المعرفة

- كل معلومة لها دلالة خاصة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى أن تكون لديك معرفة وافية ببلدك فمن الضرورى أيضًا أن تكون لديك معرفة وافية بالبلد الآخر الذى تعمل فيه، ومعرفة بالقضايا المهمة بين بلدك والبلد الآخر.

- يعيش الدبلوماسى فى عالم سريع الحركة وقدرته على اكتشاف الأهمية النسبية للموضوعات تعتمد على الحس السياسى مثل اعتمادها على العقل. فمثلاً شراء عمله بلد ما فجأة، بكميات كبيرة، قد تنبئ بوقوع حدث قريب فى هذا البلد كتمويل انقلاب مثلاً.

٤- بعض السمات الشخصية:

- لكن على الدبلوماسى الذى يريد أن يكون ناجحًا ومرموقًا أن يتحلى بعدد من الصفات فى مقدمتها:

  - الانتظار دون إحباط حتى الوقت المناسب للحصول على المعلومات الصحيحة - والمثابرة هنا مطلوبة وعنصر جوهرى.

- بناء المعلومات طوبة طوبة لتكتمل الصورة.
- سجل بإيجاز ماتحصل عليه من معلومات للعودة إليها عند اللزوم وهو ما يكون نوعًا من "الأرشيف" الشخصى الذى يتضمن معلومات عن موضوعات وقضايا يمكن الرجوع إليها والبناءعليها فى مستقبل الأحداث.
- توافر الشمولية فى النظرة والتحليل - الثقافة العامة هنا مطلوبة ومفيدة وتساعد فى تصور خلفيات الحدث.

ومن المتطلبات المهمة للدبلوماسى لبناء خلفية لإجادة كتابة التقارير دراسته للتاريخ، وقراءاته لمذكرات الزعماء، والقادة الدبلوماسيين الكبار، وتُمثل تجاربهم حصيلة مهمة ومعنية للمعلومات، وأن يكون على وعى بالقوة بالحقائق والأحداث المؤثرة فى البلد التى يعمل فيها، فضلاً عن إجادة للغات الأساسية فى عصره.

وباعتبار أن الدبلوماسى هو عين وأذن وفم، وربما أنف حكومته، لذلك كُلما كان دائم الحضور فى المجتمعات والندوات والحفلات واللقاءات كُلما كان قادرًا التقاط المعلومات، وتصبح الحفلات الاجتماعية التى يقيمها أو يحضرها ضرورية فى جعل الرسميين الذى يقابلهم فى مكاتبهم أكثر انفتاحًا وإقبالاً عليه مما لو أقتصر لقاؤه لهم على مكاتبهم فقط.

سابعًا: عرض بعض أدوات التفكير لفهم المواقف الخارجية للدول

الدبلوماسى لا يصنع السياسة الخارجية فمهمته الأساسية القيام بتنفيذها. إلا أن الدبلوماسى يمكن أن يسهم فى تشكيلها بأسلوب هادئ عبر آرائه الناقدة بموضوعية لبعض جوانب هذه السياسة، والتى يضمنها تقاريره السياسية.(١)

ويقع فى مقدمة مهام الدبلوماسى القيام بتحليل مواقف الدول الخارجية، بشكل أقرب إلى الواقع قدر الإمكان لذا أصبح مطلوبًا من الدبلوماسى فى عصر المعرفة وثورة المعلومات، ليس فقط امتلاك طاقة التعلم بسرعة وتكييف نفسه ذهنيًا لمختلف

---

(١) من كلمة عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربى، فى الندوة التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ودار الخليج للصحافة والطباعة النشر عن (الدبلوماسية العربية فى عالم متغير)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٣، ص٢٤.

المواقف، وإنما كذلك أن يمتلك قدرًا غير عادى من الحكم والتقييم السليم لمواقف الدول الخارجية، الذى يقترن ببعد النظر، وحدة الإدراك، والقدرة على التنبؤ وامتلاك مايسمى أحيانًا بالحاسة السياسية . وهو أمر يتطلب ضمن أمور أخرى أن يتزود الدبلوماسى بأدوات تحليلية مناسبة للمواقف الخارجية والاستفادة من بعض أساليب التحليل الأكاديمية فى تعميق الفهم لمضمون المواقف الخارجية لمختلف الدول، كاقتراب التحليل المقارن للسياسة الخارجية الذى يمكن من التوصل إلى تفسيرات عامة للسياسة الخارجية تنطبق على مجموعات من الوحدات الدولية، كما إنه يؤدى إلى تقليل حجم الخطأ فى تفسير السياسات الخارجيه لدولة معينة. فالباحث إذا قصر دراسته على تحليل السياسه الخارجية لدولة واحدة دون أن يضع تلك الدولة فى إطار مقارن، فإنه قد يستخلص نتائج معينه يتصور إنها مقصورة على تلك الدولة بينما قد تنطبق تلك النتائج على مجموعات أخرى من الدول، وخاصة دول الإقليم[1].

إن اقتراب تحليل الأحداث (Approach Analysis Events) يستلزم توافر قاعدة بيانات بكل الأحداث والتصرفات سواء الشفوية أو الفعلية التعاونية أو الصراعيه، حتى يمكن تحليل محصلة المواقف. واقتراب صنع القرار (Decision Making Approach) يعنى بتحليل أسلوب اتخاذ القرار السياسى الخارجى باعتباره وحدة التحليل الرئيسية وغيرها وسنتعرض لبعض جوانبها.

ولقد شهد مجال تحليل المواقف الخارجية للدول تغيرات فى المفاهيم والنظريات الأساسية، تتصل باللقاء المتبادل للعلوم السلوكية البشرية وغيرها، مع مذاهب العلوم السياسية والتاريخية والاقتصادية التى استقرت منذ أمد طويل. هذه التغيرات صاحبها ابتداع مناهج ومداخل بحثية تساعد فى التوصل إلى توضيحات مفاهيمية

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول إطار تحليل نسق السياسة الخارجية، انظر:

- د. ناصف يوسف حتى، النظرية فى العلاقات الدولية، بيروت دار الكتاب العربى، ط١، ١٩٨٥، ص ص ٢١٨-١٩٢

- د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبه النهضة المصريه، ط٢، ١٩٩٨

- Margaret G. Hermann and Bengt Sundelins, (eds.) , Comparative Foreign Policy Analysis Theories and methods , Upper Saddle River, N.J. Prentice Hall , 2007.

(Conceptual Clarification) لتحليل عناصر المواقف الخارجية للدول، تأخذ فى الاعتبار السياق الذى تدور فيه هذه المواقف، وظروف وملابسات صياغتها وتطبيقها. وبمعنى آخر محاولة فهم خلفيات المواقف الخارجية للدول بأسلوب تحليل يتجاوز العموميات، بتعميق الثقافة السياسية المتعددة الأبعاد، لمعرفة خلفيات القرارات الخارجية مما يتطلب الإحاطة بالنقاط الآتية:

١ - كيف يتم اتخاذ القرارات الخارجية؟

تشمل عملية اتخاذ القرارات الخارجية عددًا من العناصر والمتغيرات الرئيسية التى تحدد فى النهاية حركة الدول وتعين الإطار الذاتى الذى تضعه لنفسها وتبنى عليه تصرفاتها الدولية، ذلك أن كل طرف يتولى تحديد مواقفه من واقع الأهداف التى يتبناها لنفسه ورؤيته لمواقف الأطراف الأخرى، ومدى توافر الوسائل والموارد اللازمة لذلك، فضلاً عن دور القوى السياسية المحركة والمؤسسات التى تشارك فى صنع قرار السياسة الخارجية، ورؤيتها لعلاقات القوى ولمصالح القومية وتأثيرها الحاسم فى وضع مضمون واتجاهات القرار الخارجى.

٢ - تدفق المعلومات ومحاولة البحث عن النص المتوارى أو الأجندات الخفية

فى عصر المعرفة وثورة المعلومات تبرز أمام الدبلوماسى نقطة تحد بالغة الأهمية. فقد أدت سرعة الاتصال الناتجة عن تطور تقنيات المعلومات، إلى تطور هائل فى سرعة انتقال الأفكار والمعلومات فى إطار مايسمى بدبلوماسية الأقمار الصناعية والإعلام الإلكترونى. وهذا الفيض المتواصل من المعلومات، أصبح يتطلب من كاتب التقرير نوعًا من الانتقاء وتقويم أهمية المعلومات وغربلتها. ومن هنا يقع على كاتب التقرير مهمة تحليل المعلومات وقراءة ما بين السطور، والسعى لاكتشاف النصوص المتوارية أو الأجندات الخفية فى مختلف المواقف الخارجية، بالتعمق فى تحليل اللغة والفعل المصاحب لها. وتحليل النص (Analysis Text) يرتبط بتحليل "ديناميكيات اللغة"، أو مايسمى أحيانًا بتحليل المطارحات (الخطاب) (Discourse Analysis). وهذا يتطلب معرفة استخدامات اللغة وأنماط التفكير الخاصة بثقافة هذه اللغة. فمصادر الاختلاف داخل الثقافات كثيرة ومتنوعة.

٣ - البعد السياسى للعولمة والعلاقة بين الوضع الداخلى والمواقف الخارجية

لقد طرحت العولمة تحديات هائلة أمام الدولة، فهى تكثر من الفاعلين والمتداخلين بحكم مصالحهم، الذين يمكن لهم أن يحدوا من استقلالها النسبى، والتأثير بالتالى على مواقفها الخارجية، ومن قدرتها على العمل وفقًا لتفضيلاتها. ولا يقتصر هؤلاء الفاعلون على المؤسسات المالية والدولية، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بشروطها المعروفة (conditionality) لمنح القروض، ولا على منظمة التجارة العالمية التى تضع قواعد لكيفية إدارة الدولة لعلاقتها الاقتصادية مع العالم الخارجى، بل ويشمل الجهات المانحة، والتى تربط معوناتها الاقتصادية بتنفيذ مشروعات محددة، أو باتباع برامج وسياسات معينة، أو بتبنى مواقف خارجية محددة.

ولذا وجدت بعض دول الجنوب نفسها مضطرة أحيانًا، أمام ضرورة التكيف مع متطلبات عصر العولمة، بالسعى لتبنى رؤى سياسية أو خطط حاسمة للتغيير، تتكامل فيها السياسات، وتعمل علىَ تطوير أنظمتها السياسية، بالانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وتنبى مفهوم مرن للسيادة.

٤- المواقــف الخــارجية والخلفيات والخصــوصيات الثقافــية والاجتماعية (الأنثروبولوجيا السياسية)

تعتبر الأنثروبولوجيا السياسية فرعًا من الأنثروبولوجيا الاجتماعية. وتهتم بوصف الأنظمة السياسية وتحليلها على مستوى البنى والتفاعل لا سيما فى المجتمعات التقليدية[1].

ومن المعروف أن الأفكار، والعادات والتقاليد والمواقف الجماعية والفردية وعاداتها الاجتماعية والعقيدة والقرابة والانتشار الثقافى والتنظيم الاجتماعى وغيرها تعتبر فى مجملها بمثابة شجرة أنساب كشجرة الأفراد، واذا لم يكن من الممكن استقصاء الأحداث الماضية كلها، واستبانة تفاعلاتها فى حياة مجموعة إنسانية ما، فمن الممكن مع ذلك، وبصورة تقريبية تحديد العوامل الأساسية المتفاعلة التى تصنع الأحداث

(١) لمزيد من المعرفة حول هذا الموضوع انظر كتاب : د.سليمان خلف، الأنثروبولوجيا السياسية، الحولية الثانية عشرة، الرسالة التاسعة والسبعون، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ١٩٩١-١٩٩٢.

والتوجهات الداخلية والإقليمية، فى مرحلة ما من حياة الشعوب والدول. فلكل مجتمع خصوصيته، وهى - بطبيعتها - مشروطة بظروف الزمان والمكان، ومن هنا ظهرت (الأنثروبولوجيا السياسية)، واستخدام مناهجها فى البحث عن أصول النظم السياسية وتتبع مراحل واتجاهات تطويرها، والتعرف على كيف يتم تحقيق الأهداف السياسية فى مجتمع محلى معين وكيف تتم صياغة الإستراتيجيات السياسية، وكيف يتمكن البناء السياسى الكلى فى دولة ما من امتصاص أو التكيف مع أشكال الصراع والضغوط والديناميات الجديدة، وما طبيعة اللغة السياسية وأشكالها؟ وما وجوه استخدامات الرمز والتورية فى الخطاب السياسى الذى تتداوله الفئات والأفراد على مسرح اللغة السياسية؟ وكيف تتم عملية التعبئة السياسية، وكيف تكسب القيادات شرعيتها وتحافظ عليها فى بلدها؟.

٥- المصالح القومية (الوطنية) والمواقف الخارجية

تعتبر المصالح القومية أو الوطنية (National Interests) بمثابة القوة الدافعة أو المحددة لاتجاهات السياسيى الخارجية للدول، وتبنيها لمواقف سياسية معينة. فكل دولة كبيرة أو صغيرة، تحركها مصالحها الوطنية وسبل تعظيمها وحمايتها فى ميدان المنافسة الدولية، وذلك من خلال التعبير عن رأيها ورسالتها ومواقفها وتحركها الدولى. ومصطلح المصالح الوطنية واحد من المصطلحات ذات الدلالة النسبية فى مفهومه، ومبهم فى أبعاده، ذلك لأن كل دولة تفسر هذه المصالح وتعبر عنها وفقًا لنهجها وأسلوبها فى إدارة العلاقات الدولية. ويعتبر البعض - وعن حق - أن مفهوم المصالح الوطنية هو المفهوم الرئيسى السائد فى السياسة الخارجية، ولذا فمن الأهمية التعرف على دلالاته وتأثيره فى مواقف الدول الخارجية.

٦- الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية

تستخدم الحوافز إلى جانب أدوات السياسة الخارجية الأخرى لإقناع الحكومات بتبنى سياسات معينة، أو تغيير جانب أو أكثر من سلوكها، وهناك تشكيلة واسعة من الحوافز كالمزايا الاقتصادية، ومنح إعفاءات لحصص تصديرية وضمانات الاستثمار، والمعونات والقروض الميسرة، أو الحصول على التكنولوجيا. كما قد يمكن اللجوء إلى

أسلوب العقوبات بأشكالها المختلفة، بما فيها استخدام القوة العسكرية، للضغط على دولة ما لتعديل مواقفها إزاء قضايا معينة. وبطبيعة الحال تختلف نوعية هذه الحوافز والعقوبات ومداها والوسائل المثلى فى إدارة استخدامها وفقًا لظروف وأوضاع كل حالة، كما اختلفت الآراء حول مدى فاعلية العقوبات فى إحداث التغيير السياسى المطلوب على مواقف البلد المستهدف وما قد يثيره أحيانًا من نتائج غير مقصودة.

٧ - اللاعقلانية فى تحليل المواقف الخارجية لدول الجنوب

من المعروف بصفة عامة أن المواقف الخارجية للدول تجمع بين جانبين العقلانى (Rational)وغير العقلانى ، (Irrational) وذلك خلافًا للشائع بأن هذه المواقف هى نتاج الحسابات العقلانية والتقييمات المتوازنة التى يتوصل إليها صانعو القرارات فى مواجهة مختلف المواقف. غير أنه يلاحظ فى مواقف بعض دول الجنوب بصفة خاصة التغير السريع فى مواقفها، ويعود ذلك إلى غلبة المكون غير العقلانى وتبنى الأفكار الثابتة فى اتخاذها دون مراعاة للمتغيرات، كما يعود لرؤى بعض رؤساء هذه الدول التى تكون أحيانًا منبتة الصلة بالواقع وحقائق الأشياء، وأن الثقافة السياسية السائدة تقوم على ما يسمى بـ"الكلام الكبير" أو " ثقافة الميكروفون" أو استخدام "اللغة الخشبية" البعيدة عن المعرفة والواقع وسيطرة شخصنة السلطة، وانعدام تداولها، وضيق الصدر بالنقد، وتآكل هامش الموضوعية. ولذا فإن تحليل المواقف الخارجية لبعض دول الجنوب تحتاج لأدوات ومداخل خاصة لفهمها ومعرفة دوافعها.

٨ - المواقف الخارجية وتأثرها بعقلية وقدرات الأطراف المعنية بها

يعتمد تبنى المواقف الخارجية فى بعض الدول على ما يعرف بدراسة ذهنية وعادات وقدرات الشعوب، أو اعتمادًا على تكوين صورة عن الآخر ذات سمات محددة، كمدى الحساسية للوقت وقيمته، أو النزعة العاطفية فى تصرفاتها،ومدى تحمل المخاطر والضغوط، والقدرة على المقاومة، والخلوص ببعض الاستنتاجات كالقول "إن شعوب بذاتها لا تفهم غير لغة القوة"، مثلاً، أو القول بصفة عامة إن شعب ما يعتبر "الأقوال تقوم مقال الأفعال"، أو "انعدام الحس بالزمن"، وغير ذلك من التعميمات. ومثل هذه التقييمات تستعين عادة بعلم الإنسان وعلم النفس والاجتماع وتاريخ الحضارة والتاريخ السياسى وغير ذلك من علوم، وأحيانًا تقترب

نتائج هذه الدراسات من الموضوعية، وأحيانًا تحيد عنها وتستخدم لتشويه شخصية بعض الشعوب أو لشن حروب نفسية ضدها، وبشكل يخدم المصالح الإستراتيجية لبعض الأطراف الدولية، أو فى تبنى موقف خارجى تجاه دولة أو شعب ما استنادًا للادعاء بالمعرفة المسبقة لردود أفعالها.

القسم الثاني

أمثله تطبيقية لتقارير سياسية

الموضوع الأول: صعود الدور الإقليمى لدولة قطر وحدوده.

(باتريك سيل - يسار القطارنة - سامية بيبرس)

الموضوع الثاني: تطورات الأزمة السورية.

(مصطفى عبد العزيز- ياسين الحاج صالح)

مقال ذو صلة: نص تقرير عن مقابلة مع الرئيس الراحل حافظ الأسد.

(أعده عبد الله بشارة)

الموضوع الثالث: حدود مسار العلاقات بين شمال السودان وجنوبه إلى أين؟.

(هانى رسلان - مصطفى عبد العزيز - عمرو عادل مصطفى)

الموضوع الرابع: تلخيص لثلاثة مؤلفات تتناول قضايا دولية وإقليمية كأمثلة للإيجاز.

(سمية متولى السيد - أحمد البهنسى)

فى هذا القسم المتعلق ببعض الجوانب التطبيقية لكتابه التقارير، رأينا من المفيد أن يضم عددًا من التقارير المنشورة التى تعكس تنوعًا فى موضوعاتها. وهى تقارير كتبت فى تواريخ مختلفة عن أحداث سياسية، وكل تقرير يركز - كما سنرى - على جوانب وأبعاد معينة وفقًا لرؤيه كاتبه. وهذه التقارير لا تتضمن ـ بطبيعة الحال - تحليلاً شاملاً فى موضوعاتها، ولكن يمكن الاعتماد عليها كأحد المصادر فى موضوعها ويستطيع من يرغب استكمالها، لا سيما إذا أخذنا فى الاعتبار أن أغلب الأحداث السياسية المتغير فيها أكثر من الثابت، فهى فى تطور مستمر، ولكن هناك دومًا بدايات سياسية ومرجعيات لمثل هذه الأحداث يمكن رصدها فى تقارير سابقة، ويمكن الرجوع إليها للاستفادة من مضمونها. وقد حرصنا التعليق قدر الإمكان على هذه التقارير لنلقى الضوء على مضمونها واستكشاف العناصر الفاعله فى تطورها وتحديد مسارها.

وسيتناول هذا القسم عددًا من المشكلات السياسية التى تحولت إلى مشكلات إقليمية ودولية كالأزمة السورية، والقضايا الثنائية التى قد تحولت إلى مخاطر ومصدر للتهديد لدول منطقة معنية، كمسار الأزمة بين جمهورية السودان وجنوب السودان، والتحول فى علاقات القوى الإقليمية فى المنطقة العربية، وكيف تقوم دوله كقطر بأدوار إقليمية تتجاوز - فى تقدير البعض - أدوار دول عربية أخرى تفوقها حجمًا وسكانًا. فما تفسير هذه الظاهرة ومقوماتها التى استرعت انتباه العديد من المحللين؟ فضلاً عن بعض التقارير المتنوعة التى تتسم بعنصر الإيجاز بصفة خاصة. وهى من المهارات المهمة، التى من المفيد اكتسابها.

بقيت ملاحظة وهى أننا أوردنا هذه التقارير كأمثلة لكيفية التعامل مع المعلومات المتصلة بموضوع الحدث، ولم نضعها - بطبيعة الحال - فى إطار القواعد الفنية والكلاسيكية لكتابة التقارير السياسية إذ لا يوجد نموذج موحد للتقرير السياسى، وبالتالى فلن نتعرض لمدى توافقها أو تعارضها مع الكتابة الدبلوماسية النموذجية لضيق المجال، وربما يحتاج ذلك لكتاب آخر، ولكننا ركزنا فى اختيارنا لتلك الموضوعات والتقارير المتصلة بها على النقاط التالية بصفة خاصة:

- تناول قضايا إقليمية أصبحت تسيطر على الساحة الدولية.
- أن تعدد التقارير فى هذه القضايا يفتح الذهن إلى طرق تفكير مختلفة فى التحليل وهذا أمر مفيد.
- شمولية النظرة فى كتابة التقارير، بعد أن أصبح من الصعب الفصل ما بين القضايا المحلية والإقليمية عن ما هو دولى فالتأثير المتبادل قائم ومتزايد.

الموضوع الأول: يتناول صعود الدور الإقليمى لدولة قطر وحدوده(*)

وسنعرض ثلاثة تقارير تتناول هذا الموضوع:

التقرير الأول: "تفكيك اللغز القطرى"(**).

باتريك سيل

من بين الفاعلين كافة فى الربيع العربى، كانت قطر الدولة الأكثر فاعلية وربما الأكثر إثارة للاهتمام. فهذه الدولة الصغيرة المؤلفة من صحراء قاحلة والواقعة على الجانب الشرقى من المملكة العربية السعودية تمتد كإصبع باتجاه الشاطئ الإيرانى على الجانب المقابل من الخليج. ويقوم الإنجاز الذى حقّقته قطر، الواقعة بين عملاقين إقليميين، والتى تقيم مع كلّ واحد منهما علاقات متوترة، على إنشاء دور مستقل وطموح لنفسها.

كيف أصبحت هذه الدولة الصغيرة جدًا محركًا ومؤثرًا فى مستوى العالم؟ ما الذى تسعى إلى تحقيقه؟ يطرح كلّ شخص يزور الدوحة، عاصمة قطر الرائعة المطلة على

(*) فى امتحان مسابقة التعيين فى وظائف ملحقين بالسلك الدبلوماسى والقنصلى المصرى، (مايو ٢٠١٢) تضمنت ورقة الأسئلة الخاصة بـ "مصر والوطن العربى وموضوعات الشرق الأوسط وإفريقيا" سؤالاً عن: تزايد دور دول الخليج العربية الصغيرة، كدولة قطر والإمارات فى العلاقات العربية / العربية وأزماتها وتضمن هذا السؤال فقرتين:

أ- ما هى فى تقديرك أهم العوامل التى أسهمت فى بروز هذا الدور؟

ب- هل يسهم هذا الدور فى إيجاد حلول لبعض الأزمات العربية الراهنة؟

(**) نشر نصه بصحيفة "الحياة" اللندنية بتاريخ ٢/ ٣/ ٢٠١٢.

البحر، هذه الأسئلة على نفسه لا سيّما أنّ التباين كبير جدًا بين طموحات البلد العالمية وموارده البشرية المحدودة. وتقتصر بعثاتها الخارجية الفاعلة على عدد من الجهات فى أنحاء العالم على قرابة ٢٥٠ دبلوماسيًا. كما يبلغ عدد شعبها الأصلى ٢٠٠ ألف نسمة. ويحظى هذا الشعب الصغير المحظوظ، الذى يصل معدل الدخل السنوى للفرد الواحد فيه إلى أكثر من مائة ألف دولار وهو الأعلى فى العالم، بخدمة وتدليل ودعم من مهاجرين عرب وآسيويين يقدّر عددهم بمليون و٧٠٠ ألف نسمة.

وعلى مدى نحو عقدين، حظيت قطر بسمعة حسنة فى ميدان الوساطة فى النزاعات المعقّدة والمتعبة أحيانًا. كما حاولت ونجحت فى تهدئة النفوس وفى إرساء اتفاقات بين الفرقاء المتخاصمين. ومن بين المساعى الكثيرة التى قامت بها خدمة لقضية السلام، عملت قطر على حلّ النزاع بين إريتريا واليمن عام ١٩٩٦ وبين إريتريا والسودان بعد سنوات عدة، وبين اليمن والمتمردين الحوثيين عام ٢٠٠٧، وبين الأحزاب اللبنانية المتخاصمة عام ٢٠٠٨، الأمر الذى وضع حدًا لأزمة دامت ١٧ شهرًا وحال دون عودة الحرب الأهلية، وبين السودان والتشاد عام ٢٠٠٩ وبين إريتريا وجيبوتى عام ٢٠١٠، وبين الفصائل الفلسطينية المتخاصمة فى بداية شهر شباط (فبراير) ٢٠١٢.

وفى السنة الماضية، برز تغيير كبير فى الدبلوماسية القطرية، فتحوّلت من وسيط حيادى يشيد به الأطراف كافة، إلى دولة أصبحت طرفًا فى النزاعات فى الشرق الأوسط. فقد أدت مثلاً دورًا أساسيًا فى إطاحة الدكتاتور الليبى معمّر القذافى، وأرسلت مئات من قواتها المدججة بالسلاح إلى ساحة الحرب الأهلية، وقدّمت ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة الثوّار. وفى سورية، قادت قطر الهجوم على الرئيس بشّار الأسد فمارست الضغوط من أجل إدانته ومقاطعته فى جامعة الدول العربية إلى جانب تسليح المعارضة وتمويلها.

كما كانت قطر داعمًا أساسيًا لـ «لإخوان المسلمين» حين وصلوا أخيرًا إلى السلطة فى أنحاء العالم العربى، وفاجأ ذلك الغرب لا سيّما الولايات المتحدّة. فبعد أن أمضت واشنطن السنوات الخمس عشرة الماضية تحارب الإسلاميين، يبدو أنها مرغمة الآن على التوصل إلى اتفاق أو على مصادقة هؤلاء الفاعلين السياسيين الجدد سواء فى مصر أو تونس أو سورية أو المغرب أو فى أى مكان آخر. وعلى خلاف الوساطات التى قامت بها قطر فى البداية، أسهم هذا الانتقال إلى السياسات الناشطة فى توليد أعداء وأصدقاء

على حدّ سواء. ومن بين التناقضات التى أبرزتها قطر، احتضانها التقدّم والحداثة بأذرع مفتوحة إلى جانب الترويج للحركات الإسلامية المتشدّدة من خلال تخصيص وقت طويل على قناة «الجزيرة» للداعية يوسف القرضاوى.

وتستخدم قطر خلال شنّ معاركها، نقاط قوتها المتعدّدة ومن بينها الحيوية والجرأة التى تميّز قيادتها. ويستحق أربعة(*) أعضاء فى طبقتها الحاكمة عناء التوقّف عندهم. فقد أطاح الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى (٦٠ عامًا) الذى تخرّج فى أكاديمية «ساندهرست» العسكرية البريطانية عندما كان وزيرًا للدفاع، بوالده فى انقلاب عام ١٩٩٥ ووضع البلد على طريق التنمية. أما يد الأمير اليمنى فهى نسيبه الشيخ حمد بن جاسم آل ثانى (٥٣ عامًا) الذى تولى وزارة الخارجية منذ عام ١٩٩٢ وأصبح رئيسًا للوزراء منذ عام ٢٠٠٧. وقد حظى بسمعة حسنة كدبلوماسى دولى ومصرفى متميّز، فهو يملك أسهمًا فى شركة الخطوط الجوية القطرية وفى متجر «هارودز» فى لندن وفى عشرات المؤسسات العقارية والتجارية والصناعية. كما أنه يملك يخت «المرقب» الذى تبلغ مساحته ١٣٣ مترًا مربعًا والذى يقال أنه ثامن أكبر يخت فى العالم.

أما الشخصية الأساسية الأخرى فهى زوجة الأمير الثانية الشيخة موزة المعروفة بأناقتها وطاقتها وثقافتها. فهى تترأس مؤسسة قطر للتربية والعلوم والتنمية. وأسهمت مؤسسة الشيخة موزة فى جلب عدد كبير من الجامعات الخارجية إلى المدينة التعليمية فى قطر ورعت عددًا من برامج التدريب والقيادة إلى جانب برنامج «مناظرات الدوحة» الحية على قناة «الجزيرة» التى تعدّ الذراع الإعلامى اللامع لقطر وعاملاً قويًا فى نفوذها.

وكل ذلك لم يكن يجدى نفعًا لولا المداخيل القطرية التى تأتى من تصدير النفط والغاز الطبيعى المسال. وسيسمح احتياطها من النفط الذى يبلغ ٢٥ بليون برميل بالحفاظ على مدخولها عند المستويات الحالية على مدى السنوات الـ٥٧ المقبلة، فيما تملك قطر ثالث أكبر احتياطى من الغاز فى العالم. ويشكّل الغاز ٨٥ فى المائة من عائدات صادراتها و٧٠ فى المائة من الدخل الحكومى.

(*) يلاحظ أن الكاتب لم يذكر فى مقاله سوى ثلاث شخصيات.

وتتميّز قطر بقدرتها على اكتساب مجموعة واسعة من الأصدقاء من دون أن تعتمد على أى منهم. ومنذ انقلاب عام ١٩٩٥، أرسى الأمير علاقات وثيقة مع فرنسا التى تمد قطر بـ٨٠ فى المئة من المعدّات العسكرية. وقد اشترى أحد أهمّ أندية كرة القدم «بارى سان جرمان» تمهيدًا لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢ إلى جانب حيازة مجموعة من الممتلكات القيمة فى أنحاء العاصمة الفرنسية. وتمّ إجراء استثمارات جدية فى مؤسسات فرنسية أساسية مثل «فيوليا» و «لاغاردير». وتقيم قطر علاقات وثيقة مع بريطانيا، القوة الاستعمارية السابقة فى الخليج التى انسحبت عام ١٩٧١، كما لها أن روابط عسكرية وصناعية مع الولايات المتحدّة.

وتعدّ قاعدة «العديد» الجوية فى قطر مقرًّا متقدمًا للقيادة المركزية الأميركية التى تتولى مسئوليات كثيرة تشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى. وتمّ استخدام قوات هذه القيادة فى أدوار قتالية فى أفغانستان وفى قواعد أصغر فى الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدّة وسلطنة عمان. ولا شكّ فى أنّ وجود القيادة المركزية يوفر لقطر الحماية إلا أنها تواجه خطر جذب العداء فى حال سمحت لنفسها بأن تنجر مثلاً إلى النزاع القائم حاليًا بين الولايات المتحدّة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى. وقد توجّه الحرب الإقليمية ضربة قاضية لازدهار قطر وتنميتها.

باتت قطر لاعبًا مهمًا على الساحة الدولية. ومن الواضح أنّ هذا هو الهدف الذى سعى زعماؤها إلى تحقيقه. إلا أنّ هذه الدولة الصغيرة تقع فى منطقة مضطربة، الأمر الذى يتطلّب منها أخذ الحيطة والحذر على الدوام. ويأمل كثيرون لو أن دورها ظل مقتصرًا على صنع السلام.

التعليق: أعده د. مصطفى عبد العزيز مرسى

تجدر الإشارة إلى أن الكاتب باتريك سيل من المتخصصين الأوروبيين القلاقل الذين عايشوا ظروف وأوضاع المنطقة العربية بصفة خاصة وألم بلغتها العربية. وتخصص السيد/ باتريك الدقيق هو سوريا. وقد كتب عدة مقالات فضلاً عن عدة كتب حول تطورات الأوضاع فى سوريا ودورها الإقليمى، وكتابه باللغة الإنجليزية "الأسد" يعتبر مرجعًا أساسيًا ومهمًا لفهم الأوضاع الداخلية ودور القيادة السياسية السورية وطموحاتها. فقد اقترب الكاتب من صانعى القرار فى سوريا وعلى رأسهم

الرئيس الراحل حافظ الأسد. وقد مكنه ذلك من إجراء مقابلات مع أقطاب القيادة السورية والاطلاع على عدد من الوثائق المهمة، التى يستند إليها فى كتاباته. وكان الكاتب متزوجًا بكاتبة سورية من عائلة دمشقية معروفة.

توجد علاقة ارتباطية مباشرة بين إمكانية نجاح إستراتيجية أو سياسة معينة أو دور إقليمى لدولة ما، وبين قدرتها على ممارسة التأثير على التفاعلات والأحداث فى البيئة الجيوبولتيكية التى تتحرك فيها، فى حين توجد قيود عديدة ما، إذا ما كانت الدولة تفتقر إلى إمكانات ومقومات هذا الدور للتأثير فى مجريات الأمور فى المنطقة. فالقيام بدور إقليمى فاعل لابد من توافر مقوماته السياسية والاقتصادية والعسكرية، والقدرة على تحمل أعبائه وتكاليفه، وتوافر المناخ السياسى لنجاح هذا الدور والقبول به.

ومن هذا المنطلق فإن الدور الإقليمى لدولة قطر والذى وصفه الكاتب بـ "المحرك والمؤثر على مستوى العالم"، فى تقريره يثير عدة تساؤلات من بينها: ما الذى تسعى لتحقيقه؟ فى ظل التباين الكبير جدًا بين طموحات البلد العالمية وموارده البشرية المحدودة. وقد حصر باتريك سيل مقومات دولة قطر التى مكنتها من القيام بدورها الإقليمى الطموح فى عدة نقاط فى مقدمتها:

الحيوية والجرأة التى تميز قيادتها ودور قناة "الجزيرة" التى اعتبرها الكاتب "الذراع الإعلامية اللامعة" والعامل القوى فى نشر نفوذها".

ولكن الكاتب يرى أن كل هذه المقومات لم تكن تجدى نفعًا لولا الإيرادات القطرية الضخمة التى تأتى من تصدير النفط والغاز يضاف إلى ذلك أن وجود القيادة المركزية الأمريكية فى قاعدة الجديد يوفر لقطر نوعًا الحماية.

وفى ممارسة الدور الإقليمى يرى الكاتب أن قطر كانت تتمتع بسمعة طيبة فى الوساطة فى النزاعات المعقدة والمتعبة أحيانًا لكنه أشار بصفة خاصة إلى حدوث تغيير كبير فى الدبلوماسية القطرية بتحولها من وسيط محايد إلى طرف فى النزاعات فى الشرق الأوسط، مستشهدًا بالدور القطرى فى أحداث ليبيا / القذافى وسوريا / بشار الأسد، فضلا عن الدعم الأساسى الذى تقدمه دولة قطر للإخوان المسلمين، مما يسهم فى توليد أعداء وأصدقاء لها على حد سواء. كما أن وجود القاعدة الأمريكية "قاعدة العديد" فى

قطر قد يجعلها تواجه خطر جذب العداء فى حالة نشوب مواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جانب، وإيران من جانب آخر، وهو ما جعل الكاتب فى النهاية يدعو القادة القطرين إلى أخذ الحيطة والحذر وحصر دورهم على صنع السلام.

وقد استطاع الكاتب - بحكم خلفيته وفهمه لواقع العالم العربى - أن يلم فى مقاله عن دولة قطر، بكل أطراف موضوعه بشكل موفق. فقد جاء مقاله موجزًا وفى حدود المساحة المحدودة له، مما يجعل هذا المقال/ التقرير إجمالاً رصينًا وموضوعيًا، ونموذجًا للإيجاز، وإن افتقر لبعض العناصر.

التقرير الثانى: "حالة خاصة": كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟ (*)

د. يسار القطارنه

أحدثت سلسلة الثورات الشعبية، المعروفة باسم "الربيع العربى"، الكثير من التغيرات فى ديناميكيات القوة والنفوذ فى الشرق الأوسط، ولم يقتصر التغيير الذى أحدثته هذه الثورات على داخل الدول العربى فقط. ففى الوقت الذى تحاول فيه دول، مثل مصر واليمن بناء مؤسسات دولة جديدة، وتحاول دول عربية أخرى الإصلاح من نفسها للاستجابة للتوقعات المتزايدة لشعوبها، فقد امتد تأثير تلك الثورات إلى البيئة الإستراتيجية، حيث حدثت تحولات واضحة فى الفاعلين الذين يمتلكون القوة فى المنطقة، وفى الكيفية التى يمارسون من خلالها قوتهم، وفى أدوات تلك القوة، وذلك وسط بدء تآكل قدرة القوى العظمى الدولية على التأثير فى مسار التطورات فى المنطقة.

فمن ناحية، أثرت الثورة التى وقعت فى مصر العام الماضى والأزمة الحالية فى سوريا، فى قدرة هاتين الدولتين المؤثرتين على تأكيد قيادتهما للمنطقة العربية. ومن ناحية ثانية، أدى صعود الأحزاب الإسلامية الشعبية فى مصر وليبيا وتونس ودول أخرى، إلى تعقد علاقة هذه الدول بالقضايا الإقليمية "الحساسة" مثل الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى، والنزاع بشأن دور إيران فى العالم العربى.

ومن ناحية ثالثة، كان للربيع العربى تأثير واضح على دور المؤسسات الإقليمية، كالجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجى. فرغم أن الجامعة العربية كان ينظر إليها - حتى وقت قريب- على أنها كيان غير مؤثر يجمع الشخصيات الدكتاتورية، فإن التغيير السياسى فى العديد من الدول العربية، وروح العصر الثورية، أجبرا الجامعة على اتخاذ موقف أكثر فاعلية تجاه الأزمات التى نشأت فى دول المنطقة، مثل ليبيا، واليمن، والآن فى سوريا. كما أن توسع مجلس التعاون الخليجى فى صورة عقد "شراكات محدودة" على الأقل مع دول غير خليجية، مثل الأردن والمغرب، يعكس إداركه المتزايد بأن الروابط

(*) نشر نص هذا المقال فى "ملحق اتجاهات نظرية" مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٨٨ - إبريل ٢٠١٢، ص٢٨ - ٣١.

الاقتصادية والسياسية الأوسع بين الدول العربية تعد عاملاً رئيسيًا فى الحفاظ على الاستقرار الإقليمى، ولإعطاء هذه الدول فرصة للاستجابة للمطالب الشعبية الخاصة بالحصول على المزيد من الحريات وتحقيق الرخاء، وذلك من خلال التغيير التدريجى الذى لايتسم بالعنف.

ومن ناحية رابعة، كان لأحداث العام الماضى تداعيات مهمة على وضع الإعلام فى المنطقة العربية، حيث لعبت المنظمات الإعلامية الرئيسية، خاصة قناة الجزيرة القطرية، دورًا مهمًا، سواء فى عرض الثورات الشعبية التى أطاحت بالنظم فى تونس ومصر وليبيا، أو فى تعزيز "الشرعية" لها. كما كان الإعلام الاجتماعى وصحافة المواطن عاملين رئيسين فى نشر الأخبار، وتوصيل المفاهيم، وحشد الدعم لهذه الأحداث الدراماتيكية. وقد أظهر الإعلام العربى قدرته على تحفيز "التغيير الاجتماعى"، وأيضًا قدرته على أن يكون فى حد ذاته قوة اجتماعية رئيسية".

وتجادل هذه الورقة فى تأثير عامل إعادة توزيع القوى فى المنطقة العربية، حيث أفسحت هذه التغيرات المجال أمام دول عربية أخرى، بخلاف القوى المهيمنة التقليدية، مثل السعودية ومصر، وبصورة أقل سوريا، للقيام بأدوار أكثر تأثيرًا وفاعلية فى الشئون التى وفرتها هذه اللحظة التاريخية، والقيام بدور قيادى أكبر فى المنطقة، مع ملاحظة أنها لعبت دورًا مهمًا خلال الفترة السابقة على الربيع العربى.

وفى هذا السياق، تناقش هذه الورقة أدوات القوة التى استخدمتها قطر، أثناء وبعد الربيع العربية، بهدف تعزيز دورها كلاعب إقليمى ودولى رئيسى، مع ملاحظة أن الدور الفاعل لقطر سابق على الربيع، كما تناقش الورقة تداعيات الممارسات القطرية على توازن القوى فى الخليج. وكيف يمكن أن تمارس قطر دورها فى المستقبل بصورة بناءة لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى العالم العربى، وأيضًا لتهدئة أو حل النزاعات الإقليمية.

أولاً: أبعاد القوة القطرية.. القوة الذكية؟

تجادل هذه الورقة بأن قطر قد استخدمت أدوات متعددة من القوة، معتمدة فى ذلك على القوة الذكية، بمعنى ممارسة النفوذ من خلال الطرق الدبلوماسية، والإكراه

وبناء القدرات، والتعاون المدعوم بالشرعية، والنفوذ الاقتصادى، وذلك فى محاولة منها للتغلب على تواضع إجمالى قوتها المادية، مقارنة بالدول الأخرى. ويتطلب فهم نزوع قطر لاستخدام هذا الشكل من القوة تحليل ماتمتلكه من عناصر القوة الأخرى.

فمن ناحية، تمتلك قطر قدرات اقتصادية مهمة، حيث تعد واحدة من أغنى الدول العربية، إذ يعد نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ومستويات المعيشة بها من أعلى المستويات فى العالم. ورغم أنها، مثل دول الخليج الأخرى، تقوم ثروتها بالأساس على صادرات النفط والغاز الطبيعى، فإنها اتخذت خطوات لتنويع قاعدتها الاقتصادية، وبناء قطاع مالى قوى يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار. ومن المخطط أن يتم تخصيص نحو ٤٠٪ من ميزانية الدولة لتطوير البنية التحتية خلال السنوات الأربع المقبلة. كما تحظى قطر بعلاقات تجارية قوية مع الاقتصادات العالمية الكبرى، مثل الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، وكوريا، بالإضافة إلى الدول الرئيسية فى الإقليم، مثل السعودية. كما تملك هيئة الاستثمار القطرية أصولاً وحصصًا بقيمة ٧٠ مليار دولار فى كبرى الشركات فى مختلف أنحاء العالم وكذلك، تستثمر قطر بصورة مكثفة فى المنطقة العربية، حيث تستثمر نحو مليارى دولار فى السودان، و١٠ مليارات دولار فى ليبيا (كانت قد التزمت بها قبل الإطاحة بمعمر القذافى، لكنها لا تزال سارية).

وتعد قطر أيضًا من بين الدول العربية التى بدأت عملية إصلاح سياسى، حيث تحركت خلال السنوات الأخيرة نحو تبنى بعض الآليات الديمقراطية، خاصة أنها كانت ثانى دولة خليجية تمنح المرأة حق التصويت والانتخاب، بعد عمان. ولكن لاتزال هناك مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، خاصة فيما يتصل بمعاملة العمالة الأجنبية، إلا أنها منحت العمال حق تكوين نقابات عمالية عام ٢٠٠٤. وربما يؤدى النمو المستمر والإصلاح السياسى إلى حدوث المزيد من التقدم فى الحريات العامة.

ومن ناحية ثانية، تمتلك قطر قوة عسكرية محدودة، حيث إن قوام قواتها المسلحة يبلغ فقط نحو ١٢ ألف جندى، وتحافظ قطر على وضعها الأمنى والدفاعى من خلال اتفاقيات دفاعية مع القوى العسكرية الأكبر، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة، ومن خلال استضافتها لقاعدة جوية إقليمية رئيسية للولايات المتحدة، كما ترتبط قطر باتفاقات دفاعية مع دول أخرى، مثل: المملكة المتحدة، وفرنسا، وباقى

أعضاء مجلس التعاون الخليجى، ونظرًا لتعدادها السكانى الصغير، لاتستطيع قطر تكوين جيش كبير من مواطنيها، إلا إذا اتبعت نفس إستراتيجية البحرين، حيث دعت مواطنى الدول العربية الأخرى للانضمام لقوة الأمن الخاص، مقابل منحهم الجنسية البحرينية.

ومن ناحية ثالثة، نشطت قطر فى لعب دور الوسيط فى النزاعات الإقليمية، والمشاركة بدور قيادى فى المؤسسات الدولية حيث نجحت عام ٢٠٠٨ فى التوسط لإبرام "اتفاق الدوحة" لإنهاء الأزمة السياسية فى لبنان. وفى عام ٢٠١٠، توسطت من أجل وقف إطلاق النار فى السودان بين حكومة الخرطوم ومتمردى دارفور. وفى كلتا الحالتين، حققت قطر نجاحًا، بينما أخفقت القوى الفاعلية الإقليمية والدولية الأخرى، الأمر الذى عزز من سمعتها كوسيط "أمين" بين الأطراف المتنازعة. بالإضافة إلى ذلك، قادت قطر الجامعة العربية لاتخاذ إجراء لإنهاء الأزمة فى سوريا، بل وذهبت أخيرًا إلى حد المطالبة بتدخل عسكرى خارجى، وهى خطوة جريئة ومحفوفة بالمخاطر، خاصة بالنسبة لدولة كانت حتى العام الماضى على علاقة طيبة بنظام الأسد فى دمشق، لكنها خطوة تحظى قطر الآن بالشرعية الإقليمية والدولية اللازمة للمطالبة بها. إلى جانب ذلك، استضافت قطر جولة المفاوضات التجارية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التى بدأت عام ٢٠٠١. والآن، يعمل مندوبها رئيسًا للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما عززت قطر من نفسها كمستضيف للأحداث الرياضية الكبرى، مثل: كأس العالم، ودورة الألعاب الأوليمبية.

ومن ناحية رابعة، تتمتع قطر بوضع فريد بين اللاعبين الرئيسين فى العالم العربى. فمن ناحية لا تنتمى قطر إلى مجموعة "الاستقرار"، أو "الوضع الراهن" التى تضم الملكيات المحافظة، وعلى رأسها السعودية، أو "محور المقاومة" الذى يضم إيران وعملاءها السوريين واللبنانيين، كما تحتفظ قطر بعلاقات "صداقة" مع دول الجانبين. ومن ناحية ثانية، تعد قطر حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة، وتستضيف أكبر قاعدة جوية أمريكية فى الشرق الأوسط. ومع ذلك، فهى تملك من الثروة والنفوذ مايمكنها من الابتعاد عن العمل، أو كعميل أو دمية أمريكية، فهى قادرة على العمل بشكل مستقل عن المصالح الأمريكية فى المنطقة. كما يرجع تفرد وضعها إلى ارتباطها بعلاقات ودية

بكل من إسرائيل وحماس حتى عام ٢٠٠٩. وقد أدى الغزو الإسرائيلى لغزة فى ذلك العام إلى استحالة أن تحتفظ بعلاقاتها مع إسرائيل، دون أن تخسر مكانتها مع باقى دول المنطقة. أن تمرس قطر فى تطبيق السياسات الواقعية، والقدرة على البقاء على الحياد والاحتفاظ بعلاقات ودية مع عدوين لدودين، هو أفضل مثال على كيفية توظيف الدولة مبدأ القوة الذكية على مدى السنوات الماضية.

ومن ناحية خامسة، تعتمد قطر على الأداة الإعلامية، إحدى أدوات القوة الجديدة، فى ممارسة دورها فى المنطقة حيث لعب التطور السريع لقناة الجزيرة، من مجرد قناة إخبارية عربية إلى شبكة إعلامية دولية ناطقة بلغات متعددة، دورًا مهماً فى تعزيز دور قطر ومكانتها حتى نالت هذه القناة الإشادة لكونها أكثر حيادية ورغبة فى بث الآراء المتضاربة من المنظمات الإعلامية العالمية الرئيسية الأخرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الحساسة، مثل الحروب الأمريكية فى أفغانستان، والعراق، والصراع الإسرائيل - الفلسطينى.

ومع ذلك، فقد وجه إليها النقد بسبب تغطيتها المنحازة والمفبركة، واتهمت أيضًا بالتحيز لأحد الأطراف فى ثورات الربيع العربى، حيث اتهمت بتقديم المساعدة إلى هذه الثورات، من خلال تغطيتها المؤيدة لفكرة الثورة ومطالبها، وكثيرًا ماكانت تتهم الجزيرة فى العالم العربى بالانتقائية فى التغطية، وبالتحيز فى تغطيتها لسوء تصرفات أنظمة معينة، مثل الأردن، بينما تفشل فى تغطية انتهاكات مماثلة ترتكبها السعودية أو بالطبع قطر. ومن جانبها، تدعى الجزيرة أنها تتمتع بالاستقلالية، لكنه كثيرًا مايتم التشكيك فى هذا الزعم. فقد زعمت المراسلات الداخلية لوزارة الخارجية الأمريكية، التى تم تسريبها عام ٢٠١٠ عن طريق موقع ويكليكس، أن الحكومة القطرية تؤثر فى تغطيات القناة للأحداث لأغراض سياسية، وعلى أية حال، ينظر إلى قناة الجزيرة بشكل واسع النطاق على أنها من أدوات النفوذ القطرى فى المنطقة، خاصة باعتبارها منافسًا لشبكة "العربية" التى تملكها السعودية، وبهذا الشكل، يمكن اعتبار تغطية الجزيرة لأى حدث خارج قطر على أنه صورة من صور التدخل فى هذا الحدث، وذلك مثلما اتضح من خلال العلاقة القوية بين موقف قطر من الأزمة السورية، وتغطية قناة الجزيرة للأزمة.

فجوة القوة – الدور Power-Role Gap:

طور شارلز دوران مفهوم فجوة القوة- الدور، للتعبير عن عدم الاتساق بين التغير فى قوة الدولة ومكانتها، وبين دورها فى النظام الدولى، وقد حدد دوران أربعة عناصر متداخلة، تسهم فى تشكيل هذه الفجوة، وهي:

- تغير توقع الدول الأخرى لدور الدولة التى تعانى الفجوة.
- تغير تصور القائد السياسى لدور الدولة، من خلال التصريحات الرسمية وتوجهات السياسة الخارجية.
- تغير القوة الهيكلية للدولة، والتى تتكون من قوتها الاقتصادية، من حيث بنية الاقتصاد، ومعدل النمو الاقتصادى والناتج المحلى الإجمالى.

ويجادل دوران بأن القائد السياسى عادة ما ينزع للمبالغة فى تصوير الدور الذى يمكن لدولته القيام به، والذى لا يتناسب مع القوة العملياتية والهيكلية للدولة، أو مع توقعات الدول الأخرى . ومن ثم، تظهر عدة فجوات على النحو التالي:

- **فجوة الدور- الدور**: وتنشأ حين لايتسق الدور الذى يتصوره القائد السياسى مع الدور الذى تتوقعه الدول الأخرى.
- **فجوة الدور- القوة العملياتية**: وتنشأ عندما تمارس الدولة لا يتسق وقوتها العسكرية، والديموغرافية، والدبلوماسية، والذى قد يكون نتيجة تعظيم القائد السياسى لتلك القوة، أو نتيجة تقليله من حجمها، أو نتيجة وجود قناعة لديه بضرورة انحسار دور الدولة، أيًا كان ما لديها من قوة.
- **فجوة الدور – القوه الهيكلية**: وتنشأ عندما تمارس الدولة دورًا لايتسق وقوتها الاقتصادية، وهذا الوضع عادة مايكون نتيجة وجود قناعة لدى القائد السياسى بضرورة انحسار دور الدولة، أيًا كان حجم مالديها من قوة اقتصادية.

ثانيًا: حدود القوة القطرية

رغم قدرة قطر حتى الآن على التغلب على الفجوة بين عناصر القوة التى تمتلكها، والدور الذى تقوم به، من خلال سياسات القوة الذكية، فإن قدرتها على تجنب سلبيات

تلك الفجوة، ومواصلة ممارستها للقوة على النحو الذى تتبعه خلال المرحلة الحالية، يرد عليهما عدد من القيود:

يتعلق **القيد الأول** بالقوة العسكرية المحدودة لقطر، والتى تعيق قدرتها على التدخل بشكل أحادى الجانب، رغم أن لم يتعين عليها حتى الآن المشاركة فى أى عمل عسكرى خارج نطاق تحالف عربى أو دولى، وعلى الجانب الآخر. فإن غياب القوة الصلبة، وتحديدًا العسكرية، يمنع قطر من القيام بمغامرات عسكرية ويجبرها على الاعتماد على الطرق غير العسكرية للتدخل. فى الوقت الحالى، يبدو أن قطر لها مصلحة قوية فى تطوير هيكل إقليمى للقوة، من خلال التكامل الاقتصادى، وتحقيق الاستقرار فى المنطقة، لاتشكل فيه القوة العسكرية عاملاً محددًا للهيمنة فى العالم العربى، ومثل هذا الهيكل الذى يتفوق فيه النفوذ الاقتصادى والإعلامى على القوة العسكرية، سوف يسهل على قطر ممارسة النفوذ والقيادة خاصة بالنسبة للسعودية المسلحة بشكل أفضل بكثير.

ويتعلق **القيد الثانى** بالسعودية، وهل ستكون منافسًا لقطر أم لا. فالقوة المتصاعدة لقطر لها تأثيرات متعددة على وضع الدول الغنية الأخرى فى منطقة الخليج، وعلى وجه التحديد السعودية، "القوة المهيمنة" فى العالم العربى منذ أمد بعيد، وبالفعل هناك منافسة واضحة على النفوذ الإقليمى بين قطر والسعودية، ومن المحتمل أن تتزايد حدة هذه المنافسة خلال السنوات القادمة. لكن هذا ليس بالضرورة نذير سوء بالنسبة لأمن المنطقة حيث تحظى قطر بعلاقات تجارية قوية مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة، كما أن توسع التعاون الاقتصادى العربى، من خلال مجلس التعاون الخليجى على وجه التحديد، يجعل امكانية اندلاع نزاع بين هذه الدول أمرًا بعيدًا للغاية.

إن إيجاد ثقل موازن للنفوذ السعودى فى المنطقة العربية، فى صورة منافس صديق، يحمل معه إمكانية التخفيف من حدة التوجهات المثيرة للقلق، مثل انتشار السياسات الإسلامية الرجعية، والمواقف المولعة بالقتال تجاه إيران. ونظرًا للمنافسة القائمة بين قطر والسعودية على النفوذ السياسى والاقتصادى، وليس على الأرض والموارد أو الهيمنة العسكرية، ولأن طبيعة هذه المنافسة لاتميل إلى العداء، فليس هناك مايدعو إلى الاعتقاد بأنها سوف تتسبب فى إثارة العنف. ومع ذلك، فإنه من مصلحة قطر ومصلحة

المنطقة بأسرها توضيح كيف تستطيع القوة الخليجية الناشئة تأكيد دورها الجديد بصورة بناءة، وفى الوقت نفسه الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع جيرانها ومافسيها.

خاتمة

بوجه عام، تكمن قوة قطر بشكل كبير فى ثروتها، وقدرتها على تخصيص مبالغ مالية ضخمة للمشروعات التنموية، وللدول الأخرى وللصناعات فى الخارج، وفى أداتها الإعلامية، مما يمنحها قدرًا كبيرًا من القوة التفاوضية السياسية والدبلوماسية، وبالتالى، تمكنت قطر من الاحتفاظ بنفوذ ملحوظ فى المنطقة بدون امتلاكها قوة عسكرية كبيرة، على نحو يحاكى الشكل الذى استخدمت به اليابان قوتها الاقتصادية لممارسة دور الزعامة فى منطقة الباسفيك، رغم امتلاكها قوة عسكرية صغيرة للغاية بالنسبة لعدد سكانها.

وقد يكون من المفيد قيام الخبراء فى العلاقات الدولية، والدراسات العسكرية، والدبلوماسية، والعلوم السياسية، والإعلام، بتحليل دور سياسات القوة الذكية القطرية فى المنطقة، ومستقبل هذا الدور، عقب التغيرات التى أحدثها الربيع العربى، وربما الأهم من كل هذا، كيف يمكن استخدام حالة قطر كنموذج لاستخدام القوة الذكية(*) من جانب القوى الفاعلة فى المنطقة، لتحقيق أغراض إيجابية، مثل: السلام والاستقرار، والتنمية الاقتصادية.

التعليق: أعده د. مصطفى عبد العزيز مرسى

كاتب هذه الدراسة د. يسار القطارنة خبير فى الدراسات الأمنية وحلحلة الصراعات فى الأردن.

١ - تتفق عناصر هذا التقرير مع التقرير السابق فيما يتعلق بمقومات الدور الإقليمى الذى تلعبه قطر معتمدة على القوة الذكية، وفى مقدمة عناصرها القدرات الاقتصادية المهمة، إضافة إلى تبنيها عملية إصلاح سياسى وبرزت فى تبنى بعض الآليات الديمقراطية، إضافة إلى أن قطر تتمتع- فى تقرير الكاتب- بوضع فريد بين اللاعبين الرئيسيين فى العالم العربى، فهى لا تنتمى إلى مجموعة "الاستقرار"

(*) حول القوة الذكية أو الناعمة انظر القسم الثالث من هذا الكتاب، المقال المعنون: دور القوة: ديناميكيات الانتقال من "الصلبة" إلى "الناعمة" إلى الافتراضية"، والذى أعدته د. سعاد محمود أبو الليل.

أو مجموعة الحفاظ على "الوضع الأمني" التى تتسم به الملكيات المحافظة وعلى رأسها السعودية، أو "محور المقاومة" الذى يضم إيران وسوريا وحزب الله، ومع ذلك تمكنت من الحفاظ على علاقات صداقة مع دول المجموعتين.

كما يتضمن هذا التقرير نقطة تحليلية إضافية وهى أنه رغم استضافة قطر لأكبر قاعدة جوية فى الشرق الأوسط، التى فى تقدير د. يسار وباترك سيل توفر الحماية لقطر، إلا أنها - فى تقرير الكاتب- لديها القدرة على العمل بشكل مستقل من المصالح الأمريكية فى المنطقة، وهى نقطة تحتاج لمزيد من التحليل، بإعطاء أمثلة عن بعض المواقف التى اتسمت بالاستقلالية وإلى أى مدى.

وفى حديثه عن "قناة الجزيرة" كأداة إعلامية فعالة لقطر ونفوذها فى المنطقة فإن الكاتب يثير مسألة مدى تمتع هذه الأداة بالاستقلالية عن دولة قطر ومدى قدرتها على اتباع سياسة حيادية؟ وبالنسبة لحدود القوة القطرية، فإن د. يسار يعتقد أنه خلال المرحلة الحالية يرد عليها قيدان:

القيد الأول: يتعلق بالقوة العسكرية المحدودة لقطر، مما يجبرها على الاعتماد على الطرق غير العسكرية للتدخل، لكن من ناحية أخرى فإنه فى ظل محدودية القوة العسكرية كعامل للهيمنة فى العالم العربى فإن النفوذ الاقتصادى والإعلامى يسهل على قطر ممارسة النفوذ لاسيما وأن قطر مستعدة لدفع تكاليف ذلك وتحملها لأعباء هذا الدور، لما يتوفر لديها من موارد مالية.

والقيد الثانى: ويتمثل فى الثقل الموازن للنفوذ السعودى المنافس فى المنطقة العربية، ولكن هذه المنافسة لا تميل إلى العداء بل (منافس صديق)، وبالتالى لا تمثل فى تقديرنا قيدًا قويًا، بقدر مايمثل عاملاً معنويًا يستوجب مراعاته قدر الإمكان(*).

(*) وللمزيد عن مقومات الدور الإقليمى ومنظوره وجوهره انظر المقال المعنون: السياسة الخارجية فى الجمهورية الثانية، فى القسم الرابع من هذا الكتاب.

التقرير الثالث: "الدور القطرى فى تسوية الأزمات الإقليمية[*]".

سامية بيبرس

العوامل التى ساعدت على اضطلاع قطر بدور إقليمى

أولاً - العوامل الدخلية

يأتى التحرك الدبلوماسى القطرى للعب دور محورى على الصعيد الإقليمى انطلاقًا من الترابط القائم بين السياسة الداخلية والسياسة القطرية.بعبارة أخرى أن قطر قد شهدت تحولات على صعيد سياستها الداخلية جعلتها أكثر تفاعلاً وتداخلاً مع العالم الخارجى ومؤسساته الدولية المتنوعة وفى مقدمتها الأمم المتحدة.

١ - التوجه الإصلاحى

اتخذت قطر خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الإجراءات على طريق الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ساعدتها على انتهاج سياسية خارجية نشطة بما فى ذلك العمل على تسوية العديد من النزاعات الإقليمية.

كما قامت قطر أيضا بوضع خطط طموحة لتحقيق الانفتاح الاقتصادى وتطوير البينات التحتية الحديثة وتشجيع التعاون المتوازن بين القطاعين العام والخاص، هذا إلى جانب قيامها بوضع مجموعة من القوانين المنظمة للاستثمار والرامية إلى جذب رأس المال وتشجيع القطاعات الإنتاجية. وعلى الصعيد الاجتماعى اهتمت قطر بالتنمية الاجتماعية فى مختلف جوانبها بما فى ذلك تطوير التعليم والخدمات الصحية وتحسين وضع المرأة.

٢ - دور قناة الجزيرة كأداة للسياسة الخارجية

تميل قطر إلى استخدام قناة الجزية الفضائية كأحد أدوات سياستها الخارجية، حيث

(*) نشر هذا المقال فى مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة: العدد رقم ١٤٩، باريس ٢٠١٢. وقد أوردنا مقتطفات من هذا المقال بتصرف نظرًا لطوله ٢٣ صفحة. وقد أستأذنا المجلة فى النشر.

إن تغطية الشبكة لشئون قطر المحلية محدودة. وقد كانت بدايتها فى شهر إبريل ١٩٩٦، وأصبحت تبث باللغة الإنجليزية إلى جانب العربية الأمر الذى جعلها فى غضون سنوات قليلة تصبح أكبر قناة إخبارية عربية من ناحية الانتشار. وتشكل قناة الجزيرة أداة من أدوات السياسة الخارجية القطرية على الصعيدين الإقليمى والدولى فعلى الرغم مما تزعمه قطر من أن القناة تتمتع باستقلالية تامة إلا أن هناك وثائق دبلوماسية أمريكية - سربها موقع ويكليكس ونشرتها صحيفة "ذى جارديان" البريطانية - قد كشفت مؤخرًا أن قطر تستخدم قناة الجزيرة كأداة.وتشير مصادر دبلوماسية أمريكية إلى سيطرة حكومة قطر على خط القناة التحريرى مباشرة لدرجة أن أصبحت برامج "الجزيرة" جزءًا من المحادثات الثنائية بين الجانبين.

ثانيًا: العوامل الخارجية

١ - العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة

ترتبط قطر بعلاقات إستراتيجية متميزة مع الولايات المتحدة حيث توجد على أراضيها أهم مركز للقيادة الأمريكية العسكرية وأكبر قاعدة جوية أمريكية "قاعدة العديد" "Al-Udaid". وقد حرصت الدوحة على دعم علاقاتها المتميزة بواشنطن خلال حروب حروب الخليج الثلاثة، حيث فتح المجال القطرى جوًا وبرًا وبحرًا للقواعد العسكرية الجيوإستراتيجية الأمريكية وتم الخروج على النهج الخليجى.

وقد وفرت هذه العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأرضية لإمكانية توفير دعم أمريكى لطموحات النظام القطرى السياسية على الصعدين الدولى والإقليمى. وفى هذا السياق سعت قطر من خلال تحركاتها الدبلوماسية خاصة فيما يتعلق بانخراطها فى تسوية العديد من الأزمات على الصعيد الإقليمى، أن تثبت لواشنطن أنها حليف يمكن الاعتماد عليه.

٢ - تراجع الدور الإقليمى لمصر

ليس ثمة خلاف على حيوية الدور الذى تلعبه مصر على الصعيد الإقليمى والذى أكسبها إلى حد بعيد الكثير من زخمها وريادتها الإقليمية منذ أمد طويل. وقد ثارت فى الفترة الأخيرة علامات استفهام كثيرة حول طبيعة هذا الدور، خصوصًا فى ظل ما تعتريه

من تغيرات صبت فى مجملها فى انحساره وتراجعه بشكل غير معهود وتحديدًا منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى. وقد أفضى ضعف دور مصر أو غيابها شبه التام عن تسوية العديد من الملفات الساخنة مثل لبنان والسودان أو حتى فلسطين، إلى ظهور قطر على حساب كل من مصر والسعودية واضطلاعها بدور إقليمى حيوى وبارز فى المنطقة حيث ارتكزت الدوحة فى سياستها الخارجية على دعم فرص السلام واعتماد الوسائل السلمية لحل النزاعات الإقليمية، خاصة فى ظل ما تتمتع به الدبلوماسية القطرية من شفافية إلى جانب ما تملكه الدوحة من علاقات متوازنة تجاه الأطراف المختلفة للأزمات. الأمر الذى أهلها للقيام بدور الوسيط المقبول فى العديد من قضايا النزاع.

٣ - تصاعد الأدوار الإقليمية لقوى غير عربية بالمنطقة:

أدى الاحتلال الأمريكى للعراق عام٢٠٠٣ وما ارتبط به من حيث اختلال موازين القوى فى المنطقة إلى تراجع الحضور السياسى العربى الإقليمى وتقلص الدور الإقليمى العراقى؛ إلى خلق فراغ سعت دول الجوار غير العربية وبصفة خاصة كل من إيران وتركيا إلى أن تشغله. وأدت هذه الضغوط إلى إنتاج المشروعات غير العربية فى المنطقة. وفى ضوء ما يعانى منه النظام الإقليمى العربى من اختراق غير مسبوق من الخارج فقد سعت بعض الأطراف العربية وبصفة خاصة قطر إلى مواجهة تلك الاختراق من جانب القوى غير العربية من خلال التحرك النشط لتسوية العديد من النزاعات المتفجرة بالطرق السلمية، وذلك فى محاولة منها لاستعادة الدور الإقليمى العربى فى المنطقة.

الأزمات الإقليمية التى سعت قطر إلى تسويتها

سعت الدوحة إلى القيام بدور إقليمى فاعل فى المنطقة حيث نجحت فى الاضطلاع بأدوار الوساطة لحل وتسوية العديد من الأزمات الإقليمية. وفيما يلى نستعرض بعض هذه الأزمات:

الأزمة اللبنانية: تجد الإشارة إلى الدور البارز الذى لعبته دولة قطر فى الحد من تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان (حرب يوليو / تموز ٢٠٠٦) وقد برز ذلك إبان ترؤس قطر لوفد جامعة الدول العربة الذى توجه إلى نيويورك فى الفترة من ٨-١٢/ ٢٠٠٦ حيث أسفرت المشاورات والمفاوضات على مسودات المشاريع المقدمة من فرنسا والولايات

المتحدة.وفى إطار المساعى المبذولة للتعجيل بوقف العدوان والأعمال الحربية وتجنيب لبنان المزيد من ويلات الدمار، جرى اتفاق على قبول مشروع القرار (١٧٠١) بصيغته المعدلة الجديدة مع قيام دولة قطر عضو مجلس الأمن بطرح الملاحظات التى تدعم الموقف اللبنانى باسم المجموعة العربية، وكذلك التعبيرعن الفهم العربى لأهم عناصر هذا القرار قبل التصويت عليه. وقد مزجت قطر هنا بين البُعد السياسى والبعد المالى. فقد قررت قطر إعادة بناء مدينة "بنت جبيل" فى لبنان بعد تعرضها لدمار واسع من قبل القوات الإسرائيلية. كما حققت الدبلوماسية القطرية نجاحًا ملموسًا فى معالجة الأزمة السياسية اللبنانية واحتواء تداعياتها وتفاعلاتها الداخلية والإقليمية والدولية، وذلك فى ضوء التوصل إلى "اتفاق الدوحة" حول نتائج مؤتمر الحوار الوطنى اللبنانى خلال الفترة من ١٦-٢١/ ٥/ ٢٠٠٨ برعاية الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى أمير دولة قطر.

وشكل "اتفاق الدوحة" خطوة مهمة على طريق استقرار لبنان وأمنه والحفاظ على وحدته الوطنية. وقد شهد لبنان إثر إعلان الاتفاق سلسلة من الانفراجات الأمنية والسياسية كان أبرزها إنهاء المظاهر المسلحة وسحب المسلحين من الشوارع وفتح الطرقات والمنافذ البرية والمطار والمرفأ، وقد أفضى الاتفاق أيضًا إلى انتخاب رئيس الجمهورية العماد "ميشال سليمان" وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

مشكلة دارفور

سعت الدبلوماسية القطرية إلى نزاع فتيل الأزمة من خلال دعوتها لأطراف النزاع للتفاوض، وقيامها منذ عام ٢٠٠٨ برعاية مباحثات بين الأطراف المتنازعة من أجل إيجاد حل سلمى للأزمة. ولم تكتف الدوحة بطرح مبادرة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة فحسب، بل قامت بتشكيل لجنة برعاية جامعة الدول العربية يترأسها وزير الدولة بوزارة الخارجية القطرية "أحمد بن عبدالله آل محمود".واحتضنت الدوحة العديد من المؤتمرات والاجتماعات من أجل التوصل إلى التسوية الشاملة.ولقد مثلت اتفاقيات الدوحة الإطارية بشأن السلام فى دارفور بداية للاتفاق النهائى الشامل.

ومزجت قطر هنا أيضًا بين الجهد السياسى والدعم المالى،فقامت بإنشاء بنك التنمية برأسمال قدره ٢ مليار دولار، يكون مقره السودان ويتم تنفيذ المشروعات من خلاله، وذلك لدعم الأوضاع الإنسانية ورفع المعاناة عن المتضررين من النزاع فى دارفور.

بالنسبة للقضية الفلسطينية

أكدت دولة قطر دائمًا على دعمها للشعب الفلسطينى فى نضاله المشروع للحصول على حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وبالإضافة إلى ما تقدمه قطر من دعم مادى وسياسى للقضية الفلسطنية خصوصًا عبر المنابر الدولية فقد حرصت الدوحة أيضًا على رأب الصدع الفلسطينى وتحقيق المصالحة الفلسطينية. كما لعبت الدوحة أيضًا دورًا بارزًا وحيويًا فيما يتعلق بدعم الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة فى أعقاب الغزو الإسرائيلى للقطاع (ديسمبر ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨-١٨ يناير ٢٠٠٩) من خلال ماقدمته من مساعدات طبية وأدوية وخدمات علاجية وإسعافية للجرحى والمصابين الفلسطينين من جراء الحرب. هذا إلى جانب ما أعلنته مؤسسة "قطر الخيرية" عن خطتها لإعادة إعمار غزة والتى تصل تكلفتها إلى مليون دولار أمريكى يتم تنفيذها بالتعاون مع عدد من الجهات الدولية العاملة فى المجال الإنسانى.

الخلاف الحدودى بين إريتريا وجيبوتى

وجدير بالذكر أن الدوحة كانت أول من اقترح التوسط لحل الأزمة العالقة بين البلدين والذى لاقى ترحيبًا من قبل الأطراف كافة. وبعد قبول الوساطة تم وضع نوع من خارطة طريق مؤلفة من مجموعة نقاط مطروحة للمعالجة فى المرحلة المقبلة.

الأزمة الليبية

وهنا مزجت قطر لأول مرة بين البعد السياسى والتدخل العسكرى المحدود فبعد اندلاع الثورة الشعبية فى ليبيا ضد نظام العقيد "القذافي" ضمن سلسلة الثورات التى شهدتها المنطقة فيما سمى "بالربيع العربي" وما تمخض عنها من تداعيات قد هيأ الظروف للدوحة للاضطلاع بدور محورى فى معالجة الأزمة الليبية. فقد سارعت قطر باستضافة أول اجتماع لمجموعة الاتصال حول مستقبل ليبيا فى ١٣ أبريل ٢٠١١. وحرصت خلال هذا الاجتماع على أن تعطى انطباعًا بأنها منحازة لصالح الثوار الليبين وذلك من خلال ما تم التنويه عنه من حيث قيامها بتقديم الدعم المعنوى والعسكرى

للثوار.بالإضافة إلى ذلك فقد كانت قطر أول دولة عربية تسهم بطائرات للمشاركة فى تطبيق الحظر الجوى الذى فرضته الأمم المتحدة فوق ليبيا. وتجدر الإشارة إلى أن الطائرات التى أسهمت بها قطر تم استخدامها فى عمليات المراقبة والحراسة، ولم يتم استخدامها فى الضربات الجوية الموجهة إلى ليبيا.وتعد قطر أول دولة تعترف بالمجلس الوطنى الانتقالى.

الأزمة اليمنية

تواصلت الجهود القطرية للقيام بدور الوساطة ووقف نزيف الدماء بين الجيش وجماعة الحوثيين، وقد أفضت تلك الجهود إلى توقيع الطرفين على اتفاق صنعاء فى ٢١ يونيو ٢٠١٠ والمكون من ٢٢ بندًا بهدف وضع نهاية لحرب دامت ست سنوات.

الأزمة السورية

حرصت قطر منذ اندلاع الأزمة على التأكيد على ضرورة إيجاد حل لها بالطرق السلمية الدبلوماسية واستبعاد أى حلول عسكرية وذلك تفاديًا لأى نوع من التدخل الأجنبى المباشر أو غير المباشر والحيلولة دون الانزلاق إلى حرب أهلية. وقد سعت الدوحة إلى أن يكون تحركها الدبلوماسى لحل الأزمة السورية تحت مظلة جامعة الدول العربية.وقد ترأست قطر اللجنة الوزارية العربية بشأن سوريا وهى الآلية التى أنشأتها الجامعة العربية لتسوية الأزمة.

وفى ضوء عدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفورى للمبادرة العربية لتسوية الأزمة السورية قرر وزراء الخارجية العرب بموجب القرار الصادر فى هذا الشأن إرسال بعثة مراقبة عربية وهى مهمة تعثرت لأسباب متعددة إلى سوريا.

وقد رأت قطر مع عدد من الدول العربية ضرورة إشراك المجتمع الدولى فى تسوية الأزمة السورية وأنه من ضمن الخيارات المتاحة إلى مجلس الأمن الدولى لعرض قرارات الجامعة العربية التى اتخذت بشأن الوضع فى سوريا على المنظمة الدولية حتى تشارك الجامعة الجهد فى إنهاء الأزمة وإعطاء القرارات العربية الزخم والدعم الدوليين فتم إرسال بعثة مراقبين دوليين إلى سوريا.

بالإضافة إلى ذلك تشير بعض المصادر إلى قيام قطر باحتضان المعارضة السورية وخاصة "الإخوان المسلمين" بالتنسيق مع الأتراك وتزويدها بكل ما تحتاجه من دعم مالى وإعلامى وسياسى.

الملف النووى الإيرانى

حرصت الدوحة أيضا على الحد من التصريحات الرسمية ذات الصلة بحق إيران فى امتلاك برنامج نووى يخصص للأغراض السلمية، كما سعت أيضًا إلى دفع وتعزيز الجهود التركية التى تستهدف التوصل إلى تسوية دبلوماسية لأزمة البرنامج النووى الإيرانى.وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن قطر هى العضو الوحيد فى مجلس الأمن الدولى الذى عارض القرار رقم ١٦٩٦ الصادر فى يوليو ٢٠٠٦ والذى طالب إيران بتعليق كافة أنشطتها التخصيبية بما فى ذلك الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير إلى أن يتم التحقق منها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الدور القطرى الإقليمى : رؤية مستقبلية

لقد بات واضحًا أن قطر تبذل مساعيها للاضطلاع بدور إقليمى نشط خاصة فى ظل ما تتسم به دبلوماسيتها من مرونة وديناميكية، هذا إلى جانب ما تتمتع به من حيادية وبراجماتية وقدرة على توظيف المواقف بما يساعد على التوصل إلى تسوية للأزمات والصراعات. وتمتلك الدوحة أيضا المنبر الإعلامى والمتمثل فى قناة "الجزيرة"، والتى يتم توجيهها وتوظيفها بما يتفق مع الطموحات السياسية للنظام القطرى. وقد أدت ديناميكية الدبلوماسية القطرية وما تنتهجه من أساليب غير تقليدية فى معالجة الأزمات إلى إثارة حفيظة بعض دول الجوار الجغرافى وبصفة خاصة السعودية التى أعربت بدورها عن استيائها إزاء ما تنتهجه الدوحة من سياسة خارجية فى الشرق الأوسط والقرن الإفريقى على حد سواء.وقد دفعت مجمل هذه التطورات بعض المحللين السياسيين إلى الحديث عن دور قطرى منافس للدور السعودى فى المنطقة.

وإذا كانت قطر تتطلع إلى القيام بدور القائد الإقليمى كما يفترض بعض المحللين السياسين مستغلة فى ذلك انحسار أدوار العديد من الدول المحورية فإن تحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير.فمقومات الريادة والزعامة متنوعة حيث تشمل حجم المساحة

الجغرافية وتعداد السكان والقوة التقليدية مترافقة مع القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وتجانس الوحدة المجتمعية هذا إلى جانب الرصيد التاريخى المتراكم للدولة فى مجال الريادة.وفى الحالة القطرية قد لا نجد العديد من مصادر القوة المشار إليها، فباستثناء قوة الثروة والاستقرار الداخلى فإن قطر لا تملك من عوامل القوة التى تؤهلها لتزعم العالم العربى.

التعليق: أعده د.مصطفى عبدالعزيز مرسى

ركّز هذا التقرير - بصفة خاصة - على تأثير تغير الأوزان النسبية للدول العربية فى هذا المدخل، والتى تترتب عليها انحسار دور أدوار وأوزان بعض الفاعلين الإقليميين الرئيسيين كمصر والعراق، مما أحدث فراغًا استثمرته دولة قطر، واستغلته قوى إقليمية غير عربية (إيران وتركيا) وهو ما أدى إلى ظاهرة انقلاب الأدوار؛ حيث تعانى بعض الدول العربية المحورية من التأزم والعجز، فيما يتصاعد دول بعض الدول العربية الصغيرة، وهو ما يعتبره البعض ظاهرة إيجابية حيث تقوم هذه الدول بأعمال الوساطة لفض النزاعات أو إطلاق دعوات خاصة للسلام فى المنطقة. وملأ جانب من الفراغ السياسى بالنظام العربى. فبعض المحللين العرب يرون "أن الدول الصغيرة أفضل من غيرها من حيث مستويات المعيشة وإن كان جانب رئيسى من هذه الحقيقة يعود إلى النفط. وهى أيضا أكثر ميلاً إلى الاعتدال والتوازن وأقل ميلاً إلى الاستبداد والقسوة وأكثر احتفالا بالفكر من غيرها. وبينما لا نستطيع أن نتحدث هنا عن قانون للعلاقات الإقليمية، فالدول الصغيرة تحرص على أن تطبق إستراتيجيات للعمل الإيجابى فى الحياة السياسية والاقتصادية العربية.وهذا هو ما جعل الدول العربية الصغيرة تتلألأ تقليديًا بأضواء خاصة.فلبنان كان بلد الصحافة والفكر. والكويت كان البلد الأقرب إلى المشاعر القومية والبحرين كانت الدولة الأكثر تحررًا فى الخليج. أما عمان والإمارات فعرفتا بسماحة أهلها وتواضعهم فضلاً عن النزوع للوساطة وتفضيل الوسائل السلمية. وامتازت الأردن بالليبرالية وبمرونة أكبر فى التجريب الاجتماعى والاقتصادى ولم يكن لقطر شهرة أو سمة معينة حتى اكتشفت صيغة "محطة الجزيرة" العبقرية ووجود قيادة قطرية لها رؤية طموحة ومستعدة لتحمل أعباء القيام بدور إقليمى طموح. إن الحديث عن صعود الدول العربية الصغيرة يعنى قبل كل شىء الأدوار المتعددة والخطاب الخاص الذى يميز دولة قطر فى السياسية العربية، خاصة منذ منتصف عقد التسعينيات".

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدارسين يتحدثون عما يُطلق عليه الدولة الافتراضية، كتعبير عن كيان وزنه الافتراضى أكبر من وزنه الحقيقى، كأن تتمتع دولة ما بثقل سياسى، أو تمارس دورًا على المسرح السياسى، يفوق الإمكانات الفعلية لكل من قوتها الصلبة والناعمة، ويرى بعض المحللين أن النموذج القطرى خير مثال على تلك الدولة الافتراضية(*).

وبطبيعة الحال فإن الدور الإقليمى الطموح لدولة قطر لاقى اعتراضًا من بعض الدول العربية..التى لها خيارات أخرى. فالبنسبة للملف النووى الإيرانى مثلاً فإن الموقف القطرى لا ينطلق من موقع قطر الجغرافى والعلاقات القوية إلى أقامتها القيادة القطرية مع إيران فحسب، بل أيضًا السعى إلى إلى ترسيخ الاستقرار فى الخليج الذى يعد واجبًا تفرضه القناعة بأن شعوب المنطقة فى مركب واحد وبخطورة هذا الملف والذى يمكن – إذا ما استخدم الحل العسكرى – أن يتسبب فى كارثة جديدة للمنطقة بأكملها، تجعل كارثة العراق بمثابة نزهة مقارنة بها.

وقد أشار هذا التقرير بوضوح فى عدة أمثلة إلى أسلوب مزج الأبعاد السياسية، بالدعم المالى لها، وهو فى تقديرنا يعتبر أحد مقومات نجاح المبادرات القطرية لقدرة قطر على تحمل تكاليفها.

ونعتقد أنه يمكن مزج العناصر المهمة بالتقارير الثلاثة السابقة، إضافة لمصادر أخرى تناولت هذا الموضوع، لإعداد تقرير شامل يضم هذه العناصر ويجرى تحليل للأهمية النسبية لكل عنصر، حتى نصل فى النهاية إلى تقييم موضوعى لمستقبل الدور الإقليمى الطموح لدولة قطر.

(*) لمزيد من المعلومات فى هذا الشأن انظر مقال د. سعاد محمود أبو ليلة المعنون: دور القوة: ديناميكيات الانتقال من القوة "الصلبة" إلى "الافتراضية" فى القسم الثالث من هذا الكتاب.

الموضوع الثانى: تطورات الأزمة السورية

وسنخصص لها أربعة تقارير كُتبت فى فترات زمنيه مختلفه وفيما يلى عرفنا لهذه التقارير:

التقرير الأول: "الدور الإقليمى لسورية : طموحات الماضى وكوابح الحاضر "(*)

مصطفى عبد العزيز مرسى

أ

إن إتمام سورية سحب قواتها، التى تمركزت فى لبنان نحو ثلاثة عقود، فى ٢٦ نيسان (إبريل) الماضى (٢٠٠٥) يُعد - بالمنظور الإقليمى - حدثًا مهمًا، يضع اللبنانيين أمام مسئولياتهم الوطنية، ويثير عددًا من الملاحظات حول العلاقات السورية - اللبنانية، فى مقدمها:

١ - إن الفكرة القومية فى سورية كانت أسبق فى وجودها على الفكرة الوطنية الضيقة. وظلت سورية منذ استقلالها تنظر إلى جوارها الإقليمى، على أنه جزء من «بلاد الشام» أو مشروع «سورية الكبرى»، تحت التكوين، ما أضفى طابعًا أيديولوجيًا وتدخليًا مبكرًا على علاقات سورية بلبنان، تعمق فى المرحلة التى سادت فيها الأنظمة البعثية فى سورية.

٢ - وأدى الوجود الممتد للقوات السورية فى لبنان (من عام ١٩٧٦ إلى عام ٢٠٠٥) إلى تشكيل شبكة من المصالح المتبادلة شاركت فيها فئات عدة من الجانبين،

(*) نشر نص هذا المقال فى صحيفة "الحياة" اللندنية، بتاريخ ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٥.

استثمرت واستغلت هذا الوجود وسعت لإطالته. وأدى هذا إلى تزايد التدخل السياسى والأمنى السورى المتصاعد فى أدق الشئون الداخلية اللبنانية. وأُدخل لبنان في صراعات عربية - عربية، وعربية - إقليمية بأكثر مما يحتمل، ما أدى إلى زيادة الشعور اللبنانى العام بعدم امتلاك حرية القرار السياسى.

٣ - لا شك فى أن سورية وجيشها أسهما فى وضع حد للحرب الأهلية اللبنانية، وتحملا الكثير من التضحيات، إلا أن الشعوب عادة ما تصبح ضعيفة الذاكرة. لا تعيش إلى الأبد أسيرة لشعورها بالجميل.

وآن الأوان أن تتخذ سورية قرارًا يتسم بالجرأة السياسية وبعد النظر تستبق به تداعيات الأحداث، بإعطاء العلاقة مع لبنان مضمونًا يقوم على الندية وتوازن المصالح. فلبنان القوى المعافى سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا هو خير سند لسورية والعكس صحيح.

٤ - نحن فى الواقع أمام أزمة إقليمية مركبة تتقاطع وتتصارع فيها عوامل ومصالح محلية وإقليمية ودولية؛ ولذا ينبغى الحذر وضبط النفس تجاه احتمال قيام بعض الأطراف بعمليات استفزاز للجانب السورى أو اللبنانى، وأن يحرص الجانبان على دعم عرى التضامن والتعاون وتطوير العلاقات بينهما فى شكل يكسبها المناعة السياسية الذاتية، بإيجاد الحلول المناسبة للملفات التى ما زالت عالقة بين البلدين وإبعادها عن أى مخطط للتدويل، لأنه ليس فى مصلحة أيًا منهما.

٥ - هناك مخاوف سورية مبررة بشأن سعى الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل لاستغلال الوضع الجديد فى لبنان لدفعه إلى عقد اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل على نسق ذلك الذى عقد بينهما وتم إسقاطه. وفى تقديرى أن من مصلحة البلدين أن يستمرا فى التمسك بتلازم المسارين اللبنانى والسورى.

٦ - وعلى المستوى اللبنانى، تجيء أهمية إعادة تكيف لبنان مع الوضع الجديد واتجاهاته أو ما أصبح يُطلق عليه «الاستقلال الثانى للبنان»، ومدى استثماره، بمنطق لبنانى حر، فى تطوير الأداء الديمقراطى وتعميقه وتجديد القوى السياسية والتباعد عن خطوط تقسيم العصبيات الطائفية والمذهبية والعشائرية، حفاظًا

على وحدة لبنان ودوره العربى، منعًا للتدخلات الخارجية. ومن مصلحة سورية المعاونة فى تحقيق مزيد من اندماج حزب الله فى الجسم السياسى اللبنانى، لتهدئة الجبهة الداخلية اللبنانية.

ويبقى التساؤل حول مستقبل الدور الإقليمى السورى فى المرحلة التالية. وفي تقديرى أن لأى دور إقليمى ثمنًا وتبعات، كما أنه يتطلب قيادة حصيفة وبيئة مواتية.

ولدينا هنا شواهد من الماضى القريب والحاضر منها:

١ - عُرف الرئيس الراحل حافظ الأسد بمهاراته السياسية غير العادية إلى حد الجمع بين المتناقضات. من ذلك مثلاً ما تم فى إطار علاقة سورية (العلمانية) بإيران (الثيوقراطية)، والتى جمعت من أسباب التنافر والتوافق فى آن، إلا أنه نجح فى إقامة ما يشبه الزواج الكاثوليكي بينهما، ليمنح البلدين قدرًا أعلى من التعامل مع القوى الإقليمية والدولية. فمثلت سورية بوابة إيران على العالم العربى، ووقوفهما معًا فى الحرب الطويلة ضد نظام صدام حسين، كما مثلت إيران ورقة ضغط فى يد سورية على المواقف الإسرائيلية (حزب الله وجنوب لبنان)، واستطاعت القيادة السورية بذلك القبض على أوراق فلسطينية وعربية وإقليمية أخرى، الأمر الذى مكّن الرئيس السورى الراحل من إعطاء سورية مكانة ودورًا إقليميين ودوليين، فاقت قدراتها الذاتية، وكبرت معها الأحلام المستحيلة. إلا أنه أدرك بحسه السياسى، وفى الوقت المناسب، حجم المتغيرات الدولية وفى مقدمها دلالات انهيار الاتحاد السوفيتى، وشعر بأن المنطقة بدأت تنتقل من عصر الأحلام إلى مرحلة الكوابيس. وللأقدار أحيانًا أحكام تتعدى توقعات البشر والساسة وآمالهم. فانضم الرئيس حافظ الأسد إلى التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى حرب تحرير الكويت (١٩٩١)، وكان ذلك - فى تقدير البعض - بمثابة انقلاب سياسى، دل على مدى ما تتمتع به مواقف القيادة السياسية السورية - عند الضرورة - من براجماتية ومرونة غير عادية.

٢ - سيصبح من الصعب على سورية بعد الرئيس الراحل حافظ الأسد - بعد أن مالت علاقات القوى وموازينها فى غير مصلحتها - أن تحقق ما لم تتمكن من تحقيقه فى عصره وفى ظروف إقليمية ودولية أفضل بكثير. فسورية بشار

الأسد ورثت تركة داخلية ثقيلة وأوضاعًا إقليمية ودولية بالغة التعقيد وغير مسبوقة. وحاول الأسد الابن جادًا فى البداية تأسيس شرعية جديدة لعهده، ودخل فى سباق مع الزمن. فسعى لتطبيق سياسة داخلية أكثر انفتاحًا وحداثة، بقيادات جديدة (تكنوقراط الإصلاح والمعلوماتية) ذات رؤية عصرية وإعداد علمى رفيع المستوى، من دون اشتراط انتمائهم الحزبى. وبدأ فى عملية تدوير النخبة وركائز السلطة بتغيير بعض أفراد الحرس القديم الذين أرهقتهم الرحلة السياسية الطويلة وترهلوا فى السلطة. غير أن الرئيس بشار الأسد وبعض أركان النظام ربما شعروا بمخاوف الإسراع فى عملية الإصلاح السياسى، على رغم طول انتظارها داخليًا.

٣ - ولا شك فى أن أمام الرئيس بشار الأسد مهمة صعبة وتاريخية لاستكمال جهود إعادة بناء الداخل واستنهاض قوى سورية الشعبية الحية بعيدًا عن ثقل الشعارات الأيديولوجية الجامدة التى كبلتها لفترات طويلة بسبب الالتزامات والطموحات الإقليمية، بالسير فى اتجاه إحداث مزيد من التوجهات الإصلاحية الانفتاحية، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، والعمل على إفساح المجال لتعددية سياسية نشطة، تبتعد عن صيغة التعددية النظرية وفرض الواحدية المتمثلة فى «الجبهة الوطنية التقدمية والحزب القائد»، لتتيح ممارسة الحرية السياسية المسئولة، وزيادة المشاركة الشعبية الحقيقية فى صنع القرارات.

وأتصور أنه فى عصر تراجعت فيه الأيديولوجيات وتزايدت معدلات تقصيد السياسة، وما لسورية من المقومات والموارد الذاتية، إضافة إلى حيوية شعبها السياسية والاقتصادية، ما يُمكنها - إذا أزيلت المعوقات الداخلية - من أن تمارس دورًا إقليميًا جديدًا له مقومات اقتصادية فاعلة تفوق المقومات السياسية المتراجعة. وبالنسبة لتقويم دور سورية الإقليمى فى المرحلة المقبلة، فإن هناك عددًا من المتغيرات والعوامل لعل فى مقدمها:

١ - إن القضية الفلسطينية كقضية عربية أساسية، هيمنت على جدول أعمال النظام العربى كقضية محورية تركيبية (Cause Articulatory)، تقترب من أن تتحول إلى قضية فلسطينية - إسرائيلية بعد عقد اتفاقات السلام المنفرد مع مصر والأردن، فضلاً عن استمرار مخطط الفصل التدريجى بين قاعدة «الانتماء» إلى النظام العربى

و«التزام الدعم» وعاطفة «الولاء» لقضاياه النابعة من الالتزام القومى العربى السابق تجاهها. وأخذت الحقبة الإسرائيلية تتعمق وتفرض خياراتها فى المنطقة. وهى حقائق سياسية مؤلمة ومؤسفة لا مفر من أخذها فى الاعتبار.

٢ - إن النظام العربى فقد جانبًا كبيرًا من فاعليته وصدقيته، بفعل أعضائه الذين مارسوا لفترة طويلة وبوعى وبغير وعى عمليات نحر الذات وثأر القبائل وكيد العشائر المتصارعة، سواء بإرادتهم أو بتحريض من أطراف خارجية. ومما سهل من عملية اختراقها للنظام العربى، حالة الفراغ السياسى الراهن داخل الأنظمة العربية، الناجم عن عدم إدراكها خطورة تحجيمها للعمل المجتمعى والمشاركة السياسية فى صنع القرار لفترة طويلة، الأمر الذى زاد من هشاشة هذه الأنظمة وتمزق مظلة العلاقات العربية - العربية. ومن أسوأ مؤشرات هذه الهشاشة تآكل مقومات ما يسمى «بالأمن القومى العربى».

٣ - وعى جورج بوش الابن سلبيات سياسة الانفراد الأمريكى بالمواقف فى العراق والمنطقة، فسعى لتدويل خطة تعامله المستقبلى معها ومع سورية، باستقطاب دول أوروبية عدة إليها. وكانت بدايته التلاقي الأمريكى - الفرنسى الذى أسفر عن استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩.

٤ - إن إسرائيل بعد أن تخلصت من كابوس جنوب لبنان، وبعد انسحاب القوات السورية من لبنان، ستحاول العبث بأمن لبنان لجعل مشكلاته أكبر منه. كما ستضاعف إسرائيل من ضغوطها واستفزازاتها لسورية، وبالتنسيق مع واشنطن، ابتداء من القصف الجوى لموقع عين الصاحب «تشرين الثانى (أكتوبر) ٢٠٠٤»، وانتهاء برفض عرض سورية المتكرر لاستئناف مفاوضات السلام معها من دون شروط مسبقة. وعلى رغم ما صاحب ذلك من إشارات رمزية كقرار إعادة إعمار القنيطرة والموافقة على صفقة التفاح لدروز الجولان وغيرها من مؤشرات إيجابية، فإن إسرائيل تريد استغلال وضع سورية الراهن لأبعد مدى، وتعمل على تعقيد علاقاتها الإقليمية والدولية.

٥- كما أن مضمون الدور الإقليمى المستقبلى لسورية سيتأثر بلا شك بما سيئول إليه الوضع فى العراق، وبدرجة كبيرة، بما سيئول إليه العلاقات

السورية - الأمريكية. فالعداء المستحكم بين النظامين البعثيين الحاكمين فى دمشق وبغداد استمر عقودًا عدة، وتضامنت سورية مع إيران طوال حربها مع العراق، ولجأ إلى سورية عشرات المعارضين العراقيين من كل الانتماءات السياسية والمذهبية والعرقية، عاد معظمهم إلى العراق بعد إسقاط نظام صدام حسين، وتطلعت دمشق لاستثمار روابطها معهم سياسيًا فى العراق الجديد، إلا أن للسياسات الإقليمية تناقضاتها ومفاجآتها. فإسقاط نظام صدام على أيدي القوات الأمريكية، جعلها مجاورة للحدود السورية. وتزايدت مخاوف دمشق بإعلان الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، وبحكم تركيبتها وأيديولوجيتها المتأثرة بالنظرة الإسرائيلية، عن عزمها إجراء تغيير بعض أنظمة منطقة الشرق الأوسط ووضعت النظام السورى فى مقدمها.

فالإدارة الأمريكية تشعر بوطأة مأزقها الراهن فى العراق، والمتمثل فى انتصار عسكرى وانتكاسة سياسية. وترى أن أحد مداخل الخروج منه يتمثل فى تطويع مواقف الأطراف الإقليمية وفى مقدمها سورية بكل السبل لإحكام القبضة الأمريكية على الأوضاع فى العراق. ومن هذا المنطلق تعمل واشنطن على دفع دمشق لقراءة الحدث العراقى على نسق قراءة باكستان للحدث الأفغانى، أى فرض التعاون الكامل مع مخططات واشنطن، وهو افتراض وتشبيه متعسفان.

٦- كما أن استمرار إدارة العلاقات السورية - التركية ضمن أنماط مغايرة للماضى سيساعد دمشق على استيعاب جانبًا من تداعيات الوضع الإقليمى الراهن. فالزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس بشار الأسد للمرة الأولى لتركيا أعطت مثالاً على مدى تحليه بالمرونة السياسية، وأثمرت زيارة تركية رئاسية مماثلة إلى دمشق، على رغم ضغوط واشنطن. وأدى ذلك إلى فتح آفاق جديدة للعلاقات بين البلدين الجارين، والسعى المشترك إلى علاج أسباب التدهور بينهما، والتى وصلت فى السابق إلى ما يمكن تسميته بـ «أجواء الحرب الباردة بين الطرفين»، وكادت تتطور إلى مواجهة ساخنة، لولا جهود مصرية حالت

دونها فى حينه. وسمحت هذه الزيارات بفتح كل الملفات والقضايا الشائكة والعالقة بين البلدين (قضايا الإرهاب - قضايا المياه - قضايا العراق والأكراد - العلاقات الثنائية - إزالة الألغام من مناطق الحدود المشتركة... إلخ)، وإزالة احتقان سياسى طويل بين البلدين. وبدأت أوائل ثمار هذه العلاقة الجديدة بالتعاون الاقتصادى والأمنى فى مناطق الحدود المشتركة الطويلة وإزالة الألغام منها.

٧ - لجأت سورية فى المرحلة السابقة إلى إقامة روابط وعلاقات خاصة مع إيران، تحسبًا لموازنة متغيرات الوضع الإقليمى الحرج الذى قد تواجهه سورية. ومنحت هذه العلاقة الدولتين قدرة أفضل للتعامل مع القضايا الإقليمية واستحقاقاتها. وستبقى بمثابة رابطة تأمينية يصعب على سورية، وإيران ربما بدرجة أقل، التفريط فيها، والقفز فى الفضاء السياسى المجهول، من دون توافر ضمانات بديلة تتعلق بالتوصل إلى تسوية متوازنة للمسار السورى - اللبنانى - الإسرائيلى. ويلاحظ فى هذا المجال أن هناك جهودًا تبذل للفصل بين الحركة السورية والحركة الإيرانية إقليميًا، بالعمل من ناحية على فك الارتباط بين إيران وحزب الله فى جنوب لبنان (عبر السعى لنزع سلاحه ضمن تسوية سياسية)، ومن ناحية أخرى تشجيع إيران للعب دور التهدئة فى عراق ما بعد صدام (بمباركة أمريكية).

إن الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة أصبحت تفرض أعباءً وضغوطًا قاسية على الحاضر. والإخفاق فى تبنى رؤى جديدة للتعامل معها سيفرض أعباءً ثقيلة للغاية على سورية وعلى المستقبل العربى. فالمأزق الراهن سورى بقدر ما هو عربى. وعلى الأنظمة العربية إدراك خطورة ذلك، فالأجندة السياسية الأمريكية تجاه المنطقة ما زالت مفتوحة على مصراعيها وتستهدف الجميع بلا استثناء.

إن محاولة استشراف آفاق الدور الإقليمى لسورية فى المرحلة المقبلة يعتبر - فى ظل حالة السيولة الدولية والإقليمية الراهنة - مسألة صعبة، لأنها تتعلق بعدد من البدائل والخيارات. وفى ظل موسم الهجرة من العروبة وصعوبة بروز بديل عربى - فى المدى

القريب - لديه القدرة على تغيير معادلة الوضع العربى والإقليمى الراهن، فإن السؤال هو إلى أى مدى سيؤدى تآكل الثوابت القومية وتزايد المتغيرات السلبية، إلى حض سورية على إعادة صياغة دورها الإقليمى بصورة أكثر واقعية؟ وهل سيؤدى ذلك إلى بروز شعار أو خيار «مصلحة سورية الوطنية أولاً».

التقرير الثانى: "ثورة فى سورية، سوريا فى ثورة"(*)

ياسين الحاج صالح

أخرجت الثورة المجتمع السورى من الغمر. كانت سورية بلدًا مُعمّى، يبدو خاليًا من البشر ووجوههم وحكاياتهم. اليوم هو بلد يعرف بثورته ووحشية نظامه، وبهذا الموكب الصاخب من مدن وبلدات وقرى، من أسماء وصور لرجال ونساء وأولاد وشيوخ، من أديان وطوائف وإثنيات وعشائر، من لغات ولهجات وأصوات وأزياء، من «ناشطين» و«مقاتلين»، و«سياسيين»، ومن تضامن وكراهية ولا مبالاة بليدة، ومن أملٍ وغضب وتهكم مر. وفى سورية الحيوية والفوارة هذه، وحده النظام يبدو مبتذلاً قديمًا، ووحدهم رجاله يبدون تجسيدًا لكل ما هو سقيم وعفن وميت.

لهذا الخروج الكبير وجهان لا ينفصلان عن بعضهما بعضًا. وجه مشرق، ترسم ملامحه قوة الحياة وتطلعات الحرية والغنى الإبداعى الكبير الذى أظهره المجتمع السورى خلال ١٣ شهرًا، ووجه مكفهر يحيل إلى قوة التدمير وتحطيم الأطر السياسية والمؤسسية والفكرية المعهودة، وما يواكبها من اضطراب سياسى وتمزق نفسى وتنازع اجتماعى.

بهذين الوجهين معًا، يغاير التفجر السورى التفجرات التى عرفتها البلدان الأخرى العربية، من حيث اتساع قاعدته البشرية، وشدة قوته التدميرية، وطول أمده. ويفوقها قوة لخواء المؤسسات السياسية والفكرية القائمة فى سورية من أية فاعلية عامة ضابطة. وما تواجهه المعارضة السورية من صعوبات يتصل بهذا الاندفاع العاصف غير المنظم الذى يتعذر أن تستوعبه قوالب التفكير والعمل الموروثة. يرجح لهذا الدفق الحيوى الفوضوى أن يتسبب فى تقويض هائل لكل ما هو مستقر، وألا يترك شيئًا على حاله فى البلد.

هذا ليس امتيازًا مضمونًا للبلد وأهله. لعله يزج قطاعات أكبر من السوريين فى عملية التفجر الاجتماعى والسياسى والفكرى الجارية، فيُرقّى بذلك من أهليتهم السياسية. لكنّ له جانبًا تدميريًا عنيفًا هو منذ الآن شديد القسوة وباهظ الكلفة، وقد يكون الآتى أعظم. فى تونس ومصر، كانت ثمة مؤسسات أمكن استصلاحها والاستناد إليها. هذا

(*) نشر هذا المقال فى صحيفة "الحياة" اللندنية بتاريخ ١٥/ ٤/ ٢٠١٢.

حدَّ من جذرية الثورتين، لكنه حدَّ من كلفتهما الإنسانية والمادية أيضًا. فى سورية لا يبدو أن هناك ما يمكن الاستناد إليه، لا شىء على الإطلاق (إلا الله). ويحتمل، لذلك، أن تكون القطيعة السورية أشد عمقًا وإيلامًا، بدرجة تتناسب على كل حال مع تطرف النظام وعدوانيته.

ولعل الأصل فى كل هذا الاضطراب التوتر المديد بين غنى وفتوة وتنوع المجتمع السورى وبين الضيق الخانق للقوالب السياسية والفكرية التى حشر ضمنها خلال نصف قرن. وهذا فى بلد شديد القلق أصلاً، كان موّارًا بتيارات متضاربة قبل الحكم البعثى، ولم يتوافق فى أى وقت على أسس فكرية وسياسية مناسبة لاستقراره وتطوره، ولا حتى على مفهوم للهوية الوطنية الجامعة. وإنما من هذه الثغرات الواسعة دخل الانقلاب العسكرى البعثى، ثم الحكم الأسدى الذى حول الغنى السورى المتنافر إلى نمط واحد فقير و «استقرار» مميت.

وإذا كان صحيحًا أن الزمن البعثى (أكثر من نصف عمر الكيان السورى الحديث)، وصفحتيه الأسديتين بخاصة، تتحمل المسئولية عن المحنة السورية الراهنة، فإن حكم «البعث» والأسدين جاء على خلفية مشكلات موروثة، كيانية واجتماعية وسياسية، وإن يكن فى المحصلة فاقمها جميعًا ولم يحسم أيًا منها.

هذه المشكلات تفرض نفسها بزخم متزايد منذ الآن، وستكون مثار خصومات وصراعات كثيرة فى أى مستقبل قريب، منها بخاصة ما يتصل بالمسألة الطائفية وتنظيم العلاقات بين السوريين المختلفى الأديان والمذاهب. السجل البعثى الأسدى شائن فى هذا الشأن، وميراثه كارثى. ومنها ما يتصل بالشأن الكردى والمجموعات الأخرى العرقية، والسجل سلبى جدًا فى هذا الشأن أيضًا. ومنها ما يتصل بالنظام السياسى ومؤسسات الحكم، والصعوبات الكبيرة التى يتحتم أن تواجه سورية بعد التخلص من النظام الحالى. ومنها ما يتصل بعلاقات سورية وروابطها العربية والإقليمية والدولية، وما يطرحه ذلك من صعوبات فى وجه ضمان استقلال البلد واستقراره فى المستقبل. وفى أساسها كلها ما يتصل بمفهوم سورية وهويتها الوطنية، وصيغ استيعاب كل من العروبة والإسلام فى الوطنية السورية.

والقصد أن الثورة مناسبة لتفجر مشكلات تاريخ سورية غير المعالجة وغير المحلولة كلها. قبل الحكم البعثى، كان لدينا سورية، ولكن لم يكن هناك سوريون. اليوم، وبعد نحو نصف قرن بعثى، هناك سوريون أكثر، لكن هناك خشية جدية على سورية، كيانًا ودولة. وسيتمثل التحدى العسير فى إعادة بناء سورية كوطن والسوريين كشعب، وتجاوز مشكلات الاضطراب السياسى والفكرى السابقة للحكم البعثى، والإفقار السياسى والثقافى الذى نرثه من الحكم الأسدى.

وليس فى وقوف السوريين أمام تاريخ كيانهم الوطنى كله ما هو استثنائى. فعدا عن حداثة كيان سورية، فإن الثورة هى أضخم حدث تاريخى فى تاريخ هذا البلد منذ استقلاله، بل هو الأكبر والأوسع نطاقًا خلال ٩٤ سنة من تاريخه. ثم إنه طوال سنوات الحكم الأسدى كانت النخب السورية، المثقفة والسياسية، تفر من مواجهة مشكلات البلد والمجتمع، أو حتى من الإقرار بها. فكان أن أضيف إلى الكبت السياسى كبت فكرى، جعل سورية بلدًا مجهولاً لأهله قبل غيرهم. وكان أيضًا أن أخذت تتفجر بفظاظة المشكلات التى ثابر الفكر المرهف على تجنبها.

وإذ تتحدى الثورة اليوم وبقسوة عادات النخبة السورية فى المواربة والتجنب، تبدو مقبلة على الإطاحة بإشكاليات ومذاهب وأعلام، والتأسيس لتفكير وإشكاليات جديدة.

وإلى حين تتبلور توازنات اجتماعية وسياسية وفكرية جديدة ويقوم عليها استقرار جديد، سنمر حتماً بأوقات مضطربة تتنازع فيها الآراء وتحتدم الانفعالات وتتقلب النفوس. إننا ندفع ثمن تأخر فى مواجهة الذات، عمره أكثر من جيل.

من شأن قسوة القادم السورى أن تكون مخيبة لحماسات وتوقعات محلّقة من الثورة، ولكن هذه هى القاعدة وليست الاستثناء فى تاريخ الثورات. فهى قلما تثمر أوضاعًا أكثر عدالة وحرية خلال وقت قريب، لكنها تحرر ديناميات اجتماعية وتاريخية كانت مكبوحة، وتنتج جيلاً نشطًا مجددًا، وتفتح أفق المجتمع المعنى على ممكنات كثيرة.

... نتكلم كأن سقوط النظام أمر محقق؟ هو كذلك.

التعليق: أعده : مصطفى عبد العزيز مرسى

كاتب هذا التقرير كاتب سورى متخصص فى الشئون الإقليمية لا سيما السورية منها واللبنانية، وهو يركز فى هذا التقرير على تحليل الأوضاع السورية الاجتماعية الداخلية.

وهو يشرح في هذا المقال سلوكيات بعض النخب السورية وكيف أنتجت الثورة السوريه جيلاً نشطًا مجددًا، وفتحت أفاق واسعه وآمال عريضة أمام المجتمع السورى على ممكنات كثيرة. وفى تقديرى أن الإضافة المهمة لهذا المقال هى تركيز الكاتب على البعد الاجتماعى وبصفة خاصة التركيبة الديموغرافية المتعددة الأعراق والأديان التى يتسم بها المجتمع السورى، وهو البعد الذى غاب فى أغلب تحليلات الأزمة السورية الراهنة وطول أمدها دون حسم، الأمر الذى عرقل جهود توجيه صفوف فصائل المعارضة ولإيجاد خطة مشتركة للتعامل بندية مع النظام السورى الحالى، الذى عرف كيف يستغل هذه الثغرة بزيادة المخاوف الكامنة بين مكونات المجتمع السورى، بل وسعى إلى تحريضها على بعضها البعض لعرقلة إمكانات تقارب مختلف الفئات السورية وائتلافها.

التقريـر الثـالث: "الموقف الأمريكى من الاحتجاجات الشعبية فى سوريا"(*)

مصطفى عبد العزيز مرسى

تحظى سورية بموقع سياسى مهم على خريطة الشرق الأوسط، استنادًا إلى موقعها الجغرافى الإستراتيجى فى قلب المشرق العربى، ومكانتها الإقليمية، ودورها المتشابك مع كثير من ملفات المنطقة الحساسة، ما يجعل أى تطور فيها، أو أى تغير فى توجهاتها الداخلية أو الإقليمية والدولية، موضع اهتمام كبير على المستويين الإقليمى والدولى.

وقد استطاعت سورية فى عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد أن تؤدى دورًا إقليميًا محوريًا وطموحًا يفوق أحيانًا مقوماتها الإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية، واستفاد النظام السورى من غياب بعض القوى العربية الفاعلة، ومن قدرته على اللعب بالمتناقضات الإقليمية، واتباع سياسات تدخلية وإشغالية فى منطقة الجوار الجغرافى، لتحول دون أى تدخلات أو تهديدات خارجية تهدد سورية أو تحاول تحجيمها. وقد تطلب ذلك إحكام قبضة النظام الأمنية على الأوضاع الداخلية، وظلت سورية، طوال عهده ومن بعده، تعيش هواجس دائمة وتهديدات قائمة وأخرى محتملة.

وبرحيل الرئيس حافظ الأسد ورث نجله أعباء تركته السياسية الثقيلة، كما فرضت الأوضاع الإقليمية والدولية ومتغيراتها أعباء وضغوطًا إضافية على نظام بشار، الذى وجد نفسه، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، أمام ضغوط سياسة الإجبار والإكراه، التى اتبعها الرئيس جورج بوش الابن لعزل سورية إقليميًا، ابتداء من يوليو ٢٠٠٣ بإصدار القانون المعروف بقانون محاسبة سورية وما تلاه، وتجميد العلاقات مع دمشق لاتهامها بالتدخل فى الشأن العراقى. وقد سعى الرئيس بشار إلى تخفيف حمولة هذه التركة وتبعاتها راضيًا مرة، ومضطرًا مرات أخرى. فعمل على تحسين علاقات سورية بدول الجوار العربية، وفق سياسة توازنية مخططة هدفها دعم فرص استقرار النظام، فسحب مضطرًا القوات العسكرية السورية من لبنان فى عام ٢٠٠٥، وأنشأ أول

(*) نشر هذا المقال على موقع "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية" فى أبو ظبى- (ECSSR) فى مايو ٢٠١١.

علاقة دبلوماسية معه، رغم أنه مازال لسورية فى لبنان، الذى تعتبره حديقتها الخلفية، بعض النفوذ السياسى، وإن تراجع بعض الشىء، كما اضطر الرئيس بشار للإبقاء على علاقة التحالف مع إيران؛ لتظل بوليصة تأمين سياسى ضد التقلبات السياسية فى المنطقة وتراجع الدور العربى فيها. وسعى بالتوازى مع ذلك، إلى إقامة علاقات متميزة مع تركيا غير تلك التى كانت سائدة فى الماضى، وتزامن ذلك مع تطلع أنقرة للقيام بدور رئيسى فى سياسات المنطقة.

وبمجىء الإدارة الديمقراطية للبيت الأبيض حاول الرئيس أوباما إقامة علاقات ذات طابع مختلف بين واشنطن ودمشق، وواصل السعى إلى تطويع الدور السورى وأوراقه وإن بأسلوب مختلف. فواشنطن كانت حريصة على تهدئة الأوضاع فى العراق بصفة خاصة، لاستكمال خروج مشرف للولايات المتحدة من المأزق العراقى، وما يتطلبه ذلك من استقرار آمن للحدود المشتركة العراقية - السورية ومنافذها. وطبقًا لهذه الرؤية، فإن عدم استقرار سورية، فى التقدير الأمريكى، ستمتد تداعياته إلى دول الجوار، وإن بدرجات متفاوتة؛ ولذا فإن التقييم الأمريكى وجد أن تغيير النظام سيبدو أمرًا غير مرغوب فيه فى هذه المرحلة؛ لأنه سيحدث تغيرًا فى المعطيات السياسية الراهنة فى المنطقة وعلاقات القوى فيها.

وضمن عناصر تقدير الموقف الأمريكى يلاحظ تأثره بموقف إسرائيل فى هذا الشأن. فقد ظلت حدود الأخيرة مع سورية فى الجولان آمنة لعدة عقود، وهى ترى أن أى تراجع فى قوة النظام السورى، وإن كان يشكل عاملاً سلبيًا مرحليًا بالنسبة لإيران، فإنه أيضًا يمكن أن يضر بالمصلحة الإسرائيلية؛ حيث تخشى تل أبيب من أن يؤدى سقوط النظام السورى إلى تفشى الفوضى فى المحيط الجغرافى لإسرائيل، ومن احتمال مجىء نظام بديل ربما يكون أكثر تطرفًا، بكل ما يحمله ذلك من تداعيات سياسية وبعض المخاطر الأمنية لها، ويضعها فى مواجهة المجهول، وفى وقت تشهد فيه المنطقة العربية مؤشرات تغيرات خارجية مهمة، كما هو حادث فى التوجهات السياسية المصرية الجديدة، كالتفكير فى إعادة النظر فى العلاقة مع إيران، والإصرار على إنجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية وغيرها.

وعندما بدأت حركة الاحتجاجات السورية الداخلية تتصاعد، ولجأت الحكومة السورية إلى استخدام العنف والقمع ونشر قوات الجيش فى مواجهة المتظاهرين، تصاعدت لهجة الإدارة الأمريكية ضد النظام، من وصف ما يحدث من أعمال قمع بأنها غير مقبولة، مرورًا بمطالبة النظام بتبنى حل سياسى عبر التفاوض مع المعارضين وانتهاء بوصف هذه الأعمال بأنها شنيعة، والدعوة إلى تغيير المسار وتلبية نداء الشعب السورى. كما قامت الإدارة الأمريكية بفرض مزيد من العقوبات على النظام السورى. وعلى الرغم من أن سجل العقوبات الأمريكية على سورية له تاريخ طويل، فإن قائمة العقوبات الأخيرة بدأت تصل إلى عمق النظام وعائلة الأسد، فضلاً عن الحرس الثورى الإيرانى وفيلق القدس، بدعوى أنهما أمدا النظام السورى بوسائل لقمع المتظاهرين.

وهنا ثار التساؤل من جديد: هل من مصلحة الولايات المتحدة، ومن خلفها إسرائيل، سقوط النظام السورى فى هذه المرحلة ؟ فى الإجابة على هذا التساؤل يمكن بسهولة ملاحظة أن إدارة الرئيس أوباما مازالت تحجم عن الذهاب بعيدًا فى ضغوطها، فهى مازالت تدور فى إطار المطالبة بإصلاح سلوك النظام السورى، ربما لإدراك هذه الإدارة بأن لسورية دورًا مهمًا فى استقرار الأوضاع فى العراق، والتى مازالت تتسم بعدم الاستقرار، وفى عملية السلام فى الشرق الأوسط، ولذا يبدو أن ساعة النظام السورى لم تحن بعدُ وفق التوقيت الأمريكى، كما أن الإدارة الأمريكية ليست واثقة حتى الآن بأن الاحتجاجات الحالية يمكن أن تؤدى إلى إسقاط النظام، ولذا أحجمت عن الذهاب بعيدًا بالدعوة إلى تغيير النظام.

وفى تقدير بعض الأوساط الأمريكية، فإن الرئيس أوباما تبنى مواقف مترددة وبطيئة إن لم تكن ضعيفة، تجاه تطورات الأحداث فى سورية، مقارنة بمواقفه تجاه النظام الليبى. وعلى الرغم من وجود فارق جوهرى بين الحالتين، فإن هذه الأوساط مازالت تمارس ضغوطًا على الرئيس الأمريكى لاتخاذ مزيد من الإجراءات والعقوبات وتصعيد الضغط على النظام السورى ورئيسه.

لكن الإدارة الأمريكية الحالية التى رفع رئيسها شعار التغيير وجدت نفسها تحت ضغوط متناقضة أسهمت فى تبنيها لهذا الموقف الضعيف، فالثورات التى اجتاحت

دولاً عربية عدة، وتبنى بعضها مواقف خارجية جديدة مقلقة للسياسة الأمريكية بعد أن كانت مصنفة كحليفة لواشنطن (مصر بصفة خاصة) أربكت الأجندة السياسية الأمريكية فى الشرق الأوسط، حتى أصبحت معه واشنطن غير مستعدة لتجربة مزيد من التغيير. ومن ثم فقد وجد أوباما، صاحب شعار التغيير، نفسه فى موقف يقتضى التريث إزاء أحداث سورية.

وبدورها بدت إسرائيل فى حالة من القلق والارتباك، فهى لا تدرى ماذا يخفى لها مستقبل الأيام القادمة، وهذا ما جعلها تفضل خيار الإبقاء على النظام السورى القائم على التعامل مع المجهول بكل معطياته. وهكذا فقد التقت التقديرات الأمريكية مع تلك الإسرائيلية، بأن البلدين أمام تسونامى دبلوماسى يقتضى الحذر والتريث، كى لا يتورطا بعدة جهات مشتغلة ومفاجئة قد تغير موازين القوى، وهو ما دعا نتنياهو إلى التوجيه بالتزام الصمت إزاء ما يجرى فى سورية، إضافة للأردن من قبل.

كما أن تشكك الإدارة الأمريكية فى جدوى تبنى الحل العسكرى فى مواجهة النظام السورى، مع عدم وجود بدائل أخرى متاحة فى ظل الفسيفساء الدينية والمذهبية والعرقية التى تحكم المجتمع السورى وتركيبة الجيش السورى، دفعها مرحليًا إلى تبنى موقف وسط يسمح لها بأقصى قدر من المرونة فى حركتها السياسية.

وفى التقدير الأمريكى، فإن تواصل الأزمة الداخلية وتصاعدها سيضعف نظام بشار المأزوم تلقائيًا ولن يعود كما كان، وقد يصبح - فى هذه الحالة - أكثر قابلية للتطويع وتغيير مواقفه، ولاسيما علاقة التحالف التى تربطه مع إيران، ومع جماعات المقاومة وخاصة حزب الله اللبنانى، وهو ما يتطلب أن تحافظ إدارة أوباما على شعرة معاوية مع هذا النظام. أضف إلى ذلك أن اندلاع مزيد من الثورات فى الدول العربية سيزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية فى دول الغرب، ولاسيما مع الارتفاع الحاصل فى أسعار النفط، وهى أوضاع تسعى الولايات المتحدة إلى احتوائها.

مجمل القول إن دراسة المواقف الأمريكية من تطورات الأحداث فى سورية يوضح أنها متلازمة مع تقييم حجم المصالح الأمريكية، فلا توجد مواقف سياسية مجانية، ولا نستغرب إذن من ازدواجيتها وميكافيليتها.

تعليـق إضافى

تراوحت الآراء حول توصيف الأزمة الماليه الراهنة التى تواجهها للولايات المتحدة هناك من يصفها بالإعصار أو الزلزال المالى، وهناك من يراها بداية لتراجع الزمن الأمريكى. وأيا كانت هذه التوصيفات فإن القاسم المشترك بينهما هو إنها الأسواء منذ قرن وإنها أزمة بنيوية تتعلق بالهيكل المصرفى والقواعد والمبادئ التى تحكمه وأن الفترة اللازمة لإصلاح النظام المصرفى الأمريكى وإعادة التوازن إليه قد تطول وإنه سيأخذ بالضرورة شكلا مختلفًا مبتعدًا عن الحرية المطلقة لآلية السوق .

ومن هنا يجيء التساؤل حول انعكاسات هذه الأزمة على قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار فى ممارسة دورها العالمى وتأثيرها على القضايا الإقليمية فى منطقة الشرق الاوسط لا سيما إذا أخذنا فى الاعتبار أن لكل دور تكاليفه وأعباءه ولابد من تخصيص موارد تسمح به. فللمال دور حيوى وأساسى وهو وقود مفاعلات القوة. وفى تقدير البعض أن مكانة الولايات المتحدة الاقتصادرية فى العالم لن تعود كما كانت قبل هذه الأزمة، وفق تصريح وزير المال الألمانى. بل إن الرئيس التركى "عبدالله غول" يذهب إلى أبعد من ذلك بقوله عقب الحرب على جورجيا أن "أمريكا أصبحت عاجزة عن حل الأمور وحدها وعليها مشاركة الآخرين". ونجد "لويس لولا داسفيا" رئيس البرازيل يستخدم أسلوبًا لاذعًا فى نقد الموقف الأمريكى برفضه أن تكون دول الأسواق الناشئة هى ضحايًا كازينو القمار المالى فى أمريكا، على حد تعبيره.

وفى الواقع تعد أزمة سبتمبر ٢٠٠٨ أشد خطورة مقارنة بأزمة سبتمبر ٢٠٠١، فالأخيرة أعطت الولايات المتحدة زخمًا وأتاحت الفرصة لها لممارسة قوتها العسكرية إلى أبعد مدى، واستطاعت تطويع أغلب دول العالم لتوجهاتها، أما أزمة سبتمبر ٢٠٠٨ المالية فإنها جعلت الولايات المتحدة تدخل فى دوامة مالية وسياسية، تمس هيبة أمريكا ودورها العالمى، فحين يتعثر النجاح الاقتصادى تصاب هيبة الإمبراطورية ودورها بالعطب، ويعنى تقليص هيمنتها السياسية بالتبعية، فمن يفتقد أسباب القوة يتراجع نفوذه ودوره ويفقد أسباب جاذبيته وتأثيره.

فالمصالح الاقتصادية هى العنصر الحاكم للعلاقات الدولية. وتزايد اختراق الاقتصاد للجدار السياسى أصبح ظاهرة ملموسة، فالسياسة تمهد الطريق للاقتصاد، فيما يشكل

الاقتصاد ضمانًا لاستمرار النفوذ السياسى، وبات المتغير الاقتصادى والتكنولوجى يتصدر حتى مفردات الخطاب السياسى، فانقلبت المعادلة من عربة اقتصاد السياسة وحركتها، إلى اقتصاد يقود عربة السياسة ذاتها.

ويرى بعض المحللين أن الأزمة المالية الراهنة أمسكت بعنق السياسة الأمريكية وقيدت حريتها النسبية فى الحركة الطليقة التى مارستها من قبل. ويلاحظ أن القيود الأمريكية التى كانت تفرضها على حركة الفاعلين الدوليين والإقليميين، بدأت فى التراجع، وإن هذه الأطراف بدأت تقدم على أخذ مبادرات دولية أو إقليمية ذاتية، لملء الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الأمريكى.

وهناك علاقة ارتباط بين تطورات الأزمة المالية الحالية والشكل النهائى الذى ستأخذه وتطور شكل ومحتوى القضايا الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط، وقد تشهد المرحلة الرمادية القادمة لتشكل قوى دولية وإقليمية لملء جانب من فراغ القوة الأمريكية وتراجعها فى منطقتنا، وهو أمر مرغوب فيه إقليميًا، لو أحسن استثماره عربيًا، باستعادة التضامن العربى للتعامل بندية مع متطلبات المرحلة القادمة.

والعامل الاقتصادى المتمثل فى الأزمة الراهنة إضافة للموقف الإسرائيلى الذى لايرغب مرحليًا فى إحداث تغيير فى النظام السورى لخشيته من المجهول، يفسران الموقف الأمريكى الحالى من تطورات الأزمة السورية الحالية، والموقف الروسى الصينى المعارض لأى تدخل دولى فى هذه الأزمة، وسنعرض عناصر الموقف الروسى فى الجزء التالى.

التقريـر الرابع: "موقف روسيا من الأزمة السورية: الخلفيات والدوافع"(*)

مصطفى عبد العزيز مرسى

تبنت روسيا موقفًا من الأزمة السورية وتطوراتها يتسم بالابتعاد عن المسار العام لأغلب التوجهات الإقليمية والدولية. وبلغ هذا الموقف ذروته فى استخدامها حقّ النقض (الفيتو) لإحباط مشروع القرار الذى طرحته الجامعة العربية لحل هذه الأزمة، الأمر الذى كان عاملاً مشجعًا للنظام السورى على المضى قدمًا فى سياساته القمعية بحق أبناء الشعب السورى. ومن المعروف أن لكل موقف فى السياسة الدولية أهدافه ودوافعه التى ترتبط بحجم المصالح المتوقعة منه، فما خلفيات ودوافع هذا الموقف الروسى؟

قبل الإجابة على هذا التساؤل يتعين الإشارة إلى أمرين مهمين فيما يتعلق بتطورات الأوضاع فى سورية. أولهما، أن تعامل النظام السورى مع هذه الأزمة، التى ستكمل عامها الأول فى مارس القادم، تركز على ضرورة معالجتها أمنيًا من دون محاولة تقديم أى حلول سياسية جادة؛ حيث استخدم النظام كافة الوسائل الأمنية والعسكرية لتطويع الإرادة الشعبية وكسرها، الأمر الذى أسهم فى ازدياد حدة الأزمة ودفعها نحو التصعيد، حيث انتقلت شعارات المعارضة من المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية إلى المطالبة بإسقاط النظام، ولاسيما مع تزايد أعداد القتلى التى قُدرت بالآلاف، فضلاً عن عشرات الآلاف من الجرحى والمفقودين والمعتقلين.

ثانيهما، أن دخول الجامعة العربية على خط الأزمة استهدف منذ البداية إيجاد مخرج سياسى من هذه الأزمة يوقف نزيف الدم فى سورية، حيث قررت الجامعة فى مبادرتها الأولى التى شملت عدة بنود إيفاد بعثة للمراقبين العرب للعمل على إيقاف أعمال العنف ونزيف الدماء، تمهيدًا لإجراء مصالحة وطنية شاملة، غير أن هذه المبادرة أخفقت نتيجة استمرار سلوك النظام السورى القمعى، فتم إلغاء بعثة المراقبين العرب وسحبها فى النهاية، ثم طرحت الجامعة مبادرتها الثانية التى كان أهم بنودها المطالبة بتخلى الرئيس

(*) نشر هذا المقال على موقع "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية" فى "أبو ظبى" - (ECSSR) بتاريخ ٢٩/ ٢/ ٢٠١٢.

السورى عن صلاحياته لنائبه ليقوم الأخير بإجراء حوار مع أطياف المعارضة السورية للوصول إلى حل للأزمة. ولكن سورية رفضت هذه المبادرة واتُهمت الجامعة بالتدخل فى شئونها الداخلية والمساس بسيادتها، فاضطرت الجامعة إلى نقل مناقشة الأزمة إلى أروقة مجلس الأمن، وطرحت مشروعًا عربيًا للتصويت يدعو النظام السورى إلى الوقف الفورى لأعمال العنف ضد المتظاهرين، كما يدعو الرئيس بشار الأسد إلى تسليم سلطاته إلى نائبه، وبعد ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية تقود إلى انتخابات شفافة وحرة تحت إشراف عربى ودولى. وينص المشروع كذلك على عدم التدخل العسكرى الخارجى فى النزاع الدائر فى سورية. وكان هناك احتمال مرجح لاستصدار هذا القرار لولا تحفظات روسيا والصين واستخدامهما حق النقض (الفيتو)؛ مما أدى إلى إحباط المشروع العربى للحل السلمى.

وقد انتقدت أوساط عربية وأخرى غربية الموقفين الصينى والروسى، ونال الموقف الروسى بصفة خاصة كثيرًا من الانتقادات الحادة فى الأوساط الإعلامية العربية والغربية، وتم اتهامه بالانتهازية وعدم مراعاة إرادة الشعب السورى. وتحت وطأة هذه الحملات المنددة بموقفها، قامت روسيا بجهود مكثفة لشرح دوافع هذا الموقف، وقدمت العديد من التفسيرات لتبرير هذا الموقف منها: (١) أن مشروع القرار الذى تم طرحه على مجلس الأمن كان يصر على تغيير رأس النظام السورى كشرط مسبق لإجراء مفاوضات مع المعارضة، وهو ما يمكن - فى التقدير الروسى - أن يؤدى إلى اندلاع حرب أهلية. (٢) أن النظام السورى اتخذ خطوات إيجابية بناءً على النصائح الروسية، منها القبول بإيفاد بعثة المراقبين العرب، وبدء عملية الإصلاح السياسى، التى تجسدت خطوتها الأبرز فى إجراء استفتاء على دستور جديد فى ٢٦ فبراير الجارى. (٣) أن الجانب العربى لم يمنح الجانب الروسى الوقت الكافى لدراسة تفاصيل المقترحات المتضمنة فى المشروع العربى، مما اضطر مندوب روسيا فى مجلس الأمن إلى استخدام حق الفيتو، (٤) أن استخدام الفيتو الروسي/ الصينى لم يكن سببًا رئيسيًا فى تأجيج حالة العنف فى سورية، فعواملها موجودة ومتفاعلة فى الداخل. (٥) أن روسيا حريصة على عدم خلق مصدر إضافى لعدم الاستقرار على حدودها الجنوبية، وأنها سعت إلى جذب الطرفين إلى مائدة المفاوضات، لكن قادة المعارضة السورية رفضوا ذلك.

وبطبيعة الحال إذا كانت هذه التوضيحات تلقى بعض الضوء على مكونات الموقف الروسى، فإن هناك خلفيات ودوافع أخرى حفزت بشكل أساسى روسيا على استخدام حق النقض (الفيتو)، أولها: أن روسيا مقبلة على انتخابات رئاسية (فى الرابع من مارس القادم) ويرغب بوتين، الذى يعانى من تراجع شعبيته، فى تعويض جانب من ذلك، بالظهور بمظهر البطل القومى القادر على استعادة دور روسيا كقوة دولية قادرة على التعامل بندية مع الولايات المتحدة، بتوظيف ورقة الأزمة السورية انتخابيًا لاستعادة جانب من الثقة الشعبية بالقيادة الروسية. فالوقوف ضد الغرب مازال له صداه وعائده الشعبى الإيجابى فى روسيا.

وثانيها، أن لروسيا مصالح قوية مع النظام السورى الحالى، فسورية تمثل إحدى مناطق النفوذ القليلة لروسيا، إن لم تكن الوحيدة، فى المنطقة، ولروسيا قاعدة بحرية فى طرطوس وقاعدة أخرى فى مطار تدمر، فضلاً عن صفقات السلاح بين الجانبين، ويمكن توظيف ذلك لمواجهة الجهود الغربية لنشر الدرع الصاروخى فى أوروبا وتركيا.

ومع الإصرار الروسى على المضى قدمًا فى حماية النظام السورى ومنع إدانته فى مجلس الأمن، تقدمت الجامعة العربية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٧ فبراير الجارى، يدعو إلى وقف العنف من جميع الأطراف، لكنه يلقى اللوم أساسًا على النظام السورى ويطالبه بوقف الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يدعو إلى ضرورة محاسبة المسئولين فى النظام السورى عن هذه الانتهاكات. ونجحت الجامعة فى تمرير هذا المشروع وإقراره بأغلبية واسعة (صدر بأغلبية ١٣٧ دولة). وإذا كان من الصحيح القول إن هذا القرار غير ملزم، بعكس قرارات مجلس الأمن، فإنه يمثل رسالة واضحة إلى الجانب الروسى بأن موقفه من هذه الأزمة لا يحظى بتأييد دولى واسع، كما أنه يمثل ضغطًا معنويًا على النظام السورى.

إن القراءة الموضوعية لسلوك النظام السورى، ومواقف القوى الإقليمية والدولية الداعمة له، ترجح أن تستمر الأزمة السورية لوقت غير قصير، ومعها ستستمر معاناة الشعب السورى، إلى أن تتغير أسس تقييم مصالح مختلف الأطراف. فالمواقف السياسية ليست ثابتة، ولا ترتبط بالمبادئ بقدر ما تتأثر بالمصالح. ولعل اتصال الرئيس الروسى تليفونيًا مؤخرًا بالعاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز، يعطى مؤشرًا على

احتمال قيام القيادة الروسية بمراجعة موقفها، إذا شعرت أن ميزان المصالح يمكن أن يتغير لصالحها.

التعليق على التقارير الثلاثة التى كتبها مصطفى عبدالعزيز وأعده الكاتب نفسه

على غير العادة أوردت ثلاث تقارير عن الأزمة السورية، كما أنه من غير المألوف أن يعلق الكاتب على ماكتبه شخصيًا. ويعود هذا التجاوز - إذا صح التعبير - إلى أننى سبق أن عملت سفيرًا لبلدى فى دمشق (١٩٩٠ - ١٩٩٤). وقد تبينت بعض القصور فيما كتبت فرأيت من المناسب تداركه.

إذ يلاحظ أن المحور الرئيسى فى تحليلى لبدايات الأزمة السورية (٢٠٠٦) يعود للخلل فى السياسة الناجم عن التوسع فى أدوار سوريا الإقليمية (من لبنان إلى العراق ومرورًا بباقى دول المنطقة) ووظفت هذه السياسات للتدخل فى الشئون الداخلية لبعض دور الجوار وإقامة تحالفات مع أطراف إقليمية، واعتقادًا أن ذلك يحقق هيبة سياسية للنظام السورى - ويحصنه ضد التدخلات الخارجة فى شئونه. وقد أعطت هذه السياسة بعض النفوذ الإقليمى لسوريا لبعض الوقت ولكن عائدها أخذ فى التناقص وتحول إلى نقيضه. وخلقت العديد من الأعداء والمتربصين بها. وأصبحت السياسة الخارجية الإقليمية تشكل عبئًا على الداخل السورى، وثقلاً يفوق قدرات سوريا على حمله. فقد أدت هذه السياسة الإقليمية إلى إهمال تطوير الداخل فى التوقيت المناسب لاسيما بعد رحيل الرئيس الراحل حافظ الأسد، وقد استبشر السوريون خيرًا بتقلد الرئيس بشار لمقاليد الحكم ووعوده الإصلاحية فى بداية عهده، ثم نكوثه عن هذه الوعود التى تكررت على ٢٠٠٥ واضطرت دمشق فى النهاية إلى الانسحاب من لبنان بشكل أقل مايوصف به إنه كان "انكفاءً إستراتيجيًا"، وكان من الممكن تعويضه بإعادة بناء الداخل واستنهاضه، بالقيام بإصلاحات سياسية حقيقية لتفعيل المشاركة السياسية لتشكل ظهيرًا قويًا وداعمًا للنظام السورى، ولكن الرئيس بشار الأسد لم يستطع الإمساك بلحظة التغيير فى الوقت المناسب، فانفلتت الأوضاع الداخلية وأصبحت سوريا مستهدفة داخليًا وإقليميًا وتحولت من فاعل إقليمى إلى مفعول بها. وهو ما يعتبر دراسة حالة لأهمية التناسق بين الدور ومقوماته.

أما مـا رأيت تداركه، فهـو أننى لم أشـر إلى عناصر القوة التى يستند إليها النظام السورى، والتى مكنته من مقاومة قوى التغيير، وفى مقدمة هذه العناصر هو الجيش السورى. صحيح أنه حدثت فيه انشقاقات، لكنها مازالت حتى الآن دون القدر الكافى لإحداث التغيير. فالجيش السورى المتداخل بنيويًا بأجهزة الأمن المتعددة، وقيادته التى تم اختيارها من الأفراد والفئات الأكثر ولاءً للنظام عائليًا وطائفيًا وحزبيًا والتى استفادت من نفوذها بأشكال متعددة؛ ولذلك تستشعر أن مصيرها أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالنظام السورى.

أما البعد الثانى الذى يتطلب – فى تقديري- مزيدًا من الدراسة والبحث فى الحالة السورية وغيرها، وهى البعد الاجتماعى المرتبط بالتركيبة السكانية وتعدد انتماءاتها وارتباطاتها، الأمر الذى جعل المعارضة مفتتة، والمستفيد الوحيد من حالة الانقسام هذه هو النظام، وهذا الجانب يحتاج – فى تقديري- لمزيد من البحث والدراسة لفهم أسباب تفكك المعارضة وفشلها فى توحيد صفوفها. وقد استطاع الكاتب ياسين الحاج صالح أن يغطى جانبًا مهمًا فى هذا المجال.

نص تقرير أعده السفير عبد الله بشارة

عن مقابلة يوم ١١/ ٤/ ١٩٩٢ مع الرئيس الراحل حافظ الأسد(*)

وعنوانه "مع الرئيس حافظ الأسد: مواقف مبدئية ولا نتوقع مكافأة"

قمت بزيارة رسمية إلى سوريا، وهى الثالثة خلال عملى كأمين عام لمجلس التعاون، وقدمت الحكومة السورية ترتيبات ممتازة فى الاستقبال وبرنامج الزيارات، كانت زيارة تاريخية لأنها جاءت بعد التحرير(**)، حيث من الواجب التعرف على الأفكار السورية ومن فم الحصان - كما يقول المثل -، ولهذا رأيت أن أرفق التقرير الذى أعددته بعد انتهاء الزيارة، وهو يغنى عن الوصف، ومازالت سوريا تحمل نفس الفكر وعلى نفس النهج وبنفس التوجهات، رغم أننا الآن فى منتصف عام ٢٠٠٢ عند تدوين هذه الكلمات.

- هذه أهم النقاط والملاحظات التى تمت مناقشتها من اللقاءات مع الرئيس حافظ الأسد والمسئولين بما فيهم (نائب الرئيس - السيد عبد الحليم خدام، ورئيس مجلس الوزراء - السيد محمود الزغبى، ووزير الخارجية - السيد فاروق الشرع) خلال الزيارة التى بدأت يوم ١١ إبريل ١٩٩٢.

* كان الرئيس الأسد - هادئًا ومرحبًا وإيجابيًا - لم ينتقد ولم يقترح ولم يعاتب، شرح موقف سوريا مرددًا بأن مناهضة سوريا للعدوان العراقى مبدئية، لا تتوقع مكافأة - وسنكرر نفس الموقف لو حدث عدوان آخر.

* رحب الرئيس بالحوار والاتصال والتنسيق، وهمه الأكبر هو تأمين أكبر حجم من الدعم السياسى للنظرة السورية حول مفاوضات الشرق الأوسط، وحول المفهوم السورى من النظام العالمى الجديد - الذى يسميه الرئيس الأسد "الواقع العالمى الجديد" - وتخوف سوريا من هذا الواقع - الذى يقيس بمكيالين -

---

(*) من يوميات الأمين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١-١٩٩٣) ونشر فى كتابه المعنون (عبد الله بشارة: بين الملوك والشيوخ والسلاطين) المركز الدبلوماسى للدراسات الإستراتيجية، الكويت - أكتوبر ٢٠٠٤، ص٥٩٠-٥٩٢.

(**) المقصود هنا تحرير الكويت من قوات الاحتلال العراقية.

فلا عقاب على شامير وإسرائيل، بينما تتواصل العقوبات على ليبيا، وعلى سوريا - بالعزلة - والمقاطعة والتحاشى.

* وقد شعرت بأن المسئولين السوريين - من الأسد إلى أصغر مسئول - يتحدثون بلهجة يتخللها الإحباط السياسى، وانعدام الأمل فى مستقبل أفضل - فهم يتهيبون من التطورات الدولية، ويتحسرون على التفرق العربى، ويأملون الكثير من دول المجلس لاسيما فى المفهوم الإستراتيجى.

* يتمثل أمل سوريا - من دول الخليج - فى هوية الترتيبات الأمنية فى الخليج - حيث كان التوقع - وفق القراءة السورية - بأن تكون هذه الترتيبات خليجية + سورية + مصرية - تجسيدًا لتحالف "إعلان دمشق" - وإذا بها عقود أسلحة ومعاهدات دفاع - مع دول الغرب - وبالذات مع الولايات المتحدة.

* سوريا تتهيب من هيمنة الولايات المتحدة فى منطقة الخليج - وفى الشرق الأوسط ويرى المسئولين بأن هذه الهيمنة تحرم سوريا من موقع أمنى فى المفاوضات مع إسرائيل.

* تشعر سوريا - بأن الورقة الضاغطة - على الولايات المتحدة وبالتالى على إسرائيل - هى مواقف دول المجلس - وإن مشاركة هذه الدول فى "المتعددة الأطراف" قد أضعف الموقف السورى، وعزله، وسحب منه ورقة الضغط، وأن هذه المشاركة هى ضمن الخطةالأمريكية - لإغراء إسرائيل - فى الانتفاع من التواجد الدولى فى إطار "المتعددة" - حيث إن القضايا المطروحة فى إطاره - هى القضايا المؤدية إلى التطبيع - بينما تنفرد إسرائيل فى المباحثات المباشرة - بسوريا - فى القضايا التى تخسر منها إسرائيل وهى الاحتلال والانسحاب ووقف المستوطنات.. إلخ - وأن المفهوم السورى للمتعددة - مع الثقة بالموقف الخليجى - هو إفلات إسرائيل من الضغط الدولى فى "الثنائى" - والاستفادة منه فى "المتعددة".

* هناك إيمان بأن غزو الكويت - ونتائجه - والعقوبات - وتدمير الأسلحة فى العراق - ثم الانتقال إلى ليبيا - هو حصيلة مؤامرة غربية - أمريكية - شاركت فيها أطراف فى

المنطقة – وأن بقاء الرئيس العراقى فى السلطة – هو جزء من هذا السيناريو – الهادف لتحجيم سوريا، وضياع القوة العربية، والقضاء على المناعة فى الجسم العربى.

* وفى هذا الإطار هناك شعور فى سوريا بأن دول الخليج (غير جدية)، فى تغيير النظام فى العراق – وفى دعمها للمعارضة العراقية – التى تتردد بالقيام بعمل آخر – بعد تعثر انتفاضتها فى المرحلة السابقة.

* ترى سوريا – بأن تنفيذ "إعلان دمشق" يبعث الأمل – ويسهم فى توفير جو عام يخفف من الإحباط ومن القرف السائد والتشرذم، وأن الشارع السورى الذى يعانى من الضغط والعزلة يجد فى هذا التنفيذ بارقة أمل؛ ولهذا فإن سوريا تعلق أهمية سياسية وجماهيرية ونفسية على إعلان دمشق – يبدد التساؤل الذى يطرح حول المساندة والدعم والتحالف بين دول المجلس وسوريا.

* أكد الرئيس الأسد بأن سوريا تترك لدول الخليج ما تراه حول الترتيبات الأمنية، وتقبل بما تقترحه هذه الدول؛ ولهذا فإن الرئيس الأسد لم يناقش هذا الموضوع معى، بل تناوله مرددًا الموقف السورى المعلن، يمنعه الحياء والتهذيب،على عكس السيد عبد الحليم خدام الذى وصف الترتيبات الأمنية بأنها غربية وتحالفات غير عربية، والذى يشعر "ببرود" دول الخليج تجاه إعلان دمشق.

* أكد الرئيس الأسد استمرار سوريا فى المفاوضات، رغم ضعف الموقف السورى، وامتدح موقف الرئيس الأمريكى بوش، ووزير خارجيته، لكنه قال بأنه يعالج هذا الموضوع بواقعية خالية من الآمال الكبرى فى إحراز تقدم، وداخلاً فى أطروحة طويلة عن الفلسفة الصهيونية وخطتها للسيطرة من "الفرات إلى النيل"، وقال بأنه يؤمن بأن هذا هو هدف إسرائيل، معقبًا "مع الأسف بعض العرب لا يؤمنون بذلك".

* وواضح بأن الدولة السورية، تفكر بهذا النهج، الأمر الذى ولد شعورًا فى سوريا بضياع الحيلة وتلاشى الأمل، والبصيرة وحدها قد تفيد، والعمل مع الدول العربية وفق الموجود مع إمكانيات لسد المزيد من التداعى.

* وإذا كان الرئيس مولعًا بالأطروحات التاريخية، والولوج فى ممرات التاريخ – فإن رئيس وزرائه – المحدود الصلاحية سياسيًا، يعزف أوتار الانفتاح الاقتصادى،

ويعطى أعصابه وجهده للبناء الاقتصادى، بالتركيز على الزراعة، والاستفادة من رءوس الأموال السورية، وتشجيع الاستثمار.

* ويأمل رئيس الوزراء أن يبدأ الجانب الاقتصادى من "إعلان دمشق" فى التنفيذ، حيث شعرت بتزايد الاهتمام السورى فى هذا الجانب.

* يتطلع الرئيس - وجميع المسئولين فى سوريا - إلى تلاحم أكبر مع دول المجلس - عربيًا ودوليًا - ففى الأول - يرى الرئيس بأن مدخل العمل العربى المشترك هو تنفيذ تحالف الدول الثمانى - وأن هذا التحالف - سيخدم سوريا فى المجال الدولى، حيث مازالت تعانى من العزلة والشك والبرود، وتتعرض إلى حملات تشويه إعلامية سياسية، وتفسر مواقفها بالتطرف وتتهم بالعراقيل.

* ولهذا فإن الرئيس حريص على التواصل والاتصال والحوار - وقد سألنى عن موعد اجتماع وزراء خارجية إعلان دمشق - فأكدت له بأن الاجتماع سيتم فى وقته المحدد فى "الدوحة".

* طلب رئيس الوزراء، بأن تساعد دول المجلس - سوريا - فى دفع أقساط متأخرةعليها تجاه صندوق النقد الدولى - وكلفنى بإثارة الموضوع والمتابعة - علمًا بأن وزير الاقتصاد السورى سيعالج هذا الموضوع عند لقائه بوزراء مالية دول الخليج فى اجتماعات تونس (١٢-١٣ إبريل).

* اقترح نائب الرئيس خدام - عقد اجتماع قمة لدول "إعلان دمشق" - مبررًا الاقتراح بأن تنفيذ الإعلان تأخر كثيرًا وبحاجة إلى دفعة سياسية برعاية القادة أنفسهم - وطلب منى دراسة هذا الاقتراح - الذى يعكس ضجر نائب الرئيس "خدام" من أسلوب التعامل مع إعلان دمشق، ومن تصاعد الاختناق فى سوريا، وتزايد صفوف الإحباط.

ملاحظات عامة

- أحاطنى السوريون برعاية خاصة وبمودة رغم أننى لا أجيد نغم خطابهم السياسى، ورغم أن الطرح الخليجى أكثر واقعية، وأقرب إلى المعقول لاسيما الرئيس الأسد - الذى يتكلم بخفة دم رئاسية الألفاظ.

• ما زال وسيستمر الخطاب السورى السياسى والإعلامى - بعثى التعبير، وجدانى التوجه وجماهيرى الوسيلة، وكيماوى الأهداف، وقد أشار الرئيس الأسد إلى امتعاضه من مقالات تنشر فى صحافة الكويت - تثنى على إسرائيل وتمتدح سلوكها أثناء الأزمة، وتهمش الصراع معها، قائلاً بأنه "مهما كانت الصدمة، فإننا لا نملك تغيير جلدنا".

• فى سوريا شعور بأنها تركت بمفردها تواجه العواصف الإقليمية والدولية، فلا تطمئن للأردن، ولا ثقة بالمنظمة، ولا قبول لمواقف دول شمال إفريقيا، ولا حوار يرقى إلى التحدى - مع دول الخليج - وأنها تحاول الآن ترقيع الممكن - لكن "الفتق اتسع على الرقاع".

• يتكلم الرئيس الأسد بأدب، وخدام(*) بغضب، والزغبى(**) بتمنى، والشرع(***) بعتاب، والباقى بحيرة، والشعور بأننى فى دول الخليج لا ندرك حجم الصعوبات التى تواجهها سوريا، سواء من الشارع الذى تعود على أدبيات معينة وإعلام معين، واتسعت طموحاته بالتحالف مع دول الخليج، ومازالت طموحاته لم تلب - رغم التركيز على التحالف السورى - الخليجى.

• يردد المسئولون السوريون، لاسيما خدام، الذى تسرى فى دمائه المداعبات السياسية، تمكن الغرب وواشنطن بالذات، من نهب الثروة العربية، عن طريق التعويضات، والمقاولات والتعمير، وعقود صفقات السلاح، والمعاهدات واستغلال هذه الثروة لأهداف غربية فى الجمهوريات الإسلامية ودول أوروبا الشرقية، وإدخال دول الخليج ضمن الإستراتيجية الغربية - ويسخرون من الديمقراطية الغربية، وحقوق الإنسان وغيرها، وتخرج هذه التعليقات مزيجًا من المرارة والمداعبة.

الحديث عن سوريا يطول، غير أننى أكتفى بهذا الإيجاز، للعلم والاطلاع.

(*) نائب الرئيس السورى سابقًا ولاجئ سياسى حاليًا فى فرنسا.

(**) رئيس وزراء سابق راحل.

(***) وزير الخارجية السورى سابقًا ونائب الرئيس السورى حاليًا.

التعليق

يتضمن هذا التقرير انطباعات بشارة عن بعض جوانب تفكير الرئيس الراحل حافظ الأسد وخلفيات النظام السوْرى الذى آل لبشار الأسد بعد وفاة الأب.

الموضوع الثالث : مسار العلاقات بين جمهورية السودان ودولة جنوب السودان إلى أين؟

سنقوم بعرض ثلاثة تقارير تناولت هذا المسار من زوايا مختلفة

التقرير الأول: "معركة هجليج بين دولتى السودان وجنوب السودان: حرب الموارد وإعادة إنتاج الصراع"(*)

هانى رسلان

ثارت معركة احتلال منطقة هجليج ثم استردادها مرة أخرى فى غضون عشرة أيام غبارًا كثيفًا لم تنجل كل آثاره بعد، إذ مثلت هذه المعركة أعلى نقطة حتى الآن على منحنى الصراع بين الدولتين "السودان وجنوب السودان" الذى يدور بصور عديدة مباشرة وغير مباشرة منذ اليوم الأول لانفصال جنوب السودان.

وحين أعلن الرئيس الجنوبى سلفا كير فى خطاب الاحتفال بإعلان الدولة الجديدة أن دولته لن تنسى أبناء جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور وأنها تتعاطف مع قضاياهم ونضالاتهم، كان هذا الإعلان من سلفا كير (بحضور عمر البشير) إيذانًا بأن دولة جنوب السودان سوف توفر الملجأ والإسناد للفصائل المتمردة فى هذه المناطق ضد الحكم القائم فى الخرطوم. غير أن هذا السلوك فى الوقت نفسه كان يعنى أن هناك

(*) نشر هذا المقال فى صحيفة "الأهرام"، القاهرة بتاريخ ٢٧/ ٤/ ٢٠١٢.

استمرارية توجهات الحركة الشعبية كحركة تمرد ضد النظم الحاكمة فى الخرطوم، فى الوقت الذى كان يتوجب فيه على القادة الجدد لدولة الجنوب إدراك أن هذه الدولة الجديدة التى أصبحت عضوًا فى الأمم المتحدة عليها أن تحترم المواثيق والأعراف الدولية، وأن تضع فى قمة أولوياتها بناء مؤسسات الدولة الجديدة وتلبية طموحات مواطنيها فى الأمن والاستقرار والتنمية بدلا من التدخل فى شئون الغير.

بدايات الأزمة

تعود الإرهاصات الأولى لحالة الصراع بين الخرطوم وجوبا إلى التمرد الذى أعلنه عبدالعزيز الحلو فى منطقة جنوب كردفان احتجاجا على خسارته للانتخابات التى اجريت فى مايو ٢٠١١ وعلى فقدانه منصب الوالى فى ولاية جنوب كردفان، على الرغم من أن هذه الانتخابات كانت تحت رقابة دولية شهدت بسلامة العملية الانتخابية وصحة نتائجها، وكان على رأس هؤلاء المراقبين مركز كارتر. ومن المعروف أن قوات الفرقتين التاسعة والعاشرة اللتين تتمركزان فى جنوب كردفان والنيل الأزرق، هما جزء لا يتجزأ (تسليحًا وتدريبًا وإعاشة) من الجيش الشعبى لدولة جنوب السودان، وإن كانتا تتكونان فى غالبيتهما من أبناء جبال النوبة والنيل الأزرق الذين ينتمون جغرافيًا إلى شمال السودان، وقد تطور القتال فى هاتين المنطقتين حتى أصبح حربًا بالوكالة بين دولتى الشمال والجنوب، ثم مضت هذه الحرب خطوات أوسع بعد أن تم إنشاء معسكرات داخل حدود الجنوب لما يعرف باسم تحالف الجبهة الثوزية الذى يتكون من ثلاث فصائل من دارفور تتبع للعدل والمساواة وعبد الواحد نور ومنى اركو مناوى، بالإضافة إلى الحركة الشعبية فى قطاع الشمال.

ولكن هذه الحرب بالوكالة من جانب جنوب السودان يبدو أنها كانت تأتى فى سياق إستراتيجية تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين: الأول هو قناعة بعض قادة الجنوب ولاسيما المجموعة التى تعرف باسم أولاد قرنق بأن دولة الجنوب لن يكون فى مقدورها الاستقرار والاستمرار إلا إذا تم إسقاط النظام الحاكم فى الخرطوم، الأمر الذى يحمل فى طياته أيضًا تفكيك دولة الشمال وإعادة تجزئتها. أما الهدف الثانى فهو وإن كان يمثل هدفًا إستراتيجيًا فى حد ذاته، إلا أنه يتساوى أيضا مع الهدف الأول، ويصب فى مصلحة تحقيقه، ويتمثل أساسًا فى حرمان شمال السودان من استغلال وإنتاج المزيد

من النفط من مربع(٦) فى جنوب كردفان الذى يمكنه فى غضون سنوات قليلة أن يعوض السودان الكميات التى فقدها بعد انفصال الجنوب، إذا توفرت الاستثمارات وتحقق الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى كل من مربع(١٧) وحقل شارف المجاورين اللذين لم يطورا حتى الآن، ويقعان فى إطار المناطق التى يمكنها أن تتأثر بسرعة بالحرب والاضطراب الأمنى.

ويرى بعض المراقبين أن تمرد الحلو وعقار لم يكن فى الحقيقة بسبب نتائج الانتخابات، ولكن لحرمان السودان من هذه العوائد، بما يعنى السعى إلى تعظيم الأزمة الاقتصادية للشمال مع ما يحمله ذلك من فرص حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية قد تطيح بالنظام إذا ترافقت مع ضغوط عسكرية على جبهات عدة فى وقت واحد. وفى الوقت نفسه فإنه لا يخفى أن أثر هذا العامل النفطى الذى اذا ترك لكى ينمو ويتطور فلا بد أن ينتج أثره على التوزانات بين البلدين، لاسيما إذا عرفنا أن بترول جنوب السودان (كما تشير بعض التقارير) من النوع الناضب فى خلال سنوات قليلة تقدرها بعض الدراسات بنحو عقدين من الزمان.

إيقاف نفط الجنوب

من المعروف أن جنوب السودان بعد تحوله إلى دولة مستقلة، أصبح يمتلك ٧٥٪ من إجمالى الإنتاج النفطى السودانى الذى كان قد بلغ نحو ٤٧٠ ألف برميل يوميًا. وقد ظلت قضايا النفط وكيفية احتساب رسوم العبور من بين القضايا العالقة بين الشمال والجنوب، حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها بسبب الفجوة الواسعة بين مواقف الطرفين. وكان السودان قد أعلن فى أكتوبر ٢٠١١ مطالبته باحتساب رسم عبور النفط شهريا على الصادرات النفطية لجنوب السودان بما يعادل ٣٦ دولارًا للبرميل الواحد، فى الوقت الذى أبدى فيه الجنوب عدم استعداده لدفع أكثر من ٠,٧ دولار. وفى تطور مفاجئ أعلنت دولة جنوب السودان في٢٠ يناير الماضى إيقاف إنتاج نفطها، الذى يتم تصديره عبر السودان. وكانت الأزمة قد تفجرت بعد أن قرر السودان فى ديسمبر ٢٠١١ أخذ مستحقاته عينيًا إلى أن تتم تسوية نهائية بين الطرفين، باعتبار أن جوبا لم تكن تحت ضغط للتوصل إلى إتفاق، بعد مرور أكثر من خمسة أشهر على انفصال الجنوب والسماح بمرور نفطه بدون دفع الرسوم.

وقد جاءت تصرفات الخرطوم بالاستيلاء على كميات من نفط الجنوب تحت مسمى استيفاء جزء من رسوم العبور لحين الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، لكى تمنح دولة جنوب السودان ذريعة قوية لاتخاذ قرار إغلاق الحقول الذى بدا لكثير من المراقبين أنه نوع من الانتحار، بالنظر إلى أن الجنوب يعتمد على مداخيله من النفط بنسبة٩٨٪، غير أنه من الواضح أيضا أنه كان يهدف بالأساس إلى حرمان الخرطوم من عائدات رسوم العبور التى تقدر بثلث الميزانية والتى كان قد سبق للحكومة السودانية اعتمادها، وبذلك يكون القرار الجنوبى ذا طابع سياسى بالأساس كجزء من عملية الصراع بين الطرفين.

وقد بدا لبعض الوقت أن الأزمة كما لو كانت تعبيرًا عن لعبة عض الأصابع، حيث يكون المهزوم هو من يصرخ أولاً. إلا أنه كانت هناك أيضًا العديد من القيود التى تحد من قدرة كلا الطرفين على التمادى فى هذه المناورة الخطرة اللعبة، خاصة بعد فشل ثلاث جولات من التفاوض فى أديس أبابا تحت إشراف الاتحاد الإفريقى، فالجنوب مطالب فى هذه الحالة بالسعى لضمان مصادر تمويل تعوضه عن نحو٦٥٠ مليون دولار شهريًا تمثل عوائده من النفط، وذلك لعدة سنوات حتى يتم إنجاز خط ناقل جديد عبر كينيا أو جيبوتى، وهى مسألة تكتنفها صعوبات هائلة فنية وتمويلية وسوف تستغرق سنوات، وفى المقابل فإن الخرطوم التى تواجه ضائقة اقتصادية غير راغبة فى زيادة متاعبها بالنظر للشح المستمر فى مواردها بالعملة الصعبة وارتفاع نسبة التضخم، كما أن محاولة إيجاد سبل تمويل جديدة لهذا العجز المستجد فى الميزانية عبر الاقتراض من مصادر خارجية، لا يعد أمرًا سهلاً وتواجهه مصاعب عديدة.

إذن لم تكن هناك خيارات واسعة للحركة أمام الطرفين؛ فإما أن يصلا إلى حل، أو أن ينزلقا إلى الحرب فى ظل استمرار التصعيد.

وهذا هو ما حدث مع اجتياح الجنوب لمنطقة هجليج التى تنتج نحو٦٠٪ من نفط السودان فى الوقت الحالى والذى يبلغ نحو١١٥ ألف برميل يوميًا توجه للاستهلاك الداخلى، وتحتوى أيضًا على محطات التجميع وإعادة الضخ نحو ميناء بور سودان، الأمر الذى يفسر تدمير القوات الجنوبية لمعظم منشآت هجليج والتى سوف يحتاج إصلاحها لشهور عدة، فقد كان الهدف واضحًا وهو حرمان السودان مما تبقى له من نفط، لكى يتساوى بوضعية الجنوب، الذى بدأ يدرك أنه وضع نفسه فى مأزق اقتصادى

هائل بإغلاق حقوله النفطية، وأراد أن يصدر الأزمة نفسها إلى الشمال مفضلاً خيار الهروب إلى الأمام بديلاً عن خيار التفاوض والوصول إلى تفاهمات وحلول وسط.

التعليق أعده: مصطفى عبد العزيز مرسى

كان عنوان التقرير موفقًا ويلخص خلفيات وجوهر هذا الصراع بين الدولتين. ويركز الكاتب على أن بدايات هذه الأزمة تطورت إلى ما أسماه حربًا بالوكالة، بعد أن تم إنشاء معسكرات داخل حدود الجنوب لما يعرف باسم "تحالف الجبهة الثورية" الذى يتكون من ثلاث فصائل من دارفور تتبع العدل والمساواة بالإضافة إلى الحركة الشعبية فى قطاع الشمال. وكان من بين أهداف دعم هذه الفصائل المتمردة. ناجم عن قناعة قادة الجنوب بأن دولة الجنوب لن يكتب لها الاستقرار والاستمرار إلا إذا تم إسقاط النظام الحاكم فى الخرطوم؛ ولذا تم التركيز على حرمان الشمال من استغلال وإنتاج المزيد من النفط، مما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية وبالتالى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية تعجل بإسقاط النظام فى الشمال.

وقد جاءت تصرفات الخرطوم بالاستيلاء على كميات من نفط الجنوب تحت مسمى استيفاء جزء من رسوم العبور لحين الوصول إلى اتفاق بين الطرفين إلى إعطاء دولة الجنوب الذريعة القوية لاتخاذ قرار إغلاق الحقول. ثم يوضح الكاتب أنه نتيجة لذلك تقلصت خيارات الحركة أمام الطرفين فإما أن يصلا إلى حل أو ينزلقا إلى الحرب، وهذا ماحدث مع اجتياح الجنوب لمنطقة "هجليج"، وكان الهدف من ذلك واضحًا وهو حرمان السودان مما تبقى له من نفط، لكى يتساوى بوضعية الجنوب، الذى بدأ يدرك أنه وضع نفسه فى مأزق اقتصادى هائل، ورأى تصدير الأزمة نفسها إلى الشمال.

وتجدر الإشارة إلى دولة جنوب السودان تواجه تحدى تحويل متمرديه إلى جيش وطنى نظامى ومحترف ولم تكتمل بعد عملية دمج المتمردين السابقين، كما أن عملية الدمج أدت إلى ارتفاع كبير فى النفقات الأمنية (٤٠٪) من الموازنة.

التقرير الثانى : "حدود التوتر الراهن بين جمهورية السودان وجنوبه السودان"(*)

مصطفى عبد العزيز مرسى

خلال فترة المباحثات المتعلقة بحق تقرير المصير لجنوب السودان، ردد الرئيس السودانى عمر البشير مقولة "سلام مع الانفصال خير من وحدة مع الحرب"، وذلك لتبرير منح الجنوب هذا الحق. وهى مقولة لم تتحقق، فالانفصال لم يأت بالسلام المأمول فيه. فعلى الرغم من مرور أكثر من عام على استقلال الجنوب، لم تعرف مناطق الحدود الهدوء؛ حيث شهدت اشتباكات متعددة، أخطرها إقدام قوات الجنوب فى العاشر من شهر إبريل الجارى (٢٠١٢) على احتلال منطقة هجليج النفطية التابعة للشمال والسيطرة عليها، مما استدعى هجومًا مقابلاً من قوات الشمال، وترتب على ذلك تدمير بعض المنشآت النفطية المهمة.

وفى واقع الأمر، فإن تعدد هذه الاشتباكات بين الجانبين هو انعكاس للخلافات الكثيرة، والأمور العالقة بينهما. فحتى الآن لم تتم عملية ترسيم الحدود بين الدولتين، وهو ما يفسر محاولة كل دولة توسيع نطاقها الجغرافى بكل الوسائل، الأمر الذى تسبب فى حدوث هذه المواجهات التى تهدد بالانزلاق إلى حرب حدودية واسعة المدى، ما لم يسارع الطرفان إلى احتواء خلفياتها بحلول سياسية وسطية.

وإذا ما بحثنا فى خلفيات الوضع الراهن لحالة الاحتقان السياسى المتصاعدة بين الطرفين، فإنه يمكن الإشارة إلى عدة أمور مهمة، أولها: الميراث الثقيل لحقبة ما قبل الانفصال. فقد شهد السودان حربًا أهلية مسلحة بين الشمال والجنوب امتدت لأكثر من ثلثى عمر الدولة، وتسببت فى تبديد جانب مهم من مواردها البشرية والمادية، وتشتت معظم الأسر السودانية، التى ما زال كثير منها يعانى من جراح الماضى الدامى. فى ظل هذه المعطيات، تصدرت دعوة الجنوبيين إلى الاستقلال المشهد السياسى، وشارك فى

(*) نشر هذا المقال على موقع "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية" فى "أبو ظبى" – (ECSSR) بتاريخ ٢٤/ ٤/ ٢٠١٢.

تأييدها عدد من القادة الشماليين، الذين رأوا فى هذا الانفصال منفذًا للخلاص من أعباء الجنوب، وربما حلاً جذريًا لأزمات السودان المتواصلة. وارتفعت مع هذه الدعوة سقف التوقعات الوردية على الجانبين، ولكن هذا التفاؤل لم تتوافر شروطه، وحل محله اجترار أزمات الماضى، التى لم يستطع الحاضر التخلص من حمولتها الثقيلة.

الأمر الثانى، يتعلق بصعوبة تحقيق التوافق بشأن القضايا الخلافية المثارة، فعلى الرغم من مرور أكثر من عام على استقلال الجنوب (٩ يناير ٢٠١١) لم يتم ترسيم الحدود النهائية بين البلدين حتى اليوم. ويعود السبب الأساسى فى ذلك إلى وجود بعض الآبار النفطية المهمة فى مناطق التماس الحدودية أو فى المناطق القريبة منها، وفى مقدمتها منطقة أبيى الغنية بالنفط، وذات الثقل الإستراتيجى. ويتطلب حل هذه المشكلات الحدودية العالقة تنازلات متبادلة، وروحًا تعاونية، من أجل الوصول إلى حلول تفاوضية وسطية، تجعل من مناطق الحدود المختلف عليها مناطق تكاملية. لكن ذلك يتطلب أيضًا توافر الإرادة السياسية المشتركة والمعززة بالثقة المتبادلة، وهو أمر لم تتوافر مقوماته بعد فى الحالة السودانية الراهنة، فلم يستوعب الطرفان تداعيات الانفصال وآثاره المختلفة.

الأمر الثالث، يتعلق بتسييس الموارد النفطية واستخدامها فى ممارسة الضغوط المتبادلة، فقد فرضت حكومة السودان على النفط الجنوبى العابر لحدودها، رسومًا اعتبرتها حكومة الجنوب مبالغًا فيها وتعسفية (٣٢,٢ دولار عن كل برميل لتغطية رسوم الترحيل/ النقل، ورسوم تكاليف المعالجة من الشوائب فى مصافى الشمال)، وبالمقابل طرحت حكومة الجنوب رسمًا لا يتجاوز ٠,٦٣ سنتًا للبرميل، وهو بدوره مبلغ زهيد للغاية. والفجوة الكبيرة بين تقديرات الجانبين أوصلت المباحثات بشأنها إلى طريق مسدود.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الرسوم التى فرضتها حكومة السودان على نفط الجنوب قوبلت بالانتقاد حتى من داخل السودان؛ إذ وصفها الصادق المهدى، زعيم حزب الأمة المعارض، بالابتعاد عن العقلانية، وبأنها محاولة للمشاركة فى نفط الجنوب، أكثر من كونها مقابل خدمة للتصفية والنقل والعبور. وكان يمكن حل هذه المشكلة بالتحكيم الفنى، لكن جوبا اتجهت للبحث عن منافذ لتصدير نفطها عبر دول أخرى

(ميناء مومباسا فى كينيا)، غير أنها وجدت أن تحقّقَ ذلك يتطلب سنوات عدة وتكاليف مالية باهظة. وعزّز من هذه الأزمة رفض حكومة الجنوب تحمّل نصيبها من ديون السودان الخارجية قبل الانفصال (تقدر بـ ٣٨ مليار دولار)، الأمر الذى لاقته حكومة الشمال باستياء كبير.

وفى ٢٠ يناير ٢٠١٢ أعلنت دولة جنوب السودان مفاجأة من العيار الثقيل، بإيقاف إنتاج نفطها الذى يتم تصديره عبر السودان، فأربك ذلك الحسابات السياسية لحكومة الشمال. فهو أمر لم تكن تتوقعه الخرطوم وفقًا للمنطق الاقتصادى والمالى. فعائدات النفط المصدر من دولة جنوب السودان تشكل نحو ٩٨٪ من إيرادات الخزانة العامة، وإيقافه لفترة طويلة يعنى الاختناق الاقتصادى. ولكن ما لم تدركه حكومة الخرطوم، هو أن الاستمرار فى عرقلة تصدير نفط الجنوب مهما اختلفت أسبابه وتعددت دوافعه، سيدفع جوبا فى النهاية إلى مخاطرة من قبيل "علىّ وعلى أعدائى"، وهو ما تأكد مع قيام قوات الجنوب، التى يفترض أنها قوات حديثة النشأة ومتواضعة الخبرة، باحتلال هذه المنطقة والصمود فيها. وقد أضرّت العمليات العسكرية ببعض المنشآت النفطية، كما جاءت كاشفة عن حقيقة الدور الذى قامت به بعض الأطراف الدولية والإقليمية فى هذا التصعيد، إذ يصعب، بحسب بعض المراقبين، إبعاد الصراع السودانى - السودانى الحالى عن دائرة الصراع الأمريكى - الصينى حول الطاقة.

لم يكن تصعيد التوتر بين الجانبين منفصلاً عن واقع الأوضاع الداخلية المأزوم فى كلا البلدين. إذ يلاحظ أن كلا النظامين لم يتمكنا من الوفاء بوعوده فى مواجهة القضايا الحياتية الملحة لشعب عانى الكثير، مما سمح باشتداد عود فصائل المعارضة فيهما، وزيادة شراستها فى مواجهة النظامين. وبدلاً من حسن استخدام الموارد النفطية لمواجهة المشكلات التنموية وتحسين أوضاع معيشة المواطنين، أدى تسييس استخدام هذه الموارد فى نطاق الضغوط المتحك\ظ٠بادلة بين البلدين، إلى فقدان عائدات هذه الموارد وتجميدها، مما زاد من تعقيد الأزمة الاقتصادية والمالية فيهما، وعرضهما لمزيد من عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وهكذا وضع الإخوة/ الأعداء نفسيهما فى مأزق من صنعهما، وأعطيا الفرصة للأطراف الخارجية الطامعة فى مصادر الطاقة، للتدخل المشبوه، ودفع الطرفين إلى عدم التجاوب مع الحلول الوسطية.

وفى تقديرى، لم يعد لدى الجانبين القدرة على تحمّل حالة اللاسلم واللاحرب الطويلة التى عاشها الطرفان، فلجأ كل منهما، فى غياب الحلول الوسطية أو عدم القبول بها، إلى الوسائل العسكرية لإعادة خلط الأوراق والتوصل إلى نقطة توازن جديدة، اعتقادًا منه بضعف الآخر. وهى للأسف لعبة خطرة من السهل الانزلاق إليها، لكن من الصعب معرفة نهايتها، وإن كان واضحًا أن الشعب فى البلدين هو من سيدفع الثمن ويتحمّل التداعيات والأعباء.

وعلى الرغم من إعلان رئيس جنوب السودان سيلفا كير، استعداده للانسحاب من منطقة هجليج الشمالية، والبدء بسحب القوات طوعيًا من دون الالتزام بالشروط التى سبق أن وضعها، والتى كانت تقضى بإرسال قوات محايدة تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة وإخلائها من القوات الشمالية، فإن كافة المؤشرات توضح أن الأزمة بين البلدين اقتربت من حافة الهاوية، حيث أعلنت الخرطوم جوبا "عدوة" لها، وقررت حشد قواتها لإسقاط حكومتها، وهو ما تضمنه قرار البرلمان السودانى. بالمقابل وصفت حكومة الجنوب نظام البشير بأن "صدام حسين" جديد، وهددت بإرسال قوات للسيطرة على منطقة أبيى. وما لم يتم سرعة معالجة هذه الأزمة بالحكمة والتريث "القبول بالحلول الوسطى"، سيتحول السودان إلى منطقة صراع مصالح دولية وإقليمية تهدف فى النهاية إلى السيطرة على نفطه وموارده.

إن الأزمة الراهنة ناجمة عن سوء تقدير القيادة السياسية فى كل بلد لنقاط ضعف وقوة الطرف الأخر، واعتقاد كل منهما أنه يمكن أن تتم تسوية المشكلات العالقة بينهما، وفق معادلة صفرية. وواقع الحال أن الأمر يتطلب حلولاً تستند إلى أسس توافقية، وتنازلات متبادلة، وأخذ العبرة من دروس الماضى وتجاربه المؤلمة. وما لم تقم أطراف ثالثة، بالتدخل العاجل لإيجاد مخرج من المأزق الراهن، فإن الوضع الحالى مرشح للأسوأ، الأمر الذى لن يكون فى صالح جنوب السودان أو شماله، بل سيكون وبالاً عليهما.

تعليق إضافى كتبه كاتب المقال ضمنه معلومات استجدت بعد كتابته

١ -إن العلاقات بين شمال السودان وجنوبه تأثرت بلا شك برواسب فترة الاستعمار، الذى أعمل فيها مبدأ "فرق تسد" على نطاق واسع، إضافة إلى شعور الجنوبين بالغبن وسوء التعامل فى الفترة الماضية، ناهيك عن أن الانفصال لم

يتم بشكل سلمى، وإنما جاء نتاج مرحلة من التمرد المسلح وبعد جولات من الحروب الأهلية الدامية، التى استغرقت أكثر من ثلثى عمر السودان الموحد منذ استقلاله عام١٩٥٦، واستنزفت آلاف القتلى وكثيرًا من الموارد.

٢ - تم الاستقلال دون تصور مسبق وواضح لشكل العلاقة بين الدولتين أو حسم المسائل العالقة بينهما، وعلى رأسها قضايا الحدود المشتركة، وبينما تشير تجارب سابقة مماثلة إلى أن مثل هذه المسائل والإشكالات غالبًا ما يتم تسويتها بشكل سلمى ومنظم كحالة تشيكوسلوفاكيا مثلا التى انقسمتت إلى دولتين (التشيك وسلوفينيا) ولكن فى حالات كثيرة ولا سيما فى الدول النامية، تتسبب هذه القضايا فى إثارة عدة مشكلات بين الدولة الوليدة والدولة الأم، كما هو الحال فى العلاقة بين السودان ودولة الجنوب المنفصلة، والتى تعانى من بعض المشكلات العالقة التى تعثر التوصل إلى حلول لها لسبب أو لآخر، كتوزيع الثروات والمراعى، وتحمل عبء الديون الخارجية التى تقدر بنحو ٣٨ مليار دولار، وقضايا الجنسية، وتنقلات السكان والمقيمين بين حدود الدولتين، إضافة لقضايا ترسيم الحدود فى مناطق معينة كمنطقة أبيى، وغيرها من الإشكالات التى ستلقى بأثرها على مستقبل العلاقات بين البلدين.

٣ - فضلاً عن أن دولة جنوب السودان، تفتقر إلى كثير من مقومات الدولة الأساسية، سواء أكان ذلك على صعيد الكوادر المؤهلة لإدارة شئونها فى مختلف المجالات، أو فيما يتعلق بضعف هياكل بنيتها الساسية، فضلاً عن النقص الحاد فى الخدمات العامة فى هذه الدولة الناشئة التى تعادل مساحتها مساحة فرنسا تقريبًا (٦٠٠,٠٠٠ كم٢)، ويبلغ تعداد سكانها نحو سبعة ملايين نسمة، ينتمون إلى أعراق وإثنيات متعددة ويتحدثون لغات مختلفة. وهذه العوامل وغيرها، تنبئ ببداية غير مستقرة للدولة الوليدة، ما قد يجعلها عرضة لنزاعات داخلية، أو يدفعها إلى افتعال مشكلات خارجية لإشغال الداخل بها.

٤ - ولا تعود أزمة الثقة القائمة بين البلدين فقط إلى عوامل داخلية، فهناك أيضًا عوامل خارجية تتمثل فى وجود قوى إقليمية ودولية، لها أطماع ومصالح

نفطية وإستراتيجية فى جنوب السودان، وتعمل على إثارة المشكلات بين البلدين لتتمكن من السيطرة على مقادير دولة الجنوب الوليدة والاستحواذ على ثرواتها من النفط واليورانيوم وغيرها.وهى على استعداد للذهاب بعيدًا فى الإبقاء على الخلافات بين دولتى السودان. ومن هنا يخشى البعض من أن تصبح مشكلة أبيى كمشكلة كشمير التى مازالت عالقة بين الهند وباكستان منذ عشرات السنين.

ويتضح مما سبق أن مستقبل العلاقات بين جنوب السودان وشماله، سيتوقف إلى حد كبير على كيفية تعامل البلدين مع المشكلات العالقة بينهما، ومدى قدرتها على إيجاد إطار بناء لتسويتها، وهو ما ركز عليه التقرير التالى.

"محادثات أديس أبابا وآفاق تسوية النزاع بين دولتى السودان" ١٧/ ٦/ ٢٠١٢[*]

مصطفى عبد العزيز مرسى

اتسم المشهد السياسى فى الفترة القصيرة السابقة على استئناف مباحثات أديس أبابا بتصعيد وصل إلى حد المواجهة المسلحة بين طرفى الأزمة، وهى وإن لم تصل إلى مستوى الحرب الشاملة، إلا أنها أدت إلى حالة من السخونة تهدد بالانزلاق إلى ما هو أخطر، الأمر الذى دفع مجلس الأمن – استشعارًا منه بخطورة الوضع – إلى مناقشة هذه الأزمة واتخذ بشأنها القرار رقم (٢٠٤٦/ ٢٠١٢) فى جلسته التى عقدها بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠١٢ وكانت أهم عناصره:

- تبنى خريطة الطريق التى رسمها الاتحاد الإفريقى لحل الأزمة.
- مطالبة أطراف النزاع بالوقف الفورى لكل الأعمال العدائية والسحب غير المشروط لجميع قواتها المسلحة من جانبيهما من الحدود.
- تفعيل آليات أمن الحدود الضرورية وإقامة منطقة آمنة منزوعة السلاح.
- التوقف عن إيواء أو دعم مجموعة متمردة ضدد الدول الأخرى.
- اعتماد الجوانب المتعلقة بالإنفاق المبرم فى ٣٠/ ٦/ ٢٠١١ بشأن الترتيبات المؤقتة للأمن فى منطقة أبيى.

وطالب القرار الجانبين باستئناف المباحثات بلا شروط تحت رعاية فريق الاتحاد الإفريقى، للتوصل إلى إتفاق بشأن القضايا التالية:

- الترتيبات المتعلقة بالنفط وما يتصل بها من مدفوعات.
- وضع رعايا كل بلد المقيمين فى البلد الآخر.

(*) نشر هذا المقال على موقع (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) (ECSSR)، أبو ظبى – يونيو ٢٠١٢.

- تسوية وضع المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها، وترسيم الحدود.

- الوضع النهائى لمنطقة أبيى.

وهذه القضايا الأربعة تلخص فى مجملها جوهر النزاع. وقد استؤنفت المحادثات بين الجانبين والتى يرعاها الاتحاد الإفريقى يوم ٤/ ٦/ ٢٠١٢ فى أديس أبابا، أى بعد شهر من صدور قرار مجلس الأمن.

وبطبيعة الحال فإن مدى النحاج فى حل هذه القضايا العالقة يعتمدد على عدد من العناصر فى مقدمتها:

- مدى توافر الإدارة السياسية المشتركة لطرفى النزاع لحسم الخلافات بشأنها بالطرق السلمية.

- إمكانية الأخذ بالحلول الوسطية لهذه القضايا والتى تتطلب تنازلات من الجانبين لتقريب المسافات.

- مدى توافر رغبة قوية وكافية لدى الأطراف الإقليمية المعنية، إضافة للمجتمع الدولى فى دفع طرفى النزاع إلى مسار التسوية السلمية، وسد فجوة عدم الثقة بينهما.

وعلى مستوى آخر تضمن قرار مجلس الأمن السابق نصًا يحث بقوة حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال، بالتعاون الكامل مع فريق الاتحاد الإفريقى للتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات على أساس الإنفاق الإطارى بشأن الشراكة السياسية المبرمة فى ٢٨/ ٦/ ٢٠١١ بين حزب المؤتمر الوطنى فى السودان والحركة والترتيبات السياسية المتعلقة بولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان (الفقرة رقم ٣ من القرار).

وبدأت جلسات المباحثات برئاسة ثابو مبيكى الرئيس السابق لجنوب إفريقيا، وأنصب التركيز فيها منذ البداية على القضايا الأمنية، التى تعتبر فى الواقع مفتاحًا لتسوية باقى المسائل المعلقة. وقد شارك فى هذه المحادثات وزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة الأجهزة الأمنية. وقد استمرت مناقشة المسائل الأمنية لمدة عشرة أيام إلا أنها تعثرت. ويعود ذلك إلى خلاف حول الخريطة الأساسية التى ستتم المباحثات على

أساسها. فقد تقدم وفد جنوب السودان بخريطة ضمت مناطق حدودية متنازع عليها، وطالب باعتمادها كمرجعية أساسية فى النزاع الحدودى، فأبدى وفد السودان اعتراضه القوى على ذلك على أساس أن هذه الخريطة تفتقد المرجعية المحلية ممثلة فى تقرير لجنة الحدود المقدم للرئاسة، إضافة لافتقارها لاعتماد من الجهات الدولية المعروفة فى رسم حدود البلدين. وأوضح وزير الدفاع السودانى أن الحدود بين البلدين كانت تستند أساسًا إلى خريطة كان يتم استخدامها على مدى السنوات الستة الماضية، أى منذ توقيع الطرفين على اتفاق السلام عام ٢٠٠٥، واتهم جنوب السودان بضم خمس مناطق جديدة إلى حدودها، إضافة لتقدمه بمطالب جديدة من بينها المطالبة بحقل هجليج النفطى.

وفيما يتعلق بالشق الخاص بالمباحثات بين وفد السودان والحركة الشعبية - الشمال، فقد وصل رئيس الحركة مالك عقار وأمينها العام ياسر عرمان إلى أديس أبابا بناء على دعوة من مبيكى وناقشا بصفة أولية بنود خريطة الطريق الأفريقية وقرار مجلس الأمن بشأن التفاوض مع السودان لحسم الأزمة فى ولايتى جنوب كردفان والنيل الأزرق. ونظرًا لرفض الرئيس السودانى عمر البشير اللاحق للاتفاق الإطارى الذى وقع بين الجانبين، فلم يتسنى إجراء مفاوضات استطلاعية مباشرة مع وفد الحركة. وقد تدخل رئيس الوزراء الإثيوبى ملس زيناوى لتسهيل هذه المحادثات، ولم تتبلور ملامح نتائج هذه الجهود بعد.

وفيما يتعلق بالتوقف عن دعم حركات التمرد فى البلد الآخر، فقد نفى كلا الطرفين قيامه بذلك، وهو ما تكذبه اختراقات الحدود المتكررة. ومازالت المباحثات مستمرة.

والمتابع للشأن السودانى يلاحظ أنه عندما تبدأ جولة من المباحثات يرفع كل طرف سقف طلباته، ويمارس كافة أشكال الضغط على الطرف الآخر، حتى يحقق الحد الأدنى منها. ومن هنا تجىء أهمية وجود الوسيط النزيه للتدخل فى الوقت المناسب وتقديم حلول وسط (compromise) لحلحلة المسائل العالقة المتعثرة بين الجانبين.

وماذا عن المستقبل؟ يلاحظ بصفة عامة أن هناك عوامل ضاغطة على طرفى النزاع قد تجعلها قابلين للتطويع وتقبل الحلول الوسطى والوصول إلى نقطة التوافق مسقبلاً من ذلك:

- إن كلاهما فى مأزق سياسى صعب وواقع تحت ضغوط التداعيات السلبية لتسييس مسائل الموارد النفطية وإقحامها على العلاقات الثنائية. ولكن بعد ما حدث فى الفترة السابقة يُعتقد أن قناعتهما تتزايد بأن الوقت قد حان للتوقف عن أسلوب اللعب بالنار وإيذاء الذات.

- إن الطرفين قد جربا طوال الفترة الماضية - أسلوب المواجهة المسلحة التى لم تُجد وأستنزفت مواردهما المحدودة وأدت إلى إرهاقهما السياسى والاقتصادى.

- اضطرار حكومة الجنوب لإعادة النظر فى سياستها المتعلقة بدعم حركات التمرد. فقد بدأت فى إخراج بعض فصائلها - رغم نفيها لذلك. وقد لاقى ذلك ترحيبًا من الجانب السودانى، وهو مؤشر إيجابى على بداية تبنى منهجًا جديدًا.

- أدى سقوط القذافى إلى توقف الدعم المالى والسياسى لبعض حركات التمرد التى كان يجرى توظيفها فى إبقاء حالة عدم الاستقرار فى المناطق السودانية وبعض دول الجوار (تشاد).

- الاتفاق الذى وقع مؤخرًا بين حكومة السودان وحكومة تشاد من شأنه فرض المزيد من الحصار على حركات التمرد على الجانبين ويدفعها للمسار السياسى.

- وجود رعايا للبلدين فى البلد الآخر مما يشكل عامل ضغط إضافى على الطرفين، خاصة جنوب السودان الذى يعانى من نزوح سكانه وتفاقم مشكلات اللاجئين (يوجد لجنوب السودان قرابة نصف مليون جنوب سودانى فى الشمال).

- إن البلدين تعانيان من أزمة مالية وقضايا فساد، زادت من تأزيم الأوضاع الداخلية فيهما، مما يشكل عاملاً محفزًا على تقديم تنازلات متقابلة لتسوية النزاع.

- حرص الوساطة الإفريقية، رفيعة المستوى، على التوصل إلى تسوية المشكلات العالقة بين البلدين، تجنبًا لتداعيات الفشل فى ذلك لما لها من آثار سلبية على دول الجوار السودانى كما هو معروف - له حدود مشتركة مع عدة دول إفريقية وعربية.

- إن القوى الدولية المعنية ليس من مصلحتها مرحليًا، فى ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التى تسود العالم، زيادة التدهور فى المنطقة السودانية لاسيما وأن هناك

بؤر متفجرة فى منطقة الشرق الأوسط مازال من الصعب التعامل معها، كالأزمة السورية، والملف النووى الإيرانى وغيرها، وتطورات ثورات الربيع العربى، وتأثيرها على خريطة العلاقات والمصالح مع هذه القوى. وهو ما يزيد من الاعتماد على دور الأمم المتحدة فى التعامل مع الأزمة السودنية بشقيها.

كل هذه العناصر وغيرها تشكل فى مجملها حوافز إيجابية لتسوية النزاع بين جنوب السودان والسودان بكافة أبعاده، وأهمهما ضغوط المجتمع الدولى.

ومن هنا تجىء الأهمية النسبية - فى تقديرنا - لقرار مجلس الأمن، الذى وضع كافة عناصره، تحت مظلة الفصل السابع بين ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يجيز مستقبلاً إمكانية استخدام القوة لتنفيذ فى حالة تعذر التسوية لسبب أو لآخر وهو ما شكل تحذيرًا لطرفى النزاع يحثهما على التسوية السلمية. وقد وضح ذلك من السطرين الأخيرين من الفقرة رقم (٦) من القرار والتى تضمنت قول المجلس ".. ويعرب عن عزمه، فى حالة عدم امتثال أى من الأطراف أو كلها للقرارات الواردة فى هذا القرار، اتخاذ تدابير إضافية بموجب المادة (٤١) من الميثاق، حسب الاقتضاء. ويلاحظ أخيرًا أن المجلس قرر فى الفقرة (١٠) (إبقاء المسألة قيد نظره الفعلى). وهذه الفقرات وغيرها تخلق ضغطًا سياسيًا ومعنويًا على الطرفين وتدفعهما للتسوية. وهو ما بدأت مؤشراته فى سحب جنوب السودان لقواته من هجليج، وبالمقابل قام السودان بحسب قواته من منطقة أبيى، مما يوفر مناخًا أفضل للمحادثات بينهما واستمرار مسارها. ولكن تبقى بعض النقاط التى تحتاج لمعالجة خاصة لفتح آفاق التسوية السلمية بينهما وفى مقدمتها:

- إن هناك أبعادًا اجتماعية واقتصادية ومالية وقضايا اللاجئين تتطلب دعماً خارجيًا موازيًا، لأنها تشكل بؤر للتوتر، وعدم الاستقرار.

- إن الحكومتين، لاسيما حكومة جنوب السودان، مازالت غير قادرة على فرض سيطرتها بشكل كامل على أراضيها، مما يعطى حرية حركة لبعض فصائل التمرد للخروج عن الخط العام للتسوية وهو ما يحتاج دعماً ومعاونة من الهيئات الدولية المعنية لحكومة الجنوب.

- من الأهمية تسوية المسائل النفطية ومدفوعاتها بأسرع وقت ممكن عن طريق التحكيم الفنى حتى تحدث انفراجة تهيىء مناخًا مناسبًا لحل باقى المشكلات العالقة.

- بذل جهود إضافية لتحقيق تسوية سياسية لحركات التمرد والمناطق المتنازع عليها، فالواقع القبلى والتاريخى والاجتماعى الجغرافى، يحتم على الطرفين التعايش وإقامة علاقات حسن جوار وتكامل بينهما، من أجل المستقبل.

التقرير الثالث: تلخيص عن ندوة بحثية بعنوان
(دولتا السودان: فرص ومخـاطر ما بعد الانفصال)

منظم الندوة : مركز الجزيرة للدراسات - الدوحة

١٤-١٥ يناير ٢٠١٢

أعد هذا الملخص: عمرو عادل مصطفى (*)

يُلاحظ أن هذه الندوة انعقدت قبل تصاعد الأزمة بين الدولتين إلى حد المواجهة المسلحة الواسعة خلال شهر إبريل ٢٠١٢. وقد وضعت هذه الندوة الصراع بين الدولتين فى إطار "مصاعب إعادة التشكيل فى الشطر الشمالى والناجمة عن انفصال الجنوب" و "وتحديات إعادة البناء" فى الجنوب. وخلصت الندوة إلى "جدلية النفط" كعامل صراع دولى بامتياز ونصحت الندوة مبكرًا السياسيين فى البلدين بإظهار قدر من الحكمة والمرونة فى كيفية إنتاج وتصدير النفط، حيث أن العوائق السياسية والإدارية كفيلة بتحويل النفط كمصدر للصراع بين البلدين. وهو ما حدث بالفعل.

غير انفصال جنوب السودان من جغرافيا منطقة الشرق الأوسط حيث اختفت دولة من الخريطة، وولدت أخرى والذى يعيد للذاكرة ظواهر الانفصال السياسى التى حدثت فى أوروبا الشرقية على مدى العقود السابقة، مع تشجيع عدد من الأقاليم التى تتمتع باستقلال ذاتى، وتميز عرقى وإثنى على الانفصال عن الدولة والأمم، وهو ما بدأت ملامحه تتجلى مع إعلان زعماء ليبيين منطقة"برقة" شرقى ليبيا إقليماً اتحاديًا فيدراليًا، يتمتع بحكم ذاتى. ومع استمرار التوتر المتزايد بين دولتى السودان وجنوبه، والذى لم تنته فصوله بعد، عقد مركز الجزيرة للدراسات ندوته البحثية لمناقشة عدد من القضايا المهمة. منها تحديات إعادة التشكل فى الشطر الشمالى، وتحديات إعادة البناء فى الجنوب إضافة إلى سير تعقيدات العلاقة بين الدولتين، مع التركيز على التفاعلات الإقليمية والدولية التى أطلقها الانفصال.

(*) نشر هذا الملخص بمجلة "السياسة الدولية" - العدد ١٨٨ إبريل ٢٠١٢.

التداعيات الداخلية للانفصال

يمكن تقسيم القضايا الداخلية للسودان بعد الانفصال لأمور تخص الشمال وأخرى تخص الجنوب، إلا أن الواقع التاريخى والجغرافى يفرض على الدولتين التعامل بشكل تعاونى وإيجابى فى جملة تلك القضايا.

التداعيات الإقليمية والدولية للانفصال

أشار المؤتمر إلى جملة من التداعيات الإقليمية والدولية لانفصال جنوب السودان.

مقترحات لحل الأزمة

وفى النهاية، وضع المشاركون فى الندوة بعض المقترحات، التى تساعد فى تجنب الأزمات قد يواجهها البلدان. فعن دارفور، فأكدوا على ضرورة تطبيق معايير الحكم الرشيد أو نظام الحكم الفيدرالى الذى يسمح بتجنب تهميش الإقليم. وبخصوص أبيى، دعوا لضرورة إظهار مرونة تفاوضية من كل من المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية. واقترح د.عبدالكريم القونى منح جنسية البلدين لأفراد المسيرية والدينكا، وتخصيص ٤٠٪ من عائدات المنطقة للتنمية البشرية والاقتصادية بها، أو إعطائها كينونة مستقلة لمدة خمسين عامًا، فى ظل ظروف عادلة، يكون لأهلها بعد ذلك حق تقرير المصير، كما اقترحت د.بلقيس بدرى.

وحول جدلية النفط كعامل صراع دولى بامتياز، نصح المشاركون البلدين بإظهار قدر من المرونة فى كيفية إنتاج وتصدير النفط حيث إن العوائق السياسية والإدارية الحالية كفيلة بتحويل النفط لمصدر صراع بين البلدين. وعن التعاون التجارى، تحدثوا عن ضرورة صياغة بروتوكول توأمة يشمل : التبادل السلعى وتبادل الخبرات والتبادل الخدمى وتطوير النقل النهرى والبرى والجوى بين البلدين، واستعمال المراعى الجنوبية، وغض الطرف عن مسألة الحدود، وتبادل العمالة الماهرة وغير الماهرة.

التعليق

يلاحظ من قراءة التقارير الثلاثة أن هناك نقاطًا مشتركة بينها ويمكن الاستعانة بها لإعداد تقرير شامل عن هذه الأزمة، بإضافة معلومات أخرى من مصادر إضافية والخلوص إلى عدد من التوصيات المناسبة لحل هذا النزاع. وقد تضمن هذا الاجتهاد التقرير التالى الذى نشر فى شهر يونيو ٢٠١٢.

الموضوع الرابع: يتضمن تلخيصًا لثلاثة مؤلفات وتتناول قضايا دولية وإقليمية كأمثلة للإيجاز.

(سمية متولى السيد - أحمد البهنسى)

* إذا كنا قد نوهنا فى أماكن متعددة من هذا الكتاب بأهمية عنصر الإيجاز فى كتابة التقارير، فإن هذه الملخصات تمثل نماذج تطبيقية لذلك.



Thomas L. Frieman and Michael Mandelblaum
That Used to Be Us :How America Fell Behind in a World it invented and How We Can Come Back (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2011)

تلخيص: سمية متولى السيد[*]

بنى الكتاب على أساس لا يعرف أو يعترف بالثنائية الفاصلة بين ما هو داخلى وما هو خارجى، بل تخطاها لتكون نقطة الانطلاق الأساسية له، منطلقًا من فرضية أساسية، مفادها "الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورًا محوريًا فى السياسة العالمية أكثر من أى وقت مضى، وأن هذا الدور يرتبط بعلاقة ارتباطية، إيجابًا وسلبًا، مع الحالة الصحية العامة للدولة الأمريكية (اقتصاديًا، اجتماعيًا، ثقافيا، سياسيًا...إلخ) .

فقد اعتمد الكاتبان فى جزء كبير من أسلوبهما على سرد ملاحظات من واقع المجتمع الأمريكى، وعلى الإشارة إلى محادثات أجراها الباحثان مع ذويهما وأقاربهما وطلبة الجامعات؛ أى أن هذا الكتاب يستمد حججه الأساسية من مواقف معيشية.

ويبدأ الكتاب بمقارنة بسيطة بين نظام النقل فى الصين ونظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية، ليخلص إلى نتيجة مفادها أن الصين اليوم تعيش أزهى أوقاتها، مثلما كانت الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية ولوجها إلى الساحة الدولية كقوة عظمى. أما اليوم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد كذلك.

(*) نشر فى مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٧ يناير ٢٠١٢، المجلد ١٧.

تحديات تواجه الولايات المتحدة

ووفقًا لتحليل المؤلفين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه أربعة تحديات كبرى، هى: العولمة، وثورة المعلومات، وعجز الموازنة، والطاقة، وتغير المناخ. تلك المشكلات التى سوف تحدد مسار ومستقبل الدولة الأمريكية.

وفى محاولة منهما لشرح توقيت طرح هذه القضايا، أشار الكاتبان إلى أربعة أسباب رئيسية متلازمة، هى:

١ - إن المحللين توقفوا عن التطلع للغد ومحاولة رسم ملامحه منذ نهاية الحرب الباردة، وكأن العالم قد توقف.

٢ - إن ما يحدث هو ميراث من عجز الدولة عن مواجهة التحديات التى تؤثر فى مستوى الجياة داخلها مثل: التعليم، وعجز الموازنة، والتغير المناخى.

٣ - إن الدولة لم تعد تستثمر فيما تملك من مقدرات عظمتها.

٤ - إن النظام السياسى والقيمى الأمريكى أصابه شلل عضال.

غير أن فردمان وماندلبلوم يؤكدان الطبيعة التفاؤلية المتوجسة لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن التفاؤل بالنسبة لهما فى حد ذاته يعتبر إستراتيجية فعالة لتخطى تلك العقبات. علاوة على ذلك، حظيت المنظومة القيمية باهتمام خاص فى تحليل أسباب التراجع الأمريكى، حيث تكونت لدى الأمريكيين قناعة بالتراجع الأمريكى، حتى تكيفوا مع تلك الحالة النفسية، وأصبحوا مستسلمين لها.

فمنذ نهاية الحرب الباردة - التى يمكن أن توصف بأنها أعلى نقاط الإنتاجية والكفاحية للمجتمع الأمريكى - استشعر الأمريكيون ثقة مفرطة فى الذات، حتى أضحوا يعيشون على أنغام الماضى. وفى هذه الآونة، أصبح الأمريكيون أكثر رخاوة، حتى توارت قيم العمل والاجتهاد والمدنية والانتظام والإبداع. ويذكرنا هذا التحليل بدورة حياة الأمم والحضارات، كما وصفها ابن خلدون فهى ذات الطبيعة الدائرية التى تفسر صعود وهبوط الأمم فى التاريخ.

التحولات الكبرى فى العالم:

ويمثل هذا الكتاب امتدادا لكتابات فريدمان وتأكيده المستمر أن التحولات الكبرى فى العالم تحتاج إلى اهتمام خاص، ولاسيما صعود الصين والهند من خلال تكنولوجيا الاتصالات والثورة المعلوماتية.

ووفقًا لما ورد فى الجزء الثانى من الكتاب. فإن الفارق بين العالمين فى درجة وسرعة التواصل التى أضحت تحدث فى طرفة عين.لقد اتخذ المؤلفان من سرعة انتشار ثورات الربيع العربى ودور شبكات التواصل الاجتماعى فيها مثالاً حيًّا على الانتقال ما بين العالمين. وفى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن فريدمان كان له كتاب يحمل اسم "العالم مسطح" فى عام ٢٠٠٥، تناول فيه المعضلة التقنية والمعلوماتية التى جعلت الفرصة سانحة أمام قوى لم تكن موجودة على الخريطة العالمية للظهور.

كما أنه امتداد لاهتمامات ماندلبلوم الأكاديمية، حيث كان آخر ما كتب فى عام ٢٠١٠ كتاب يتحدث فيه عن أثر الأزمات الاقتصادية على نمط القيادة الأمريكية التى رأى أنها سوف تتغير حتمًا، بما يمثل انقطاعًا فى السياسة الخارجية الأمريكية، ويهدد بتصاعد تهديدات بعض القوى (التى من بينها الصين وإيران).

كيف تتعافى الولايات المتحدة؟

وفى طرحهما للحلول، ركز المؤلفان على أولية الحلول الذاتية النابعة من الداخل الأمريكى، وعلى ضرورة الاستثمار فى نقاط القوة، وفى منظومة التعليم التى تفتح المجال أمام القوى الابتكارية.

ويكمن الحل الأساسى فى التشبه بالصين فى اللحظة التى تعيشها الآن، وليس المقصود هنا تقليد أو محاكاة الصين، وإنما تحقيق الاستمرارية التاريخية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعيش وتعمل بالروح نفسها التى تعمل بها الصين فى يومنا هذا. ولم يغفل الكاتبان أثر النظام السياسى وأهمية وجود رؤية مستقبلية واضحة المعالم، فاقترحا ألا يكون للرئيس الأمريكى أى انتماءات، لا إلى اليمين الليبرالى، أو إلى اليسار المحافظ، حتى يستطيع أن يجذب كليهما نحو صيغة توافقية وسطية تمثل الطريق الثالث.

والملاحظ هنا أن مفهوم الفعل الجماعى بالنسبة للمؤلفين كان مساويًا لدور الحكومة الفيدرالية والإدارة الأمريكية على وجه التحديد، ممثلة فى رئيسها. لقد أضحى التفاعل بين العلم والمجتمع إحدى ضرورات النهضة والتقدم. وهذا الكتاب يحمل طابع النقد الذاتى التقويمى، ويقوم على المكاشفة بالعيوب والمصارحة بالمشكلات، بل ويؤكد أهمية الإيجابية المجتمعية، ونبذ الأنامالية.

وعلى القارئ غير الأمريكى أن يتساءل: "إذا أقر مفكران أمريكيان بأن بلادهما بدأت فى السقوط البطىء - وهى الدولة الأكثر تقدمًا على مستوى العالم - محذرين من التهاون فى مواجهة أزمة عجز الموازنة والبطالة والتعليم، فما بال وما حال مجتمعات مثل مجتمعاتنا العربية، الآخذة فى النمو، والتى استوطنت تلك الآفات فى بنيتها"؟.

Micheal D. Swaine

America`s Challenge

Engaging a Rising China in the Twenty First Century

Washington DC : Carnegie Endowment for International Peace, 2011

التحدى الأمريكي: إدماج الصعود الصينى في النظام الدولى فى القرن الحادى والعشرين

مايكل سوين

تلخيص: سمية متولى السيد(*)

يقدم الكتاب دراسة شاملة للإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين. انطلاقًا من نقطة أساسية هى التغير فى البيئة الدولية خلال القرن الحادى والعشرين. التى تمثل إطارًا جديدًا لصانع القرار الأمريكى، متبلورة فى ثلاثة محددات أساسية هي: الصعود الصينى، والعولمة، والتهديدات الأمنية غير التقليدية. وتفرض تلك المحددات الثلاثة تغييرًا ليس فقط فى أولويات السياسة الأمريكية تجاه الصين، ولكن فى الافتراضات الأساسية التى تقوم عليها الإستراتيجية الأمريكية تجاهها، بما فى ذلك إعادة النظر فى الدور الأمريكى فى منطقة آسيا والمحيط الهادى، ونشر الديمقراطية كأحد مكونات سياسة الارتباط مع الصين.

(*) نشر فى مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٨ يناير ٢٠١٢ - المجلد ٤٧.

أهمية بكين لواشنطن

ابتداءً، يؤكد المؤلف أن أهمية الصين للولايات المتحدة تستند إلى أسباب ثلاثة رئيسية، هى:

أولاً: موقع الصين الإستراتيجى ومكانتها فى منطقة تعد من أكثر المناطق أهمية للمصالح الأمريكية.

ثانيًا: القوة الاقتصادية والتكنولوجية التى تتمتع بها الصين، والتى تجعلها منافسًا قويًا للولايات المتحدة من جانب، وسوقًا أساسية للمنتجات والاستثمار الأمريكى من جانب آخر.

ثالثًا: ما تمثله الصين من نموذج مختلف فى نظامها السياسى والثقافى والحضارى، وهو نموذج مغاير للمنظومة القيمية و الحضارية الغربية.

وتتمثل أهم القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة والصين فى النزاع حول تايوان، والانتشار النووى وبعض النزاعات التجارية بين البلدين والموقف الصينى من قضايا حقوق الإنسان والحريات بشكل عام. وعلى الرغم من استمرار تلك القضايا والتحديات فى التأثير فى صانع القرار الأمريكى، فإن القرن الحادى والعشرين أوجد أنواعًا جديدة من التحديات، تناولها الكتاب بالتحليل.

ثلاث تحديات دولية جديدة

يرى "مايكل سوين" أن أول تلك التحديات يتمثل فى تزايد قدرة الصين فى التأثير دوليًا، وذلك لتعاظم قوتها الاقتصادية، حيث أصبح الناتج المحلى الإجمالى للصين يمثل ٨,٩٪ من الناتج الإجمالى العالمى عام ٢٠٠٩ كما أصبحت الصين ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم عام ٢٠١٠ بعد أن تجاوزت اليابان من حيث الناتج المحلى الإجمالى. وتبعًا لذلك فقد تضاعف الطلب الصينى على الموارد، وعلى رأسها النفط، حيث ارتفع نصيب الصين فى استهلاكه العالمى من ٨,٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢,٦٪ عام ٢٠٠٠ ليصبح ٨,٩٪ عام ٢٠٠٩ وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن الصين هى ثانى أكبر شريك تجارى، وثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية، ومصدر رئيسى للسلع والمنتجات المختلفة ومقصد أساسى لرءوس الأموال والتكنولوجيا الأمريكية.

ويتمثل التحدى الثانى فى تبلور نمط جديد فى توزيع القوة والتفاعلات الدولية، يقوم على الاعتماد المتبادل فى النظامين الاقتصادى لا يمكن أن يتحقق بدون تنسيق بين القوى الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين. ناهيك عن السرعة الهائلة فى إنتاج المعرفة ونشرها عالميًا، والتطور فى حركة انتقال الأفراد عالميًا، سواء من أجل السياحة والترفيه أو بحثًا عن فرص العمل والدراسة.

أما التحدى الثالث، فيتمثل فى ظهور أنواع جديدة من التهديدات غير التقليدية التى تتسم بدرجة عالية من التشابك والتعقيد، مثل: شبكات الإرهاب الدولى، وأسلحة الدمار الشامل، والمتغيرات المناخية.

توجه إستراتيجى جديد

يفرض الصعود الصينى على كل القوى الإقليمية، كروسيا واليابان والهند وكوريا الجنوبية، إعادة تقييم علاقاتها مع بعضها بعضا من جهة، ومع الولايات المتحدة من جهة أخرى، كما يفرض عليها إيجاد أطر متعددة الأطراف للتعاون مع الصين، منعًا للانزلاق نحو التنافس والصراع. وسيؤدى التطور الكبير فى الإمكانيات العسكرية الصينية على المديين المتوسط والطويل لتغيير موازين القوة فى آسيا، مما يمثل مصدر قلق للولايات المتحدة، فى وقت قد تضطر فيه لتقليص ميزانيتها العسكرية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الحالية، وبالتالى تتراجع المكانة العسكرية والإستراتيجية الفريدة التى تتمتع بها فى منطقة آسيا والمحيط الهادى. كذلك أصبح الاقتصاد الأمريكى يعتمد على الصين بدرجة كبيرة، كما أن الصين مساهم أساسى فى ظاهرة التغير المناخى ومصدر لبعض الأمراض الوبائية، لهذا يتعذر التعامل مع أى من تلك التهديدات غير التقليدية بدون تنسيق مع الصين.

واستنادًا لذلك، تحتاج الولايات المتحدة لتوجه إستراتيجى جديد تجاه الصين، يجمع بين التعاون والاحتواء، من خلال تعظيم التعاون مع الصين، حفاظًا على المصالح الأمريكية من جانب ومنع أو إضعاف أى تحركات صينية يمكن أن تهدد تلك المصالح من جانب آخر، ليس فقط عن طريق تحفيز الصين على التعاون مع الولايات المتحدة، ولكن بمحاولة الإسهام فى تشكيل، بل وتعديل المصالح دورية للمصالح الأمريكية، كلما حدث تطور فى الإمكانات الصينية.

ويقتضى ذلك التوصل لاتفاق بين الولايات المتحدة والصين حول توزيع القوة عالميًا وإقليميًا بما يحقق الاستقرار الإقليمى والعالمى، ويحافظ على مصالح كلا البلدين، وكذا التوافق حول نسق القيم والمعايير الحاكمة لمختلف الترتيبات والعمليات التى يقوم عليها النظامان الإقليمى والعالمى.

متغيرات ثلاثة

تتناول فصول الكتاب بشكل تفصيلى ثلاثة متغيرات أساسية تحكم الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، يتمثل أولها فى المعتقدات والافتراضات الأساسية التى تحدد المصالح والأهداف الإستراتيجية فى علاقة الولايات المتحدة مع الصين. ثانيهما تاريخ التعامل السياسى بين البلدين تجاه جملة من القضايا الرئيسية، مثل توازن القوة الآسيوى والقدرات العسكرية والاقتصادية الصينية، والانتشار النووى، والديمقراطية وحقوق الإنسان .. إلخ، وأخيرًا العوامل المؤثرة فى مستقبل التوجهات الأمريكية تجاه الصين، مثل الحفاظ على التفوق العسكرى الأمريكى فى منطقة آسيا والمحيط الهادى، والقدرات الصينية المتصاعدة، ومحددات عملية صنع القرار داخل الولايات المتحدة ذاتها.

ويخلص الكتاب لنتيجة، مفادها أن النظرة الأحادية التى تبالغ فى ضرورة الحفاظ على التفوق الأمريكى فى آسيا بأى ثمن قد تؤدى إلى عواقب وخيمة، وذلك فى ضوء الأزمات الاقتصادية التى تواجهها الولايات النتحدة، والتطور المتسارع فى القدرات العسكرية الصينية؛ ولذا فمن الأفضل أن تعمل الولايات المتحدة على احتواء الصعود الصينى من خلال مزيد من التعاون فى جميع المجالات، لاسيما المجال العسكرى .ويرى الكاتب أن آفاق التعاون بين الصين والولايات المتحدة أرحب كثيرًا من احتمالات الصراع.

إسرائيل
مستقبل يتكنفه الشكوك
ريشار لاوب وأوايفيا بركوفيتش
تل أبيب : تسوميت سفاريم، راسلنج ٢٠١٢

تلخيص: أحمد البهنسى(*)

يخلص الباحثان البلجيكيان المتخصصان فى الشئون الإسرائيلية "ريشار لاوب" و"أوليفيا بركوفيتش" فى كتابهما إلى أن الثورات العربية وصعود الإسلاميين من أهم العوامل التى تجعل من مستقبل إسرائيل خلال العشرة أو العشرين عامًا أمرًا غير مضمون، ويريان أن وجود إسرائيل فى الشرق الأوسط مهدد بالزوال، إذ لم يحسن قادتها التعامل مع العوامل الخارجية والداخلية التى تحدد مستقبلها وتؤثر فى وجودها. ويعددان ثمانية عوامل تؤثر فى وجود إسرائيل مستقبلا.وقد صدر الكتاب باللغة الفرنسية، وترجم إلى العبرية، وصدر فى إسرائيل آواخر شهر فبراير ٢٠١٢.

الربيع العربى والإسلاميون

يرى الكاتبان أن الربيع العربى هو أول عوامل التى من الممكن أن تؤدى لزوال إسرائيل، لاسيما بعد ضربه بلدانا مجاورة لإسرائيل (مصر، سوريا). فالسياسات الجديدة التى من المقرر أن تعتمدها دول الربيع العربى ستترجم لمواقف لن تقبل بوجود إسرائيل

(*) نشر هذا المقال فى مجلة السياسة الدولية - القاهرة - العدد ١٨٨ - إبريل ٢٠١٢.

فى المنطقة، وأنه فى حال استتباب الاستقرار فى هذه الدول، فإن ذلك سيؤدى إلى اتحاد قواها فى مواجهة إسرائيل . ورأى الكتاب أن عدم الاستقرار فى دول الربيع العربى، التى تربطها حدود مع إسرائيل، سيؤدى لتزايد عمليات تهريب الأسلحة إلى منظمات إسلامية مسلحة داخل الأراضى الفلسطينية، تعمل ضد إسرائيل، خاصة فى حال نشوب حروب أهلية فى هذه الدول، أو تفككها إلى عدة دويلات.

وأضاف أن الربيع العربى يمثل تحديًا مهمًا لوجود إسرائيل فى المنطقة، والتى ستكون فى مواجهة شعوب غير راغبة فى وجود إسرائيل، بعدما كانت فى مواجهة قادة ورؤساء يمكن تدجينهم واستخدامهم لتدجين شعوب من أجل مصلحة إسرائيل، وترسيخ وجودها فى المنطقة.

أما العامل الثانى، فهو تصاعد الحركات والأحزاب الإسلامية فى منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما فى الدول المجاورة لإسرائيل .ويتوقع الكاتبان تنامى هذه الظاهرة مستقبلاً، وأن تمهد لمعارك أيديولوجية ودبلوماسية وعسكرية ضد إسرائيل. ولفت الكتاب إلى ما بات يعرف فى الأوساط السياسية والإعلامية الإسرائيلية بـ"الخريف الإسلامي"، نتيجة صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم،مما يعده الكتاب إيذانًا بإمكانية نشوب ما سماه "حربًا دينية" فى المنطقة، لن تصمد فيها إسرائيل على المدى الطويل.

العداء للسامية ومحدودية القوة

وبالنسبة للعامل الثالث، فحدده الكاتبان فى تنامى العداء لما سمياه "السامية أو الصهيونية"، ورأيا أن هذا العداء هو ليس وليد الإرث الدينى والثقافى للغرب فحسب، بل متأثر أيضا بسياسيات إسرائيل المشوهة، وتوظيف الهولوكوست لأهداف سياسية، واستمرار اضطهاد الشعب الفلسطينى فى المناطق المحتلة.وأشار الكتاب إلى أن كراهية إسرائيل بدأت تنتشر بشكل واسع ليس فى البلدان العربية والإسلامية فحسب، بل فى البلدان الغربية التى بدأت الأحزاب الدينية المسيحية بالصعود فيها، وظهور حركات النازين الجدد المعادية لليهود ولإسرائيل.

أما العامل الرابع، فقد حدده الكتاب فيما سماه "محدودية القدرة "الإسرائيلية، والذى سيؤدى إلى زوال إسرائيل عما قريب، معللا ذلك بأن الحروب الحديثة لن تمكن إسرائيل

من العمل فى أرض العدو. إذ إن هناك عددًا من الأدوات والعوامل التى من شأنها أن تعيق إسرائيل مستقبلا من إدارة معارك فى أرض العدو، وستكون عرضة للهجمات لاسيما على الشريط الساحلى منها. ورجح الكتاب أنه من الممكن أن يتكرر سيناريو عام ١٩٩١ حينما تم توجيه ضربات صاروخية من العراق لإسرائيل، لكن هذه المرة سيكون السيناريو أكثر شمولية وخطورة.

تراجع التأييد الدولى لإسرائيل

ورأى الكتاب أن تراجع التأييد لإسرائيل هو العامل الخامس المؤثر سلبًا فى مستقبل إسرائيل، فيشير إلى تراجع التأييد الدولى لإسرائيل، لاسيما التأييد الأمريكى، سيكون له الأثر البالغ على مستقبل إسرائيل. وويفسر الكاتبان سبب تراجع التأييد بظهور جيل جديد فى أوروبا والولايات المتحدة لا يشعر بالذنب جراء وقوع المحرقة (الهولوكوست) فضلاً عن استخدام إسرائيل للمحرقة لأهداف سياسية، هذا إلى جانب التغييرات الواسعة فى سياسات الغرب الخارجية، فى ضوء صعود قوى عالمية جديدة (كالصين والهند والبرازيل) وعلى ضوء الاهتمام العالمى بالحصول على المواد الخام غير المتوافرة فى إسرائيل.

العامل السادس، بحسب الكتاب هو الرأى العام العالمى الذى سيرد بعدائية، إذا ما تبين له أن النيات الحقيقية لإسرائيل هى ضم الأراضى الفلسطينة وإقصاء وتهميش الفلسطنين. ويشير الكاتبان إلى أن هذا التوجه سيعزز إذا ما واصل يهود العالم تمويل العدوانية الإسرائلية باستمرار تمويل البناء الاستيطانى.

ويرى الكتاب أن العالم الحديث الذى تنتشر فيه وسائل الإعلام، التى تغطى كل الأحداث وعن قرب سيعرف حقيقة هضم الاستيطان الإسرائيلى للحقوق الفلسطينية. وستساعد آلة الدعاية الفلسطينية وخطواتها سواء على مستوى الأمم المتحدة أو مستويات أخرى، على فضح السياسيات الإسرائيلية الهادفة لقتل السلام، وضم مزيد من الأراضى الفلسطينية، وخنق أية فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية، تعيش فى أمن وسلام بجوار إسرائيل.

الجغرافيا والديموغرافيا

وبالنسبة للعامل الجغرافى - الديموغرافى - أشار الكتاب إلى أنه سيكون العامل السابع صاحب التأثير سلبى أيضًا على المدى المتوسط فى مستقبل إسرائيل، نظرًا لأن إسرائيل دولة صغيرة وضيقة. وفى حال تعرضها لهجوم منظم بوسائل تكنولوجية متقدمة، فإن ضرب مواقعها الإستراتيجية أمر لا يمكن منعه.

أما العامل الأخير، بحسب الكتاب، فهو التصدعات داخل المجتمع الإسرائيلى، المتمثلة فى الصراعات الطائفية والعرقية والأيديولوجية والتى من شأنها أن تضعف إسرائيل من الداخل بشدة، لاسيما وأن النمو الديموغرافى يلعب لصالح قوى غير يهودية فى أرض فلسطين الانتدابية (فلسطين من البحر إلى النهر)، وهو الأمر الذى من شأنه أن يصب لصالح الجماعات الاستيطانية التى باتت تتبوأ مراكز مهمة فى الحياة السياسية وفى الجيش الإسرائيلى. ويدلل الكتاب على ذلك بفشل مؤتمر "أغلبية الشعب اليهودى فى أرض إسرائيل" الذى عقد العام الماضى فى القدس، وتوصل إلى أن قيام إسرائيل ككيان ديمقراطى ضعف فى الآونة الأخيرة.

ويضيف الكتاب أن أحد عوامل السلبية المؤثرة أيضا، المتصلة بالعامل الديموغرافى، هى الأقلية العربية النسبية داخل إسرائيل والتى وصفها الكتاب بأنها أقلية قومية ذات ثقل كبير ومن الممكن أن تسهم فى دعم عوامل زوال إسرائيل. ولفت الكتاب لتصدع كبير وحقيقى فى علاقة عرب إسرائيل بالدولة كما أن ظهور الحركة الإسلامية داخل إسرائيل وتزايد أنشطتها، ومحاولتها حماية المقدسات الإسلامية، جعل من العرب داخل إسرائيل "قنبلة موقوتة"، إذا ما انفجرت تحت وطأة أى أحداث أو متغيرات إقليمية أو داخلية، فمن الممكن أن تؤدى إلى انهيار الدولة الإسرائيلية.

القسم الثالث

نموذج لقرار بُنى على فهم خاطئ للمعلومات ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية

- القرار الإستراتيجى وصنعه (أ.د. مصطفى علوى)
- القرار الإستراتيجى العربي: قرار صدام حسين باحتلال الكويت: نموذج القراءة الخاطئة للمعلومات والمواقف (أ.د. حسن أبو طالب)
- دوافع عدوان صدام حسين على الكويت: وجهة نظر خليجية (د. تركى الحمد)
- دورالقوة: "ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلى "الناعمة" إلى "الافتراضية" (د. سعاد محمود أبو ليلة)

القرار الإستراتيجى وصنعه(*)

د. مصطفى علوى(**)

اتخاذ القرار الإستراتيجى

هو قرار يتسم بصفة الإستراتيجية. والقرار يفترض وجود مشكلة أو موقف يحتاج إلى حل، وتوافر أكثر من حل بديل، لكل منها منافع وعيوب وتكلفة، ويتم اختيار أحد هذه الحلول البديلة كى يصدر فى شكل قرار من السلطة السياسية لتنهى به المشكلة أو الموقف بطريقة ما. وصفة الإستراتيجى هنا تعنى أن المشكلة أو الموقف الذى يحتاج إلى حل هو مشكلة أو موقف مهم وعام وذو أثر على المسار العام لتطور المجتمع. ومن ثم فإن مثل هذه المشكلة تحتاج إلى حل من جنسها نفسه يحمل طابعها نفسه وخصائصها، أى أنها تحتاج إلى قرار مهم ذى أثر بعيد المدى على مستقبل المجتمع والدولة.

والقرار الإستراتيجى بهذا المعنى لايقتصر على مجال السياسة العسكرية أو السياسة الدفاعية، بل إنه فى مجال هذه الأخيرة يوجد قرار إستراتيجى وآخر تكتيكى. فثمة فرق بين قرارات كبرى تختص بتطوير ونشر نظم تسليح إستراتيجى باهظ التكاليف بعيد المدى أو تختص باستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف إستراتيجية فى التعامل مع العالم الخارجى وبين قرارات صغرى روتينية تفصيلية تتخذ عن مستويات بيروقراطية

(*) د. مصطفى علوى، مقتطفات من "مفهوم القرار الإستراتيجى وصنعه"، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى، معهد الاتحاد العربى، بيروت، العدد ٣٧ يوليو ١٩٩١ - ص ١٥-٦٢.

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. وله عدة مؤلفات تتناول مختلف جوانب الأبعاد الإستراتيجية.

دنيا. فليست كل قرارات الدفاع قرارات إستراتيجية. فقط تلك القرارات التى تصدر عن مستويات سياسية عليا وتعمل لتحقيق أهداف بعيدة المدى هى التى توصف بأنها قرارات إستراتيجية.

وفى الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية تعنى كلمة الإستراتيجية، المشتقة من اللغة الإغريقية، فن قيادة الجيوش أو (Art of Generalship). ولكن هذه الكلمة، الإستراتيجية، كلمة ديناميكية وحبلى بالمعانى إلى حد يجعلها تتسع للتعبير عن أنواع أخرى عديدة من فن إدارة المواقف التنافسية بما فيها حتى التجارة والألعاب. والفرق الأول بين الإستراتيجية والتكتيك هو فرق فى مستوى التعامل أو مستوى اتخاذ القرار. فالعمل الإستراتيجى. ومن ثم القرار الإستراتيجى هو مسئولية أعلى مستويات صنع القرار التى تؤثر فى الأوضاع الأساسية للحرب وإدارتها، ومثال ذلك القرارات الكبرى التى صنعها كل من "روزفلت" و"تشرشل" أثناء الحرب العالمية الثانية وكان أكثرها أهمية وخطورة قرار إلحاق الهزيمة بالمانيا أولاً ثم باليابان ثانيًا أما الفرق الثانى المهم بين الإستراتيجية والتكتيك فيتمثل فى الأثر الناتج عن العمل أو عن القرار فى كل من المستويين. فالقرار الإستراتيجى ينتج أثرًا عميقًا بعيد المدى والقرار التكتيكى يحدث أثرًا قصير المدى. فالقصف الإستراتيجى مثلاً هو ذلك الذى يخترق ويضرب عمق إقليم دولة العدو ليدمر أهدافًا مهمة ومؤثرة. أما القصف التكتيكى فهو يشمل العمليات قصيرة المدى التى تعمل فقط من أجل دعم القوات البرية: وفى كلمة موجزة فإن الإستراتيجية تعنى وضع الإطار العام للحركة أو التخطيط العام للحركة بينما التكتيك ينصرف إلى التنفيذ التفصيلى للخطة الإستراتيجية.

القرار الإستراتيجية إذا هى القرارات الرئيسية ذات الطبيعة السياسية العامة. وهى قرارات مهمة وتأثيرها مستمر على مسار سياسة الدولة، ومن الضرورى وجود مجموعة من القرارات الفرعية اللازمة لتنفيذها. القرار الإستراتيجى ليس مجرد قرار روتينى. وهو يصدر عن صانع السياسة الرئيسى وليس عن مستويات بيروقراطية دنيا. أما القرارات الجزئية التفصيلية اللازمة لتنفيذ القرار الإستراتيجى، فيطلق عليها وصف القرارات التكتيكية.

والقرار الإستراتيجى قد يصدر فى أوقات طبيعية معتادة، ولكن حيث توجد مشكلة جوهرية تحتاج قرارًا مهمًا بعيد الأثر. وهو - أى القرار الإستراتيجى-

قد يوجد أيضًا فى موقف الأزمة (Crisis) غير المعتاد، والأزمة تعنى ارتفاع درجة التهديد الموجه إلى المصالح الجوهرية والقيم العليا للدولة والمجتمع مع ضيق ومحدودية الوقت المتاح لاتخاذ القرار وارتفاع احتمالات التحركات المفاجئة من الخصم. ومن ثم فإن الأزمة هى موقف تتزايد فيه درجة عدم اليقين إزاء نوايا الخصم وتحركاته وأهدافه وإزاء احتمالات تطور الموقف لاحقًا. وبالتالى فإن هذا الموقف قد يفرز ضغوطًا نفسية تترك أثرًا سلبيًا على عملية اتخاذ قرار الأزمة. وماجاء فى السطور السابقة حالاً يصور تعريف الأزمة من منطلق مدرسة صنع القرار. أما أنصار تحليل النظم فينظرون إلى الأزمة كنقطة تحول فى مسار النظام الدولى الذى تحدث فى إطاره، أى إنها تحدث تغيرات مهمة على عضوية النظام أو هيكلة أو عملياته أو قيمه أو قواعد حركته أو على كل ذلك. والأزمة على هذا النحو تعنى زيادة احتمالات الصدام المسلح والحرب زيادة كبيرة. ولا شك أن موقف الأزمة ينعكس على علمية صناعة القرار الإستراتيجى الخاص بإدراته ومعالجته وقد ينتج آليات وعمليات قرارية مختلفة عن تلك المعتادة فى صناعة القرار الإستراتيجى فى الأوقات الطبيعية المعتادة أو فى مواقف اللا أزمة (Non-Crisis Situation).

ولا شك أن صنع القرار الإستراتيجى فى وقت الأزمة يتأثر بالإستراتيجية العامة للدولة فى التعامل مع الأزمات. وتتراوح الإستراتيجيات العامة فى هذا الشأن بين إستراتيجية إدارة العلاقات بالأزمات Management by Crisis أى إثارة الأزمات Provocation of Crisis بعد وقوعها وعندما لاتكون للدولة يد فى التخطيط لإثارتها. وهنا قد يكون بإمكان أجهزة الدولة استشعار هذه الأزمات قبل وقوعها أو التنبؤ بها أو توقعها وقد لاتوجد هذه القدرة فيمثل حدوث الأزمة مفاجأة كاملة للدولة، ثم إستراتيجية تجنب الأزمات فى إدارة العلاقة مع الدول الأخرى أو احتواء الأزمات وحصرها، إذا ماوقعت حتى لا تتحول إلى أزمة كبرى أو حرب.

والغرض العام فى هذا الشأن هو أن إستراتيجية الإدارة بالأزمات أو إثارة الأزمات أو الأزمات المخططة تزيد احتمالات سلامة ورشد العمليات القرارية المختلفة فى مجالات وظائف المعلومات والاتصالات والمشورة وتصور نطاق البدائل المحتملة. كما أن استشعار الأزمات غير المخططة قبل وقوعها يزيد من احتمالات ترشيد تلك

العمليات أيضًا. ففى دراسة هوارد لنتنر "عن رؤية وإدراك مسئولى وزارة الخارجية الأمريكية لعناصر موقف الأزمة الدولية" جاب ٩٢,٢٪ من هؤلاء المسئولين بأن الأزمات الدولية التى تشارك فيها الحكومة الأمريكية قد تكون وليدة تصرفات الحكومة الأمريكية ذاتها". والمعروف أن عملية التخطيط للأزمات لا تتم إلا فى الدول المتقدمة التى يتوافر لها إمكانات التخطيط الإستراتيجى بعيد المدى سواء إمكانات التقدم العلمى والتكنولوجى ييسر مهمة التخطيط الإستراتيجى ويقلص احتمالات المفاجأة تمامًا؛ لأنه أداة فى يد صاحبه لجمع معلومات كافية ودقيقة وفى "لازمن" تقريبًا عن الخصوم وتحركاتهم. إن التقدم التكنولوجى المذهل للولايات المتحدة والفارق الرهيب فى هذا المجال بينها وبين العراق فى أزمة الخليج الأخيرة يعطى لواشنطن ميزة عظمى فى مجال معرفة تحركات وأهداف الخصم ونواياه ومن ثم حسن التخطيط لمواجهته.

وإذا كانت محدودية الوقت المتاح لصنع قرار الأزمة يؤدى إلى "ضعف السيطرة على الأحداث"، فإن تأثير ذلك فى العمليات القرارية قد يتفاوت من أزمة إلى أخرى ومن صانع قرار إلى آخر فى الأزمة نفسها. فكلما كانت الأزمة أكثر تعقيدًا (مثل أزمة الخليج الأخيرة) كلما اتجه أطرافها إلى إطالة وقت العمليات القرارية وأمد الأزمة Prolongation of Crisis والتعقيد يُقاس بمؤشرات عدد الأطراف وعدد القضايا والمصالح المشمولة وتنوعها وتشابكها. ومن ثم تقل احتمالات الآثار السلبية للوقت القرارى المحدود وعلى عملية صناعة القرار، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية كلما زادت حدة الأزمة Severity كلما قصر أمد الأزمة وزاد تأثير ضغوط الوقت السلبية على العمليات القرارية وقل رشدها بدءًا من الوظيفة المعلوماتية إلى وظيفة تحديد بدائل الحركة، ومن ناحية ثالثة كلما كان صانع القرار يمتلك نظامًا معرفيًا وإدراكيًا مرنًا ومتفتحًا كلما زادت سرعة استيعابه للموقف واستجابته له وتحسنت بالتالى كفاءة ونوعية العمليات القرارية والعكس صحيح.

أما بالنسبة لتأثير عنصر التهديد فإنه إذا امتلكت الدولة قبل موقف الأزمة ترتيبًا متفقًا عليه وواضحًا لأولوية المصالح والقيم الوظيفة كان من السهل عليها تفسير تحركات الخصم على نحو سليم وإدراك التهديد الذى تتضمنه والاستجابة له بقرار سليم. أما فى غياب مثل هذا الترتيب فإن أية قيمة أو مصلحة مُهدّدة بالأزمة يتم تصعيدها آليًا لتحتل

قمة هرم مصالح الدولة وقيمها بغض النظر عن وزنها الحقيقى قبل الأزمة. ويؤدى ذلك إلى تبنى قرارات تصعيدية حيث لايكون التصعيد مطلوبًا.

والواقع أن عملية صنع قرار الأزمة الإستراتيجى تتأثر بمجموعات ثلاث من العوامل والمتغيرات: العوامل الإدراكية والمعرفية، المتغيرات السلوكية، والعوامل البنيانية أو الهيكلية.

أما العوامل الإدراكية والمعرفية فتتمثل فى إدراك الدولة ومعرفتها بتوازن القوى مع الخصم الرئيس فى الأزمة، وإدراك الدولة لأهمية وشرعية مطالبها ومصالحها الوطنية المشمولة فى الأزمة وإدراكها أيضًا لأهمية وشرعية مطالب الخصم ومصالحه، ثم إدراك الدولة للعائد المتوقع من الأزمة.

والقاعدة أنه كلما كانت معلومات الدولة عن هذه العوامل كافية كمًا وسليمة نوعًا وتصل إلى متخذ القرار فى التوقيت المناسب، كلما زادت احتمالات سلامة القرارات الإستراتيجية للدولة وقد يكون تأثير الأزمات سلبيًا فى العمليات المعرفية والإدراكية التى تسبق اتخاذ قرار الأزمة. فنموذج الضغوط النفسية Psychological Stress Model فى تحليل الأزمة يفترض أن هذه الضغوط التى تقع على صانع القرار الرئيسى، تؤدى إلى الآثار السلبية التالية:

أ - انخفاض كمية المعلومات الصاعدة إلى القيادة.

ب - انخفاض نوعية وكفاءة هذه المعلومات.

ت - تزايد مقاومة القيادة للمعلومات التى لا تتفق مع مدركاتها.

ث - تصعيد الأجهزة البيروقراطية إلى القيادة المعلومات التى تتفق مع إدراكات وتفضيلات هذه القيادة المعروفة لديها.

ج - تزايد احتمالات تصعيد الأجهزة البيروقراطية للمعلومات محرفة إلى القيادة.

ح - تقل أنشطة الاتصال الداخلية والخارجية أثناء الأزمة.

خ - تقل طلبات القيادة للنصح والمشورة من معاونيهم ومستشاريهم.

د - يضيق نطاق البدائل المطروحة أمام متخذ القرار نتيجة كل ما سبق.

وقد يصلح هذا النموذج وفروضه تلك لتفسير عملية صنع القرار الإستراتيجى وقت الأزمة فى حالة غالبية دول العالم الثالث مع استثناءات محدودة للغاية.

بيد أنه ثمة نموذجًا يقوم على فروض عكسية هو نموذج الاستجابة التنظيمية Organization Response Model ويتلخص مضمون مقولاته فى أن تشكيل المجموعة القرارية المحدودة التى تتجاوز الإجراءات والقيود البيروقراطية التقليدية من شأنه أن يزيد عملية البحث عن المعلومات والبحث عن البدائل لأن أعضاءها من المستويات العليا، كما أن طلبات المشورة تتزايد وكذلك الحال بالنسبة للاتصالات الداخلية بين أعضاء هذه المجموعة القرارية.

وتشير دراسات الأزمة الدولية إلى أن سلوك الخصم يصبح هو المتغير الأول المشكل لقرارات الدولة فى مواجهة الأزمة فى حالة عدم ترتيب واضح لأولويات الدولة ذاتها. كما تشير هذه الدراسات أيضًا إلى تأثير قوى للخبرة التاريخية فى إدارة أزمات سابقة على قرارات الدولة فى إدارة أزمات لاحقة، وقد سبق أن ناقشنا تأثير الخبرة التاريخية عمومًا فى القرار الإستراتيجى وصنعه. وتشير دراسة "لويلكنفيلد" إلى أن أكثر المتغيرات تأثيرًا فى تحديد مستوى التصعيد والعنف فى قرارات إدارة الأزمة هو قرارات الخصم التصعيدية.

أما العوامل البنيانية المؤثرة فى صنع قرار الأزمة الإستراتيجى فتتمثل فى هيكل النظام السياسى وآلية صنعه للقرارات الإستراتيجية وما إذا كان هيكلاً مستقرًا راسخًا متقدمًا أم هيكلاً مختلاً، وكذلك فى طبيعة التحالفات التى تنتمى إليها الدولة وما إذا كانت تحالفات هشة أم تحالفات صلبة راسخة متقدمة.

أما هيكل النظام السياسى الداخلى فإنه إذا كان مختلاً أنتج عمليات قرارية مشوهة ومن ثم أفرد قرارات إستراتيجية غير سليمة أوغير رشيدة، أو فى الصراع بين المؤسسة السياسية وتلك العسكرية، أو فى خلل هيكلى تعانى منه المؤسسة العسكرية. فإن كان الحال كذلك فستعانى كافة أنشطة المعلومات والاتصالات والتشاور والبحث عن البدائل وترجيحها واتخاذ القرار وتنفيذه.

وإذا كانت الدولة عضوًا فى تحالف هش يقوم على روابط وجدانية عاطفية فقط ولا يتأسس على المصلحة والمنفعة المتبادلة ولا على بنيان فعلى لحركة الحلف، فإن التعاضد الشكلى والرمزى والدعائى والمعنوى من جانب أعضاء هذا التحالف قد يدفع الدولة العضو المتورطة فى أزمة إلى صنع قرارات إستراتيجية غير رشيدة ويقلل تأثير حسابات المنفعة والعائد ويُعلى من شأن "عومل وهمية أو واهية" لا تقدم ولا تؤخر فى تشكيل نتيجة الأزمة ومحصلها. وأحسب أن هذا التأثير السيئ للتحالف الهش كان قائمًا فى القرارات العربية فى إدارة أزمات المنطقة كلها باستثناء أزمة أكتوبر ١٩٧٣.

القرار الإستراتيجى العربى:

قرار صدام حسين باحتلال الكويت أو نموذج القراءة الخاطئة للمعلومات والمواقف(*)

حسن أبوطالب(**)

تستهدف هذه الدراسة التعرف على عدد من عمليات تطبيق القرارات الإستراتيجية العربية بغية استكشاف العوامل المؤثرة عليها وعلى عملية تحقيقها لأهدافها الأصلية وبغرض الوصول إلى مايمكن تسميته بنمط القرار الإستراتيجى العربى. والتطبيق المعنى هنا هو تلك المرحلة التالية لصدور القرار، ومن ثم فلن يهتم بعملية صنع القرار فى حد ذاتها وإنما سيكون الاهتمام منصبًا على مختلف العمليات اللاحقة لاتخاذ القرار والمستهدفة تحويله من مجرد قرار ينطوى على رؤية معينة وأهداف مرغوب فى تحقيقها إلى واقع محقق بالفعل. وإلى جانب العمليات، سيتم الاهتمام أيضًا بالتعرف على العوامل المختلفة التى ساعدت إما على تطبيق القرار أو تعيق تطبيقه.

من الناحية المنهجية، فإن دراسة القرار لها ثلاثة أبعاد: أولها، خاص بالفاعل أو الفواعل التى اتخذت القرار وحددت أهدافًا معينة له وسعت إلى تنفيذه، وفى ظل هذا

(*) نشر هذا المقال فى مجلة الفكر الإستراتيجى العربى - معهد الإنماء العربى - بيروت - العدد ٣٧ - يوليو ١٩٩١ ص٧١-٩٣.

(**) مدير المعهد الإقليمى للصحافة - القاهرة ومستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

البعد يكون الاهتمام بالملابسات التى أحاطت باتخاذ القرار من حيث الظروف العامة -المحلية والإقليمية والدولية - التى نشأ فى ظلها القرار محل الدراسة، وماهو إدراك القيادة السياسية متخذة القرار لهذه الملابسات، وما التبريرات التى قدمتها للقرار. أما البعد الثانى، فيتعلق بمضمون القرار وبالقضايا التى يعالجها، وهل تتعلق بقضية أمنية أو إستراتيجية أو سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك من القضايا والبعد الثالث والأخير، فيتعلق بالتطبيق، وهنا يكون التركيز على وسائل تطبيق القرار، والقرارات الأدنى التى اتخذت فى سبيل ترجمة القرار "الأم" ومدى تحقيقه لأهدافه المعلنة، أو بعبارة أخرى "ماذا تحقق ولماذا؟" وماذا تعثر ولماذا؟".

ودراسة هذه الأبعاد الثلاثة سوف توضح بدورها نمط القرار الإستراتيجى العربى. واعتمادًا على البعد الأول والخاص لفاعل القرار أو متخذه، يمكن أن تقسم القرارات من حيث فواعلها الأصلية إلى ثلاثة أنواع وهي:

١ - قرارات تتخذها دولة بمفردها وتمس قضية حيوية لها وأيضًا قضية حيوية لدولة أخرى، سواء اقتصادية أو أمنية أو تتعلق بالحفاظ على التراب الوطنى لها.

٢ - قرارات تتخذها دولتان بشأن قضية تتعلق بهما معًا أو بطرف ثالث.

٣ - قرارات تتخذها مجموعة من الدول تتعلق بمصيرها المشترك معًا أو بمخاطبة طرف أو أطراف أخرى بصدد قضية بعينها.

القرار العراقى بضم الكويت باستخدام القوة العسكرية

يمثل القرار العراقى الخاص بضم الكويت عن طريق القوة العسكرية مثلما حدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، أحد أبرز القرارات العربية المعاصر ذات التأثيرات الإستراتيجية بعيدة المدى على كل المنظومة العربية من التحالفات والقيم والأفكار والسياسات والتفاعلات العربية والعربية الدولية. ولن نخطئ القول إن لهذا القرار تأثيراته بعيدة المدى والآخذة فى التشكل المطردة على العديد من التفاعلات الداخلية لدول الخليج والعراق ذاته، منها ماهو واضح بالفعل مثل خروج العراق من معادلة الصراع العربى - الإسرائيلى عسكريًا، واختلال التوازن فى منطقة الخليج لصالح الأطراف غير العربية، وتعرض العراق لحالة من التوتر السياسية الداخلى

والسماح بتدخلات دولية وإقليمية فى الشئون الداخلية العراقية. أما تلك غير الواضحة فتتعلق تحديدًا بمستقبل النظام السياسى العراقى واحتمالات حدوث مصالحة عربية شاملة يكون العراق أحد أطرافها وتنهى، أو على الأقل تحتوى، تداعيات الغزو العراقى للكويت ثم خروجه منها بعد هزيمته عسكريًا.

الملابسات: قام العراق بدخول الكويت عسكريًا فى وقت تعاظمت فيه عدة تحديات واجهت النظام العربى ككل، كما كانت هناك تحديات تتسم بخصوصية بارزة بالنسبة للعراق ذاته. ويمكن أن نشير إلى أبرز الملابسات التى أحاطت بعملية دخول القوات العراقية للأراضى الكويتية على النحو التالي:

استمرارًا ما يسمى بتوجه النظام الدولى – خاصة فى قمته – نحو مزيد من الانفراج والتقارب بين القوتين العظميين، واستمرار التبدل فى سياسات بلدان أوروبا الشرقية "سابقًا" داخليًا وخارجيًا، وانعكاس ذلك سلبًا على عديد من القضايا العربية ولاسيما القضية الفلسطينية، والتى تعرضت مع تبديل الاتحاد السوفيتى لسياساته الخارجية، لفقدان ما يمكن تسميته بحليف إستراتيجى ذى وزن عالمى فى الوقت الذى ظلت فيه الولايات المتحدة على تمسكها الشديد برفض الاعتراف بالمنظمة أو بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطينى، والاستمرار إلى جانب ذلك فى الانحياز السياسى والعسكرى لإسرائيل.

وفيما يتعلق بالوضع العربى العام، فقد وجد عاملاً مسيطران: الأول، بروز نزعة وفاق عربية عامة تبدت فى عدد من التطورات منها استمرار العمل باتفاق الطائف الخاص بحل المشكلة اللبنانية: استمرار القبول العربى العام لهذا الاتفاق مع بعض تحفظات عراقية، انعقاد قمة بغداد الطارئة فى نهاية شهر أيار (مايو) ١٩٩٠، والتى خلصت إلى الاتفاق من حيث المبدأ على دراسة سبل المواجهة لظاهرة الهجرة اليهودية السوفياتية إلى إسرائيل، كيفية التحرك العربى الجماعى فى مواجهة التحولات الجارية فى النظام العالمى على الصعيدين السياسى والاقتصادى. أما العامل المسيطر الثانى فكان استمرار تدفق موجات من الهجرة اليهودية السوفيتية إلى إسرائيل – وهؤلاء بدورهم يتميزون بسمات عمرية وعلمية وفنية تعد فى مجموعها العام – رصيدًا إضافيًا إلى الدولة الصهيونية، أما فى خصوصيتها وفى ضوء الظرف الزمنى المباشر المحيط بها، فتعد

رصيدًا مباشرًا لليمين الإسرائيلى، الأكثر تصلبًا بشأن الحقوق الفلسطينية المشروعة والأكثر مناداة بتحقيق حلم دولة إسرائيل الكبرى، والأكثر ميلاً إلى التخلص من الشعب الفلسطينى وإبعاده عن الأرض المحتلة. وترافق مع ذلك فى جمود شديد فى جهود التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وتعيق جهود وزير الخارجية الأمريكى "بيكر"، ورفض الحكومة الإسرائيلية بقيادة رئيسها "شامير" أى قدر من التجاوب مع المقترحات الأمريكية، مع غياب كامل لأى احتمال لأن تمارس الإدارة الأمريكية أى قدر من الضغوط على الجانب الإسرائيلى.

أما ما يتعلق بالوضع العراقى فهناك عدة ملابسات وهي:

- هيمنة نظام سياسى تسلطى يلعب فيه الرئيس الدور الأساسى والوحيد فى إصدار القرارات، وتزداد فيه درجة القهر السياسي/ الاجتماعى من قبل النخبة المحيطة بالرئيس على مجمل الشعب العراقي. ويفتقد إلى أبسط قواعد حقوق الإنسان، وتغيب عنه الديمقراطية غيابًا كاملاً.

- توقف الحرب العراقية – الإيرانية، وفى الوقت نفسه تعثر كل محاولات تنفيذ بنود القرار الدولى رقم ٥٩٨ تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن جانب آخر كان توقف الحرب بعد عدد من الانتصارات العراقية العسكرية ليضع العراق فى مصاف الدولة الكبرى الإقليمية فى المنطقة الخليجية نظرًا لكبر حجم قواته المسلحة وتنوع ترسانتها من الأسلحة بعيدة المدى مقارنة بالدول المحيطة به عربية وغير عربية، الأمر الذى أوجد لدى العراق دافعًا قويًا للسعى إلى لعب الدور نفسه – دور الدولة الكبرى إقليميًا– ولكن على النطاق العربى ككل، وفرض تصوراته الخاصة على السياسات العربية.

- تعرض العراق لأزمة اقتصادية طاحنة تبدت أكثر مظاهرها وضوحًا فى قلة العائد من النفط نظرًا لانخفاض أسعاره عالميًا، وارتفاع المديونية العراقية الخارجية إلى ما يقرب من ٧٠ مليار دولار، منها قرابة ٣٥ مليار دولار للدول العربية النفطية الخليجية. مع تزايد ضغوط البطالة بسبب عودة أعداد كبيرة من المجندين إلى الحياة المدنية بعد توقف القتال مع إيران.

- تعرض العراق لحملة أمريكية/ بريطانية/ إسرائيلية سياسيًا وإعلاميًا، تركزت من حيث الدوافع الظاهرة حول سعى العراق إلى تصنيع سلاح نووى من خلال الحصول على أجهزة ومكثفات أمريكية الصنع دون ترخيص مسبق. وتلتها حملة بريطانية ثانية دارت حول مزاعم سعى العراق لتصنيع مدفع عملاق قادر على توجيه أسلحة نووية، وحصول العراق على أجزاء من هذا المدفع العملاق من أحد المصانع البريطانية بطريقة غير مشروعة.

- فى مواجهة هذه الحملات أعلن العراق على لسان رئيسه "صدام حسين" فى مطلع نيسان (إبريل) ١٩٩٠ امتلاكه لأسلحة كيميائية - من النوع المزودج- وإنه فى حال اعتداء اسرائيلى عليه أو على أية دولة عربية - فى إشارة إلى سوريا والأردن - فإن العراق سيوجه مثل هذا السلاح الكيميائى إلى إسرائيل، وهو الإعلان الذى أثار ضجة دولية كبرى سياسيًا وإعلاميًا، وأشير فى حينه إلى أن امتلاك العراق لمثل هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل يضيف معادلاً موضوعيًا لامتلاك إسرائيل للقنابل النووية، ويغير بذلك من معادلة الصراع العربى - الإسرائيلى، والتى قامت من قبل على تفوق إسرائيل المطلق فى أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فإن الصراع العربى - الإسرائيلى قد دخل مرحلة الردع الشامل المتبادل، وهو ما اعتبر فى حينه تغيرًا إيجابيًا لصالح الطرف العربى.

- قبل حدوث الغزو مباشرة أعلن العراق عن وجود ما أسماه مؤامرة تشارك فيها كل من الكويت ودولة الإمارات لتركيع العراق اقتصاديًا من خلال سرقة الكويت لجزء من النفط العراقى من حقل الرميلة العراقى، واتفاق الدولتين على تخفيض الأسعار النفطية عبر ضخ كميات كبيرة من النفط فى السوق العالمية متجاوزتين بذلك حصتهما المقررة من قبل منظمة "أوبك". وهو ما اعتبره العراق بمثابة إعلان حرب. ومع تفاعل الأزمة تبلورت ملامح وساطة مصرية-سعودية مشتركة عملت على احتواء الموقف وإيجاد آلية للتفاوض بين العراق والكويت على وجه الخصوص، إلا أن الاجتماع الذى خصص لهذا الغرض فى جدة يوم الأول من آب (أغسطس) انتهى بسرعة دون نتائج. وفى صباح اليوم التالى كانت القوات العراقية التى احتشدت من قبل على الحدود مع الكويت، قد دخلت إلى

الأراضى الكويتية بسرعة هائلة، فى الوقت الذى انعدمت فيه أى مظاهر للمقاومة أو الدفاع من قبل القوات المسلحة الكويتية، كما هرب أيضًا كل أعضاء الأسرة الحاكمة والوزراء إلى خارج البلاد وخاصة إلى السعودية التى خصصت للأسرة الحاكمة الكويتية مقرًا لها فى "الطائف".

ب - مضمون القرار: على الرغم من أن الملابسات الخاصة بالعلاقات العراقية - الكويتية قبل الثانى من آب (أغسطس)، كانت تدور بين بلدين ذى سيادتين مختلفتين وتنصرف إلى شقين أحدهما، اقتصادى يتعلق بالنفط وتعويضاته وتحديد سعر مناسب له تحت مظلة "الأوبك"، ومطالبة العراق باسقاط ديونه لدى الكويت، وثانيهما يتعلق برسم الحدود بين البلدين، فإن قرار العراق بدخول الكويت عسكريًا قد تجاوزو هذه المطالب والمشكلات هى مشكلة غزو واحتلال وضم بالقوة المسلحة لبلد آخر على غير إرادة أهله. الأمر الذى أوجد فصلاً بين مقدمات المشكلة وملابساتها، وبين التغيرات الجوهرية التى ألمت بها الاجتياح العراقى العسكرى للكويت. بعبارة أخرى جاء القرار العراقى باجتياح الكويت ليطرح واقعًا جديدًا تنتهى فيه المشكلات بين بلدين ذى سيادتين مختلفتين، ويؤدى إلى واقع جديد قوامه خلق دولة جديدة على الصعيدين السياسى والجغرافى ومايرتبط بهما من توازن جديد للقوى اقتصاديًا وسياسيًا.

إن مضمون القرار العراقى انصرف من حيث الجوهر إلى تغيير طبيعة المشكلة التى كانت معلنة قبل الاجتياح وتحويلها إلى مشكلة أخرى. وهكذا أصبح القرار العراقى هو حل مشكلاته السابقة مع النظام الكويتى من خلال ضم الكويت ذاتها إلى العراق وإنهاء حكم أسرة "آل الصباح"، وخلق توازن جديد للقوى فى المنطقتين الخليجية الفرعية والعربية الكلية يكون لصالح العراق اقتصاديًا وسياسيًا وإستراتيجيًا.

جـ - تطبيق القرار: استخدم العراق قواته المسلحة فى دخول الأراضى الكويتية فى صباح يوم ٢/٨/ ١٩٩٠، وكان تفسيرًا لذلك فى بداية الأمر، بأن القوات العراقية سوف تعود إلى العراق بعد أن تؤدى مهامها التى لم يحددها البيان العراقى الأول. ثم فى غضون اليومين التاليين بدأ العراق فى تنفيذ عملية ضم بعيدة المدى وفق شعارات وحدوية، حيث أعلن عن التجاوب مع رغبة من

أسماهم بثوار الكويت الذين استدعوا العراق بعد ثورتهم ضد حكم الأسرة الحاكمة الكويتية (آل الصباح)، فى الوحدة الاندماجية الشاملة مع العراق، وتلى هذا الإجراء إلغاء العملة الكويتية وعدم التعامل بها، وإصدار قرارات تلغى حكم أسرة "الصباح" وتبيح مصادرة أموالهم لصالح العراق الجديد، كما تم ضم الإدارات الحكومية والقطاعات الكويتية المختلفة فى الحكومة العراقية، واعلنت الكويت المحافظة التاسعة عشرة بالدولة العراقية وتم تغيير اسمها إلى الكاظمة، وبدا إذاك أن قرار العراق الحقيقى هو البقاء فى الكويت إلى الأبد. وقد أرجع العراق هذه الإجراءات إلى ما أسماه بعودة الفرع إلى الأصل وبالحق التاريخى العراقى فى الأراضى الكويتية والتى كانت تعد - تاريخيًا - جزءًا من أرض العراق (وفقًا لادعائه).

وقد ارتبط بهذا الأداء التطبيقى الداخلى أداء آخر وجه فى معظمه إلى الأطراف الخارجية العربية الإقليمية. ففى موجهة الأطراف العربية، وفى محاولة لتثبيت الوضع الجديد والعمل على كسب قاعدة تايد عربية شعبية ورسمية له أخذ العراق - خاصة فى مواجهة الفريق العربى المعارض له- بطرح مجموعة من الشعارات ذات الطابع القومى تمحورت حول تحقيق الوحدة العربية بالقوة وتأهل العراق لتحقيق هذا الحلم، وإن ضم الكويت هو الخطوة الأولى فى هذا الطريق الطويل، وإن عملية الضم هى فى ذاتها محاولة لتصحيح الخلل القومى بين من يملكون الثروة وقليلى العدد سكانيًا، وهؤلاء الذى يفتقرون إليها وهم كثيرو العدد سكانيًا. كذلك طرح العراق فى ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ وأفكارًا حول حل المشكلات الأساسية فى المنطقة العربية والشرق أوسطية وخاصة القضية الفلسطينية فيما عرف بمبادرة الربط بين القضايا الإقليمية، ومضمونها إعداد ترتيبات انسحاب وفق مبادئ واحدة تحقق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة، والانسحاب السورى من لبنان والانسحاب العراقى من إيران على أن تكون البداية فيما هو أسبق بالاحتلال.

أما فى مواجهة الأطراف الإقليمية وعملاً على تحييدها وخاصة إيران إقدام العراق فى ١٥/ ٨/ ١٩٩٠ على قبول كافة الشروط السياسية الإيرانية من أجل الإسراع بتسوية القضايا المعلقة معها منذ توقف القتال وسعيًا إلى تحييد الجانب الإيرانى. وترافق مع ذلك

طرح الرئيس صدام للغة سياسية غلب عليها استخدام شعارات أقرب إلى الشعارات التى استخدمت من قبل فى إيران فى محالة لكسب تعاطف وتأييد الاتجاه الدينى الأكثر تشددا فى إيران والرافض للتواجد الأجنبى فى منطقة الخليج.

ووفقًا لهذه التطورات يمكن القول إن العراق قد استخدم عدة أدوات لتطبيق قراره بضم الكويت وهى:

١ - الأداة العسكرية (القوات المسلحة لتحقيق الاجتياح وتحقيق السيطرة الميدانية).

٢ - الأداة السياسية (طرح شعارات الوحدة العربية وادعاء الحق التاريخى لإبراز شرعية الضم بالقوة المسلحة).

٣ - الأداة الإدارية/ القانونية (إصدار قرارات وقوانين ملزمة لمن يخضعون مكانيًا لها خاصة بالعملة وبدمج الإدارات المتشابهة. ومحاولة إكسابها شرعية خارج حدود المكان لترسيخ سياسة الأمر الواقع).

٤ - عربيًا محاولة كسب تاييد الرأى العام العربى من خلال طرح شعارات العدالة الاجتماعية عربيًا، وطرح مبادرة الربط بين القضايا الإقليمية وإسباغ سمات إسلامية دينية على اللغة السياسية العراقية.

٥ - على الصعيد الإقليمى طرح مبادرات استهدفت تحييد إيران وكسبها إلى جانب الموقف العراقى.

٦ - استغلال تواجد رعايا اجانب من دول عربية وغربية ووضعهم فى أماكن إستراتيجية عسكرية وصناعية عملاً على تحييد القوة العسكرية الأجنبية التى بدات فى التواجد والحشد على الأراضى السعودية ولإيجاد مبررات - من وجهة نظر العراق - للضغط من قبل الرأى العام الأوروبى والغربى على حكوماته للتخلى عن مواجهة العراق عسكريًا.

وهو ما يوضح أن القرار العراقى قد استلزم تطبيقه عددًا من الأدوات التى تساعد بعضها بعضًا. إلا أن هذا التطبيق لم يكتب له النجاح، بل جاءت النتائج النهائية على عكس ماكانت ترجوه القيادة العراقية تمامًا، والأكثر من ذلك تعرض العراق لإخفاق

عسكرى مدو أدى به إلى الانسحاب فى ١٨ شباط (فبراير) ١٩٩١ تحت الضغط العسكرى المكثف جويًا وبريًا من قبل قوات الدول التى شكلت فى مابينها تحالفًا دوليًا لإخراج العراق من الكويت بالقوة العسكرية.

ذ - محاولة للتفسير: إن قيام العراق ونجاحه فى ساعات معدودة باجتياح الكويت عسكريًا ثم إعلان ضمها إليه، لم يكن فى واقع الحال بمثابة نهاية التطبيق للقرار العراقى إذ لم ينل هذا التطبيق شرعية عربية ولا شرعية دولية أتاحت له الاستمرار كحقيقة دائمة. الأمر الذى أوجد مقاومة للقرار العراقى سياسيًا وعسكريًا مع دعوته إلى الانسحاب من الكويت فورًا وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٢/٨/ ١٩٩٠، مثلما نصت على ذلك قرارات مجلس الأمن الدولى الذى صار الساحة الدولية الأولى التى أسبغت الشرعية السياسية والقانونية الدولية لمواجهة العراق والعمل على إجباره بالقوة العسكرية للخروج من الكويت.

مع زيادة الحشد العسكرى الدولى لمناهض للعراق، ومع زيادة الحصار العسكرى والاقتصادى عليه، ومع غياب المساندة والدعم العربيين الحقيقيين أو الإقليميين للموقف العراقى - على الرغم من وجود بعض دول عربية أعلنت مواقف تأييد وتعاطف مع العراق- انتفت عمليًا إمكانات استمرار الوضع الجديد الذى أنشأه العراق. وعلى الرغم من وجود عدة محاولات سياسية قام بها الاتحاد السوفيتى، ومبادرات من فرنسا ودعوات عربية لإنهاء الوضع دون اللجوء إلى عنصر القوة المسلحة الذى أجازه قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠، فإن العراق افترض من جانبه أن عنصر الزمن يلعب لصالحه، وأن شيئًا من استخدام القوة المسلحة لن يحدث.

إن الرفض الدولى والعربى للاعتراف بشرعية ضم الكويت للعراق أوجد فى واقع الأمر توصيفًا جديدًا للمشكلة على النحو التالى:

من الزاوية الدولية والإقليمية والعربية، صارت المشكلة هى كيفية إجبار العراق على الانسحاب سواء بالمبادرات السياسية أو بالقوة العسكرية.

أما من الزاوية العراقية أخذت المشكلة طابعًا غامضًا إلى حد كبير. فمن ناحية ظل هناك إصرار عراقى - من حيث الشكل على الأقل - على الاستمرار فى احتلال

وضم الكويت، ومن ناحية ثانية إفشال أى مساع دولية وإقليمية جدية لاستخدام الأداة العسكرية فى مواجهة العراق، وفى الوقت نفسه التحذير من مغبة الإقدام على هذا العمل نظرًا لما يمتلكه العراق من أسلحة دمار شامل(*) قد يلجأ إلى استخدامها فى مواجهة أى عمل عسكرى مضاد.

ومع إقدام القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة على العمل العسكرى وخاصة فى مرحلته الأولى بداية من ١٧/ ١/ ١٩٩١ - مرحلة القصف الجوى المكثف ضد الأهداف العراقية العسكرية والمدنية على السواء فى الكويت وفى العراق ذاته - لم يتراجع العراق عن توصيفه للمشكلة على النحو السابق، بل أضاف إليها بعدًا آخر وهو التعجيل بالحرب البرية والتهديد بها، باعتبارها العامل الفيصل والذى من خلاله سوف تلقن القوات العراقية قوات التحالف الدولى درسًا كبيرًا فى الخسائر البشرية - التى لن تحتملها الشعوب الغربية- وسوف تدحرها، وبذلك سوف يترسخ الضم العراقى للكويت.

على أنه من ناحية أخرى واعتمادًا على توازن القوى بين قوات التحالف الدولى وبين القوات العراقية، يمكن توصيف المشكلة على نحو آخر أكثر موضوعية وهى أن الانسحاب العراقى قد صار واقعًا لا محالة، وأن الهدف هو إمكان تحقيق هذا الانسحاب دون هزيمة عسكرية، ودون الخضوع لقرارات المقاطعة الاقتصادية أو قرارات التعويضات الصادرة عن الأمم المتحدة وفى اعتقادى أن الأمر كان يمكن أن يكون مختلفًا فى نتائجه سواء بالنسبة للعراق داخلية، أو بالنسبة لحالة التوازن الإقليمى أو بالنسبة لوضع العراق ذاته كدولة عربية مؤثرة فى السياسة العربية، إذا ما أقدم العراق على التعامل مع المشكلة باعتبارها تأمين الانسحاب وفق حل وإطار سياسيين يضمنان له الاحتفاظ بقواته العسكرية ويرفعان عنه كاهل العقوبات الاقتصادية. مقابل القبول بعودة الأوضاع إلى ماكانت عليه، وهو الأمر الذى كان يعنى أن العراق يتخلى عن توصيفه المشار إليه لطبيعة المشكلة ولايصر على الاستمرار فى احتلال الكويت وضمها على الرغم من قوة التيار الدولى المناهض له. وهكذا كان أحد أكبر الأخطاء العراقية هو استبعاد خيار الحرب أو التعامل معه على أنه سيحقق ميزة للعراق وليس العكس.

(*) ثبت فيما بعد عدم وجود هذه الأسلحة.

إن فشل العراق فى الاحتفاظ بقوته العسكرية وتعرضه لهزيمة كبرى مثل تلك التى تعرض لها وأفقدته مايقرب من ٦٠٪ من جملة قواته التى كانت لديه قبل حدوث الغزو، لم يرجع وحسب إلى الخطأ فى توصيف المشكلة الناتجة عن الإصرار الدولى (وما ارتبط به من مساومات سياسية دولية كبرى)، على إعادة الأمور إلى سابق عهدها قبل الثانى من آب (أغسطس) ١٩٩٠، بل يرجع أيضًا إلى الخطأ فى التعامل مع حقائق الوضع الجديد دوليًا الذى حتم تغيرات كبرى فى السلوك السوفياتى دوليًا وكذلك تغيرات أخرى فى بعض الثوابت فى السياسة الإسرائيلية، وفى هذا الصدد نشير إلى ملاحظتين:

الأولى وهى خاصة بأن العراق قد اعتقد بصعوبة إن لم يكن باستحالة تطابق الموقفين الأمريكى والسوفيتى، وأن الاتحاد السوفيتى قد يعمل على وقف أو عرقلة التحرك الأمريكى فى مواجهة العراق وحتى لايبدو فى خندق واحد مع مصالح الولايات المتحدة والغرب فى مواجهة مصالح أطراف من العالم الثالث ذات علاقة معه قويًا نسبيًا مثل العراق، الأمر الذى قد يعرقل أو يجعل من الجهود الأمريكية المناهضة للعراق لا تخرج عن دائرة الضغوط، والحملات السياسية دون عمل جدى لإنهاء ضم الكويت، أو على الأقل المساومة على هذا الضم للحصول على مكاسب اقتصادية إستراتيجية تدفع إلى الاعتراف دوليًا بأن العراق هو الدولة الكبرى فى المنطقة العربية والخليجية، أما الملاحظة الثانية وهى خاصة بمراهنة العراق على الرأى العام العربى فى إحداث تغييرات كبرى لصالح الموقف العراقى سواء على المدى البعيد أو على المدى المصاحب لإمكان الفوز بعملية ضم الكويت نهائيًا للعراق، وقد بدا ذلك فى أكثر من مناسبة لعل أبرزها، طرح شعارات تتعلق بسعى العراق ورغبته فى تحقيق العدالة الاجتماعية العربية بين من يملكون ومن لا يملكون، فى ظل سياق من إدانة رمزية ومعنوية للدول العربية - خاصة مصر وسوريا - التى وقفت ضد الغزو العراقى وأرسلت بقوات لها إلى الأراضى السعودية تحت مظلة التحالف الدولى. وقد كان ظن العراق أن هذه الشعارات مترافقة مع إدانة التواجد الأجنبى فى "الأراضى المقدسة" كفيل بأن يحرك الشارع السياسى العربى ويؤدى إلى توترات داخلية فى النظم العربية التى عارضته، وربما إلى إسقاط هذه النظم نفسها، وهو ما لم يحدث.

المناسبة الثانية وهى خاصة بضرب إسرائيل بصواريخ "سكود" بعد تطوير مداها، ردًا على إقدام دول التحالف ببدء عمليات القصف الجوى فى ١٧/ ١/ ١٩٩١ وهو

الأمر الذى اعتقد العراق أنه كفيل يجعل إسرائيل تقدم على المشاركة فى الجهد الحربى ضد العراق، وبها يحرج كل من مصر وسوريا، ويربك حسابات دول التحالف ويؤدى إلى تفتيت التحالف الدولى - العربى المناهض له. وقد ثبت أيضًا عدم صدق مثل هذا الرهان العراقى.

إن هزيمة العراق عسكريًا وقبوله مبدأ الانسحاب منها وكذلك قبوله قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأزمة لايعنى وحسب فشل التطبيق العراقى للقرار الخاص بضم الكويت عسكريًا، بل عنى أن القرار ذاته لم يكن موضوعيًا ولم تكن هناك أى عناصر موضوعية تؤهل إلى نجاحه. ولقد أدت هزيمة العراق إلى عدد من النتائج التى نشير إليها إجمالاً:

١ - تخلى العراق عن ضم الكويت، وقبول كافة القرارات الدولية التى تقضى بالتعويض للكويت، وبالتالى رهن جزء كبير من عائداته المستقبلية لصالح التعويضات الدولية.

٢ - خرج العراق من معادلة التوازن العربى - الإسرائيلى.

٣ - تعرض العراق لحالة اهتراء سياسى داخلى غير مسبوقة، وزيادة حدة المعارضة المسلحة فى الجنوب وفى الشمال، وزيادة احتمالات تقسيم العراق تحت دعاوى وصيغ مختلفة.

٤ - فقدان المناعة الأمنية للعراق فى مواجهة الجارين الكبيرين إيران وتركيا واللتين - من الناحية النظرية على الأقل - يمكنهما استغلال الحالة العراقية بعد الهزيمة لتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية بعيدة المدى على حساب العراق.

٥ - فقدان العراق لبنيته الاقتصادية والصناعية المدنية والعسكرية على السواء، وتعرض الشعب العراقى لخسائر هائلة فى الأرواح وتراجع مستوى معيشة العراقى تراجعًا كبيرًا، وزيادة حدة معاناته اليومية ولفترة طويلة قادمة.

٦ - فقدان العراق لسيادته على جزء كبير من أراضيه خاصة فى الشمال، وهو مايبرز فى قبوله التواجد العسكرى الأجنبى المناط إليه إنشاء جيوب أمنية للأكراد وحمايتها بعيدًا عن سيطرة الدولة العراقية ذاتها.

٧ - تبرير التواجد الأجنبى العسكرى عن الأرض العربى خاصة فى الخليج الذى يبدو أنه أكثر ميلاً إلى قبول إجراءات أمنية بعيدة المدى تحت المظلة الغربية والأمريكية خصوصًا.

٨ - انكشاف الأمن العربى وتعريض النظام العربى إلى حالة من الانقسام السياسى التى قد تكون مقدمة إلى تفتت النظام العربى ذاته وانسلاخ بعض أجزائه.

وإجمالاً فقد فشل القرار العراقى بشقيه، تأمين واستمرار ضم الكويت، أو الانسحاب منها مع الاحتفاظ بقوات العسكرية ومنعته الأمنية وربما الحصول على بعض المزايا الإستراتيجية والاقتصادية، بذلك فقد العراق كثيرًا من الأوراق والمزايا التى كانت له قبل حدث ضم الكويت وكانت تؤهله للقيام بدور فاعل فى السياسيات العربية والإقليمية.

دوافع عدوان صدام حسين على العراق والكويت

مقتطفات من:

(فتنة الخليج: نظرة شاملة)

الدكتور: تركى الحمد(*)

أولاً: من الناحية السياسية

فقد أجبرت الظروف خاصة التى يعيش العراق ضمن أطرها النظام الحاكم فيه على الدخول فى مغامرات عسكرية خارجية كحل للمعضلة التى وجد نفسه فيها. فالأنظمة الشمولية والعسكرية بدأت فى التهاوى والانهيار السريع خاصة فى أوروبا الشرقية التى أخذت نظمها الشمولية تتطاير تطاير ورق الأشجار فى يوم خريفى ماجن.

والعراق بلد ذو نظام شمولى لا يقل قسوة وهيمنة عن نظام هونيكر فى ألمانيا الشرقية، أو نظام تشاوشيسكو فى رومانيا، وهذان وغيرها سقطوا بين عشية وضحاها. إذن فقد أصبحت الشمولية استثناء العصر بعد أن كانت قاعدته، ووجد النظام العراقى نفسه وحيدًا أو شبه وحيد فى عالم ينظر إليه شذرًا وبذلك لابد من حل يرضى الشعب فى الداخل والمجتمع الدولى فى الخارج سياسيًا على الأقل وذلك لا يكون إلا بتخلى النظام عن شموليته والتوجه نحو التعددية ولا شىء غير ذلك. وفى كل الأحوال فإن النظام

(*) وجهة نظر خليجية: نشرت فى مجلة دراسات الخليج الحزبى العربية - جامعة الكويت فى الندوة العلمية الرابعة عن (دول مجلس التعاون الخليجى: وحدة التاريخ والمصير ١٥-١٧/ ١١/ ١٩٩٣.

لابد أن يتهافت: فإن رفض التعددية وأبقى على طبيعته الشمولية فإنه يفقد التأييد الشعبى فى الداخل والاحترام والتعامل الدولى فى الخارج، وإن اتجه نحو التعددية فإنه يقضى على نفسه بنفسه من حيث تدميره لطبيعته والمجتمع الذى أوجده على شاكلته، إنها معضلة تبدو عديمة الحل، لذلك حاول النظام العراقى، بل صدام حسين، أن يلعب لعبة ذكية يكسب فيها الوقت حتى يجد الحل المناسب، ففى الداخل وعد بإصلاحات ديمقراطية وتعددية حزبية وحريات عامة ودستور دائم وحدد موعدًا هو شهر نيسان (إبريل) من عام ١٩٩٠م، وفى الخارج أخذ يشغل العالم فى معارك وهمية تستقطب الانتباه وتبعده عن مناقشة قضية حقوق الإنسان فى العراق من ذلك تهديده بحرق نصف إسرائيل وإعدامه الصحفى البريطانى الإيرانى الأصل (فارزاد بازوفت) وقضية المدفع العراقى الضخم ونحو ذلك. كل ذلك كان مناورات لكسب الوقت وإبعاد الأنظار عن القضية الأساسية فى العراق ألا وهى قضية الإنسان التى أخذت فى الازدهار فى كل أنحاء العالم، حتى يحين الوقت المناسب لطرح الحل المناسب للنظام الحاكم فى العراق، وكان ذلك الحل هو قنبلة الاجتياح وزلزال الاحتلال الذى ثبت مرة أخرى أن صدام حسين ونظامه إنما يصارعان تيارًا جارفًا لا قدرة لهما عليه حيث جرفهما فى نهاية المطاف. لقد كان صدام يطمع فى أن يخرج من مغامرة الكويت زعيما «كاريزميا» تلتف حوله الجماهير ويغنيها عن حقوقها وعن المؤسسات الديمقراطية الموعودة، وبذلك يحل معضلة النظام حلاً نهائيًا وصارمًا بحيث لا يفقد النظام طبيعته ولا يفقد تأييد الجماهير له ولا موضع للضغط الدولى عليه وبالتالى، وما كان يعلم أنه وبعمله هذا إنما قضى على كل شىء بعدما كان بالإمكان عمل شىء للعراق وأهل العراق.

ثانيًا: الدوافع الأيديولوجية

من المعلوم أن جزءًا من شرعية النظام الحاكم فى بغداد نابعة من الأيديولوجية التى يطرحها الحزب الحاكم والتى محورها الأساسى فكرة القومية العربية. والقومية كما حبذا استعمال هذا الوصف، هذه الفكرة، أى فكرة القومية العربية والأيديولوجية القائمة عليها، لم تلعب فى الحقيقة دورًا كبيرًا فى السياسة الرسمية والمخفية للنظام العراقى منذ وصوله إلى الحكم عام ١٩٦٨م اللهم إلا شعارات مجردة تطرح هنا أو هناك فى هذا الظرف أو ذاك، بل كان الهم الأساسى تثبيت دعائم الحكم بأجهزته

القمعية فى العراق أولا وقبل كل شىء، أى أن المسألة كانت مسألة سلطة وسلطان ليس إلا. بل على العكس من ذلك إذ وما أن جاء صدام حسين إلى الحكم عام ١٩٧٩م رئيسًا أوحد وزعيمًا فردًا، حين كان أول ما استهل به حكمه نقض اتفاقية الوحدة بين العراق وسوريا التى وقعها أحمد حسين البكر وذلك عن طريق افتعال مؤامرة سورية هدفها الإطاحة بصدام حسين الذى استغل هذه المزاعم وصفى رفاقه فى الحزب الذين كانوا وراء وصوله إلى السلطة. عمومًا فقد تميز عهد صدام حسين بالتركيز الكامل على العراق وبناء العراق عسكريا ولعله فى ذلك كان يبيت أمرًا من حيث جعل العراق الدولة القاعدة لوحدة عربية على النمط العراقى، أى خلق عالم عربى «معرقن» أو على الشكل العراقى. وبغض النظر عن مدى إخلاص الحزب وجديته فى الأفكار التى تتضمنها أيديولوجيته، وبغض النظر عن مدى قومية صدام ونظامه، فإن الظاهر للدارس أن أيديولوجية الحزب الحاكم لم تكن سوى قناع خطابى يخفى وراءه السلطة والمزيد من السلطة. غير أن الخطأ السياسى الذى وقع فيه النظام عند غزوه لإيران فى سبيل تدعيم قواعد سلطته فى داخل العراق ذاته والذى كاد، وعلى العكس مما هو نخطط له، أن يطيح بالنظام لولا مساندة الأشقاء من العرب عمومًا وأهل الخليج خصوصًا، أقول: إن هذا الخطأ السياسى جعل النظام العراقى يعود إلى نبش أوراقه الأيديولوجية القديمة فخرج علينا بمسألة الدفاع عن البوابة الشرقية للأمة والقادسية الجديدة والصراع ضد الفرس، وكلها شعارات أيديولوجية القصد منها كسب الشارع العراقى أولا وتثبيت شرعية النظام عنده قبل أن تكون (أى هذه الشعارات) خطابًا موجهًا إلى العرب أجمعين حكامًا ومحكومين. وبنفس المنطق الأيديولوجى طرحت مسألة احتلال الكويت من أنها خطوة فى سبيل الوحدة العربية متحققة وفق النهج البسماركى، وذلك قبل التحول إلى الخطاب الإسلامى فى النصف الثانى للزلزال. بمعنى آخر، وفى سبيل إيجاز، أعتقد أنه سيكون مخلاً، ولكن حيز المقالة لا يسمح بغير ذلك، فإن الدور الذى لعبته أيديولوجيًا النظام هو تحقيق شرعية النظام أو تأكيدها عن طريق تحقيق مضمون مفرداتها بشكل إقحامى مختزل للخروج من الزجاجة الذى وضع النظام نفسه فيه نتيجة أخطائه السياسية والآثار المترتبة عليها، وعلى السياسة الشمولية العسكرية فى الداخل؛ أى أن الأيديولوجيا إنما تلعب فى هذا المجال دورًا مساندًا للعوامل الأولى ألا وهى العوامل والدوافع الموضوعية، من حيث

تأجيج مثل تلك العوامل وإعطاء شرعية معينة للحلول المطروحة لحلها عن طريق المغامرة الخارجية فى ظل مظلة مقبولة وتحت ثوب مشروع وبذلك يضرب النظام عصفورين بحجر واحد: فهو من ناحية حقق الحل الذى يطرحه ومن ناحية أخرى عزز من شرعيته المستمدة من أيديولوجيا الحزب.

ثالثًا : الدوافع الشخصية

نحن هنا لا نريد أن ندخل فى سراديب علم النفس من حيث تحليل شخصية صدام حسين وإعطاء العوامل النفسية أكثر مما تستحق فى تفسير ظاهرة احتلال الكويت، كما أننا لا نريد أن نذهب بعيدًا مع توماس كارليل مثلاً فى تقديسه للفرد ودوره فى التاريخ، بقدر ما نريد أن نقول إن الفرد فى التاريخ له دور مهم، ولكن فى ظل ظروف موضوعية معينة وليس خارج هذه الظروف. أولئك الذين حاولوا تفسير الزلزال تفسيرًا نفسيًا بحتًا وانطلاقًا من الدور المطلق للفرد فى التاريخ مخطئون فى اعتقادى، وكذلك الذين أرادوا أن يفسروا كل شيء تفسيرًا موضوعيًا كاملاً مخطئون أيضًا. إن العلاقة بين الفرد والظروف الموضوعية أو التاريخ علاقة جدلية بمعنى أنه إذا ترافق الظرف المناسب مع الشخص المناسب كانت الخاتمة نتيجة معينة لا يمكن لها أن تكون لولا ذلك الترافق، وهذا ما طرحه هيجل بالضبط عندما تحدث عن دور الفرد فى التاريخ. على أى حال، كلنا يعلم أن صدام حسين شخص ذو أحلام إمبراطورية فى الهيمنة والتوسع وهذا شيء قال عنه الكثير وتحدث عنه الكثير، وكذلك العوامل التى تحدد شخصية هذا الطاغية قيل فيها الكثير ونحن فى غنى عن تكرارها. تكوين صدام حسين النفسى والشخصى آخذين فى ذلك أحلامه وتطلعاته تواكبت مع ظروف موضوعية معينة، هى ثروة حولت إلى آلة عسكرية وشعب ذو عدد لا بأس به ونوعية لا غبار عليها حول إلى أعضاء فى مجتمع عسكرى، وترافق كل ذلك مع أزمات ومعضلات خلقها النظام لنفسه، كل ذلك أوجد البيئة المناسبة لمحاولة الطاغية تحقيق الأحلام المعششة والطموحات والأطماع المسيطرة فكانت نتيجة كل ذلك مغامرات هنا وهناك كان آخرها القشة التى قصمت ظهر البعير، ألا وهى احتلال الكويت : ما أريد قوله هنا أن الصفات العامة لشخصية الطاغية ودخيلة نفسه لا يمكن إلا أن تكون عاملاً مفسرًا لما حدث

ودافعًا له فى آن واحد، ولكن على أن لا تؤخذ بمعزل عن الظروف الموضوعية المحيطة أو المعطيات المعاشة وإلا تحولت المسألة إلى إعطاء الحق لمن لا يستحق عند أخذ هذه المجموعات الثلاث (الموضوعية والأيديولوجية والشخصية) ودمجها مع بعضها البعض فى جدلية معينة، فإننى أعتقد أن صورة الدوافع والأسباب سوف تكون أكثر وضوحًا وبالتالى أكثر فهمًا.

دورة القوة: ديناميكيات الانتقال من "الصلبة" إلى "الناعمة" إلى "الافتراضية"(*)

د. سعاد محمود أبو ليلة(**)

يرتبط مفهوم القوة، كغيره من المفاهيم فى مجال العلوم الاجتماعية، بالسياق الذى يعيش فيه، ويرتبط به، ومن ثم فإن التطور فى السياسة الدولية، سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى، لابد أن يقود إلى تغيير فى معنى بطبيعة المصادر الفعلية والمحتملة لتهديد الأمن. فالتغير فى مضمون القوة يعد نوعًا من الاستجابة للمصادر المدركة للتهديد. ويتمثل أهم تطور شهده العالم، فى فترة ما بعد الحرب الباردة، فى ظهور ما يعرف بمصادر التهديد الجديدة للأمن، والمتمثلة فى التهديدات العابرة للحدود، مثل: المخدرات، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب، وقضايا البيئة، والتى كان لها أثرها على مفهوم القوة، وأشكالها.

وقد يأخذ التغيير فى مفهوم القوة إحدى صورتين، تتمثل الصورة الأولى فى تعديل المنطلقات الفكرية التى انطلق منها مفهوم القوة. وتتعلق الصورة الثانية بوضع قواعد جديدة حاكمة للمفهوم، وهو ما يعنى خطوة أكبر على طريق تطويره.

(*) نشر هذا المقال فى ملحق اتجاهات نظرية لمجلة السياسة الدولية - القاهرة - العدد ١٨٨ إبريل ٢٠١٢ - المجلد ٤٧.

(**) مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

أولاً: الواقعية.. أولوية البعد العسكرى للقوة

كان لغلبة الطابع الصراعى على العلاقات بين القطبين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، طوال فترة الحرب الباردة، دورها فى سيطرة تصور المدرسة الواقعية للقوة، والذى يعلى من أهمية المكون العسكرى فيها على تحليل العلاقات الدولية. وقد كان سباق التسلح إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الصراع بين القطبين حيث شكل الإنفاق العسكرى للقوتين العظميين، خلال عام ١٩٨٥ مثلاً، نحو نصف الإنفاق العسكرى لكل دول العالم، وقد امتد هذا السباق ليشمل كلا من الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.

وترجع سيطرة المدرسة الواقعية على الفكر المتعلق بمفهوم القوة، إلى أن المنظرين من المدارس الفكرية الأخرى نظروا إلى القوة على أنها ميدان خاص مقصور على الواقعية، ومن ثم عجزوا عن تطوير المفهوم واستخداماته فى إطار مدارسهم. حتى إن من تحدى مقولات المدرسة الواقعية، فى هذا المجال، جعلوا اجتهادات الواقعية، فيما يتعلق بالقوة، منطلقًا أساسيًا لهم، بمعنى أن إسهامهم اقتصر على انتقاد مقولات الواقعية، دون تقديم مقولات بديلة، باستثناء عدد محدود منهم.

وقد تأسس فكر المدرسة الواقعية على عدة افتراضات من أهمها أن الدولة هى الفاعل الأساسى المسيطر على العلاقات الدولية، وأنها تتسم بالعقلانية التى تجعلها تحدد مصالحها، استجابة لهيكل القوة فى النظام الدولى، الذى يتسم بدوره - من وجهة نظرها - بالفوضى، مما يفرض على الدول ضرورة الاعتماد على الذات لتحقيق أمنها. وتسعى الدول لتحقيق الأمن من خلال تسخير كل المصادر المادية لقوتها الفعلية والكامنة، خاصة القوة العسكرية، التى تعد - من وجهة نظر الواقعية - البعد الأهم فى قوة الدولة، حيث تتحدد أهمية العناصر المادية الأخرى بالقدر الذى تقوى به البعد العسكرى.

وقد استخدم معظم مفكرى الواقعية مفهوم القوة بمعنى عناصر قوة الدولة (Resources)، والتى قد تتسع لتشمل عناصر متعددة، منها عدد السكان، ومعدل الإنفاق العسكرى، والواقع الجغرافى، بينما قد تضيق عند البعض الآخر لتقتصر على عنصر مادى واحد. **وقد تطورت هذه النظرة المبسطة للقوة فى اتجاهين**، عبر عن الاتجاه الأول إسهام

روزناو، الذى ميز بين امتلاك القوة، والذى عبر عنه بمصطلح القدرة (Capability) أى امتلاك عناصر القوة، وبين القدرة على استخدامها لتحقيق أهداف محددة، وهو ما عبر عنه مصطلح التأثير أو النفوذ (Influence). فإذا كانت القوة تعرف من جانب المدرسة الواقعية على أنها "قدرة الدولة (أ) على السيطرة على أفعال الدولة (ب)، حتى تتحقق النتائج المطلوبة، فإن مجرد امتلاك الدولة لعناصر القوة لا يعد مؤشرًا كافيًا على القدرة على تغيير سلوك الآخرين.

بينما عبر عن الاتجاه الثانى بعض مفكرى الواقعية الذين أدركوا ضرورة النظر إلى عناصر قوة الدولة، فى ضوء علاقات القوى، أى النظر إلى القوة كمسافة (Distance) بين الدول، حيث تؤثر القدرات القومية فى السلوك الخارجى للدولة باعتبارها خصائص ذات طبيعة نسبية، أى عند مقارنتها بالقدرات القومية للدول الأخرى التى تتعامل معها. وبالتالى، فإن العلاقة بين امتلاك الدولة للقدرات القومية وزيادة قدرتها على التأثير ليست طردية، حيث إن تأثير تلك القدرات يعتمد إلى حد كبير على متغيرات وسيطة مثل عنصر الإدراك، سواء بالنسبة لصانع السياسة الخارجية فى الدولة، أو صانعى السياسة فى الدول الأخرى. فإذا لم يكن صانع السياسة فى الدولة مصممًا على ترجمة القدرات القومية لدولته إلى نفوذ وتأثير خارجى، وقادرًا على إقناع قادة الدول الأخرى بجديته فى هذا، فإن هذه القدرات لن تنتج أثرها المطلوب على سلوك الدولة الخارجى، أو فى سياسات الدول الأخرى تجاهها.

وقد أخذ هذا المفهوم الواقعى الضيق للقوة فى الاتساع، ليشمل عناصر غير مادية، وهو ما ظهر فى إطار بعض الكتابات المرتبطة بالواقعية الجديدة، التى اعتمدت بالأساس على المنهجية الاقتصادية. كما ظهر ذلك فى الكتابات المرتبطة بنظرية الهيمنة، خاصة على انتهاء الحرب الباردة، حيث ركزت تلك الأدبيات على قضية استمرار سيطرة القوة المهيمنة على قمة النظام الدولى بوسائل أقل تكلفة وأكثر قبولاً، وبأدوات بديلة عن الأداة العسكرية. حيث قدم فى هذا الإطار كل من كويشان وإكينبرى نموذجًا لممارسة التأثير من جانب القوة الميهمنة، يرتكز على مجموعة من الأبعاد المعيارية، بحيث يتم الاهتمام بتنشئة النخب فى الدولة الهدف، بهدف تغيير القيم والمعتقدات الجوهرية لهم، بما يؤدى فى النهاية إلى تبنيهم سياسات محددة، وتحديد الأجندة السياسية لهم بما يتفق وتصورات

الدولة المهيمنة فى النظام. ويلاحظ فى هذا الصدد أن هذا النموذج قد ارتكز على مزيج من الأبعاد المادية وغير المادية للقوة، حيث علل أصحابه أن نموذجهما لا يقلل من أهمية استخدام العناصر المادية، كأحد مصادر قوة الدولة المهيمنة.

ثانيًا: الليبرالية.. من القوة الناعمة إلى القوة الذكية

قامت المدرسة الليبرالية على رفض افتراضات المدرسة الواقعية، فالدولة ليست محددًا رئيسيًا للسياسة الدولية. وبرزت ذلك بأن الساحة الدولية قد شهدت تناميًا فى أدوار فاعلين جدد، لعبوا دورًا فى التأثير فى سلوك الدولة، ولا يمكن تجاهله. كما برزت موقفها بتزايد أهمية دور العلاقات العابرة للقوميات Transnational Relations، فى التأثير فى السياسة الخارجية للدولة بطريق مباشر أو غير مباشر، من خلال فرضها قيودًا على سلوك الدول، نتيجة للاعتماد المتبادل، أو من خلال تغيير توجهات سياستها الداخلية.

إلى جانب ذلك، انتقدت الليبرالية – المؤسسية ما انتهت إليه التيارات الواقعية، من أن المؤسسات ليس لها أى تأثير مستقل فى سلوك الدولة، لاعتقادها فى سعى الدول لتكوين مؤسسات مع غيرها من الدول، بهدف الحصول على المكاسب النسبية. حيث جادلت تفسير سلوك الدول، وتشكل توقعاتها. وتستند هذه التيارات على أبعاد غير مادية فى تفسير سلوك الدولة، ترتكزعلى مفهوم النظام (Regime)، والذى يتضمن مكونات هيراركية تتألف من مبادئ ومعايير للسلوك، وقواعد آمرة ظاهرة أو ضمنية، وإجراءات صنع القرار. حيث تحكم هذه المكونات سلوك الفاعلين فى مجال محدد فى إطار العلاقات الدولية، بما يسمح بتقديم تحليل شامل يمكننا من فهم لماذا تذعن الدول للالتزامات التى يفرضها النظام، حتى مع تغير الظروف التى أدت لنشأته.

وبتطور السياسة الدولية، وارتفاع تكاليف استخدام الأداة العسكرية، حتى بالنسبة للدولة المهيمنة على قمة النظام الدولى، طرح جوزيف ناى، أحد مفكرى المدرسة الليبرالية، مفهوم **"القوة الناعمة"**، كشكل آخر للقوة، وقد طرحه من خلال كتابه (Bound to lead) الذى نشر عام ١٩٩٠. وقد عرف نأى القوة الناعمة بأنها "القدرة على جعل الآخرين يريدون النتائج التى تريدها، بالاعتماد على قوة الجاذبية، وإقناع الآخرين، وبدون إرغامهم على فعل ذلك. وحدد ثلاث طرق رئيسية لممارسة التأثير فى الآخرين، هى الإرغام (العصا)، وتقديم حوافز (الجزرة)، والإقناع (القوة الناعمة).

كما حدد ناى ثلاثة مصادر رئيسية للقوة الناعمة، تتمثل فى القيم السياسية للدولة، عندما يتم تطبيقها بمصداقية داخل وخارج الدولة، والسلوك الخارجى للدولة، عندما يراه الآخرون مشروعًا، وثقافة الدولة، عندما تكون جاذبة للآخرين. ويشير ناى إلى بعدين لتلك الثقافة، يعبر عن البعد الأول الثقافة النخبوية، وتتمثل فى التعليم والفن والأدب، ويعبر عن البعد الثانى الثقافة الشعبية، وتتمثل فى الأفلام، والموسيقى، وأنماط المأكل والملبس.

والحديث عن القوة الناعمة، كشكل آخر للقوة مختلف عن القوة الصلبة، يثير تساؤلات من قبيل، هل يمكن للدولة الاكتفاء بممارسة القوة الناعمة، والاستغناء عن استخدام المصادر الصلبة لقوتها، أم أن القوة الصلبة للدولة تؤدى بالضرورة إلى زيادة قوتها الناعمة؟ وهل العكس صحيح أم لا؟.

يجيب ناى على هذه الأسئلة بقوله إن القوة الناعمة لا تعتمد على القوة الصلبة، فبعض الدول تتمتع أحيانًا بثقل سياسى أكبر من وزنها العسكرى أو الاقتصادى، نظرًا لتمدد مفهوم مصلحتها القومية ليشمل قضايا ذات جاذبية، مثل المعونات الاقتصادية، أو حفظ السلام. ولعل رأى ناى يختلف مع رأى هنتجتون، الذى يؤكد فيه أن ممارسة القوة الناعمة تتطلب أساسًا قويًا من أبعاد القوة الصلبة، حيث إن الأيديولوجية والثقافة، كأحد أبعاد القوة، تكون جاذبة فقط،عندما يعتقد أن لها خبرات سابقة فى النجاح فى الممارسة العملية. وعلى الرغم من رفض ناى لتفسير القوة الناعمة، فى ضوء اعتبارات المصادر المادية للقوة، فإنه يجادل بأن تمتع الدولة بوفرة فى مصادر قوتها المادية وغير المادية يجعلها تمتلك درجة أكبر من القوة الناعمة الكامنة بالمقارنة بدولة تعانى نقصًا واضحًا فى هذه المصادر، موضحًا أنه من المهم أن تدرك الدولة أن إمكانية استخدامها لقوتها الصلبة ربما تقوض من فاعلية قوتها الناغمة.

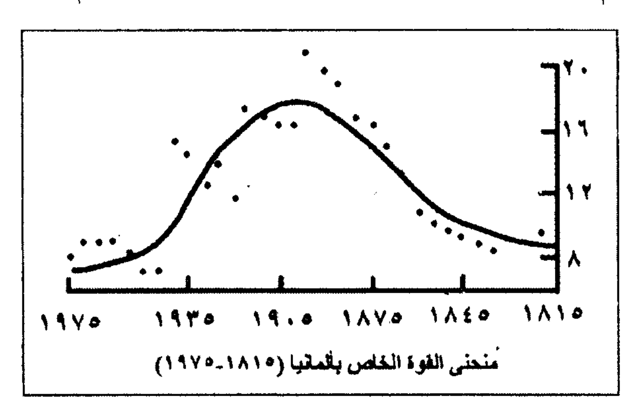
نظرية دورة القوة Power Cycle Theory:

طور هذه النظرية المفكر تشارلز دوران، ويتمثل مضمون هذه النظرية فى أن القوة النسبية للدولة المستقلة ذات السيادة تتغير عبر الفترات الزمنية المختلفة، كنتيجة للتغير فى هيكل وبنية النظام الدولى، بسبب تغير توزيع القوة داخله، حيث تبرز الدولة كقوة عظمى، ثم تتدهور قوتها، حتى تصل إلى حدها الأدنى. ومن ثم، فإن قوة كل دولة

داخل النظام الدولى هى محل مراجعة. ومثال على ذلك تنامى قوة مملكة بريطانيا كقوة عظمى أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم تراجع قوتها بعد الحرب العالمية الثانية، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بديلة لها.

وتسعى هذه النظرية إلى فهم التحولات الهيكلية التى تطرأ على قوة الدولة، باعتبارها الفاعل الدولى الرئيسى، وتفترض أن هذه الدولة شيء نسبى دائم الحركة والتغير. ويعد التغير فى قوة الدولة محددًا رئيسيًا لسباق السياسة الخارجية الخاص بها.

ويمكن تمثيل ذلك التغير فى قوة الدولة على منحنى هندسى يصعد أحيانًا، ويهبط أحيانًا أخرى، وترتكز بعض النقاط الحرجة (Critical Points) على هذا المنحنى، بحيث تمثل العوامل أو المعايير التى على أساسها تتغير القوة النسبية للدولة، والتى حددها دوران وبارسونز بما تمتلكه الدولة من مصادر الطاقة، والحديد، والمعادن، والقوات المسلحة، والسكان، ودرجة المدنية، حيث إن تغير إحدى تلك النقاط الحرجة قد تمتلك دوافع معينة لتكوين أو الانضمام لتحالف معين لمعالجة الخلل الحادث لقوتها ودورها فى النظام الدولى، بما يتضمن حمايتها ضد التهديدات بعدم الاستقرار فى قوتها.



منحنى القوة الخاص بألمانيا (١٨١٥-١٩٧٥)

المصدر:

- Chartes F. Doran, "Confronting the Principles of the Power Cycle" (Hanging Systems Structure, Expectaigan Press, 2000).
- Dylan Kissane, "Curves, Conflict, and Critical Points: Rethinking Power Cycle Theory for the Twenty First Centory", Working Paper number 9, Centro Argentino de Estudios Internationales CAEI, October, 2005.

وعلى الرغم من أن قوة الاقناع والجاذبية، التى تعبر عنها القوة الناعمة، ربما تكون أفضل من الإكراه، الذى تعبر عنه القوة العسكرية، فإن هناك كثيرًا من الانتقادات التى وجهت لمفهوم القوة الناعمة، تدور فى مجملها حول عدم جدية المفهوم والقيود الواردة على استخدامه فى الممارسة العملية، فضلاً عن تلك المشكلات المتعلقة بقياس القوة الناعمة. كما جادل بعض المحللين المنتمين إلى المدرسة الواقعية، مثل ستيفن والت، بأن القوة الناعمة غير موجودة أصلاً، وأن القوة العسكرية لا تزال تمثل البعد الرئيسى فى قوة الدولة.

بينما يرى البعض الآخر أن هناك فجوة بين المفهوم من الناحية النظرية وتطبيقه فى الواقع العملى. فبدلاً من التمهيد لقبول التعددية الثقافية، فإن المهتمين بتفعيل القوة الناعمة عملوا على أن تكون داعمة للقيادة الأمريكية للعالم، خاصة أن ناى، فى كتابه السابق الإشارة إليه، تحدث عن أهمية اعتماد الولايات المتحدة على القوة الناعمة، من أجل تدعيم دورها فى العالم. ولعل هذه الانتقادات هى ما جعلت ناى يرى، فيما بعد، أهمية الربط بين عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة، فى إطار ما أطلق عليه القوة الذكية.

ونخلص مما سبق إلى القول إن مفهوم القوة من المنظور الليبرالى أكثر تعقيدًا وأكثر صعوبة فى التحديد والقياس، مقارنة بالمنظورالواقعى، وإن التغيرات فى مفهوم القوة تدخل فى إطار محاولات تطوير استخدامه،أكثر من كونها اجتهادات تجديدية تتعلق بالقواعد الحاكمة له.

ثالثًا: القوة الافتراضية.. شكل جديد للقوة

شهد القرن العشرين ثورة معلوماتية، كان لها انعكاساتها على مسار السياسة الدولية، حيث أفرزت تلك الثورة ثلاثة عناصر أساسية، هى المعلومات، والفضاء الإلكترونى Cyberspace، والطابع الرقمى Digital. ويمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد لتأثيرات الثورة المعلوماتية فى السياسة الدولية.

يتمثل **البُعد الأول** فى تشكل شكل جديد للقوة وهو القوة الافتراضية، ويعرفها جوزيف ناى بأنها "القدرة على الحصول على النتائج المرجوة، من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة إكترونيًا بالميدان المعلوماتى Cyber، أى أنها القدرة على

استخدام الفضاء الإلكترونى لخلق مزايا، وللتأثير فى الأحداث فى البيئات الواقعية الأخرى، وعبر أدوات إلكترونية. ويشير ناى إلى أن القوة المعلوماتية الافتراضية يمكن أن تستخدم للحصول على النتائج المرجوة باستخدام الوسائل الإلكترونية.

وارتباطًا بهذا التعريف، يمكن القول إن بعض الدارسين يتحدثون عما يطلق عليه الدولة الافتراضية، كتعبير عن كيان وزنه الافتراضى أكبر من وزنه الحقيقى، كأن تتمتع دولة ما بثقل سياسى، أو تمارس دورا على المسرح السياسى، يفوق الإمكانات الفعلية لكل من قوتها الصلبة والناعمة . وربما يكون النموذج القطرى خير مثال على تلك الدولة الافتراضية، حيث بنى دورها، سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى، استنادًا إلى ما تتمتع به من قوة افتراضية .

بالإضافة إلى ذلك، ترتب على هذا الشكل الجديد للقوة تعدد شكل علاقات القوى، فأصبح هناك ما يسمى بعلاقات القوى الافتراضية، كما تعدد الفاعلون وقوتهم النسبية. وقد حدد ناى ثلاثة أنواع للفاعلين، تشمل الحكومات، والشركات التى تمتلك بنية تحتية ضخمة فى المجال المعلوماتى، والأفراد. ويعكس تعدد الفاعلين فى الميدان المعلوماتى مدى انتشار القوة فيه. ويجادل ناى بأن انتشار القوة فى الميدان المعلوماتى لا يعنى التساوى بين هؤلاء الفاعلين فى القوة . فالدولة لا تزال الفاعل الرئيسى، إلا أن انتشار القوة فى الميدان المعلوماتى يعنى إضفاء مزيد من القوة على دور الفاعلين من غير الدول.

ويتمثل **البُعد الثانى** فى تغير أدوات شن الحروب، حيث أصبح الفضاء الإلكترونى يستخدم للقيام بحروب غير تقليدية، عبر هجمات الإرهاب الإلكترونى، وإطلاق فيروسات الحاسب، والتجسس الإلكترونى، وعن طريق الاختراق المباشر لشبكة المعلومات، مما أدى إلى ظهور مصادر جديدة غير تقليدية للتهديدات. وقد حصر ناى مصادر التهديد فى عصر المعلومات فى أربعة تهديدات، تتمثل فى التخريب الاقتصادى، والجريمة، والحرب الإلكترونية، والإرهاب الإلكترونى. ويجادل ناى بأن تأثير هذه التهديدات كبير فى القوة الصلبة للدولة، خاصة أن الردع أكثر صعوبة فى المجال الكترونى، مقارنة بالمجالات الأخرى.

ويتعلق **البُعد الثالث** بالانتشار العنكبوتى للقوة، حيث أوجدت الثورة المعلوماتية مزايا متباينة بين دول العالم، من حيث قدرتها على إنتاج المعلومات، فى الوقت الذى

أصبحت فيه المعلومات مصدرًا مهمًا من مصادر القوة فى السياسة العالمية، حيث يقول ناى: "إنه فى عصر المعلومات، تكون الغلبة للدولة، أو الجهة التى تمتلك الرواية الأفضل للوقائع".

كما تشير الدراسات إلى هبوط تكاليف إنشاء ومعالجة والبحث عن المعلومات بكافة أشكالها، وهذا يعنى أن السياسة العالمية لم تعد مجالا خاصا بالحكومات. فمع هبوط تكاليف الحواسب والاتصالات، انخفضت الحواجز، وبالتالى أصبح فى وسع الأفراد والمنظمات غير الحكومية والشركات أن يلعبوا دورًا مباشرًا فى السياسة الدولية. كما أن انتشار المعلومات يعنى أن القوة سوف تكون موزعة على نطاق واسع، وما يرتبط بذلك من تقلص احتكار البيروقراطية التقليدية. كما أن السرعة التى يتسم بها عصر الإنترنت تعنى أن كل الحكومات لن تتمكن إلا من فرض قدر "محدود" من السيطرة على أجندتها.

وتُعد الثورات العربية دليلا فعليا على صحة ذلك. فتدفق المعلومات وسرعة التنسيق فيما بين قوى الثورة، عبر التويتر والفيسبوك، كان من عوامل نجاح هذه الثورات. وفى ذلك، يقول ناى "إن انخفاض تكاليف التكنولوجيا ساعد على تدفق غير عادى للمعلومات فى دول مثل مصر، التى شهدت نموطبقة متوسطة تمكنت من التكنولوجيا الجديدة التى سمحت بالتنسيق فيما بين أعضائها. فالثورات ليست ثورة تويتر، ولكن الثورة المعلوماتية هى التى ساعدت على تمكين التويتر والفيس بوك. فصحيح أن الثورة ربما ترجع إلى عوامل داخلية، ولكن التوقيت، وسرعة وتيرة الثورة التى يعزوها بعض المتابعين إلى تويتر، فاجأ القوى الخارجية، بما فى ذلك الولايات المتحدة.

وحول العلاقة بين القوة الافتراضية، والأشكال الأخرى للقوة، طور ناى نموذجًا يجمع بين القوة الافتراضية، والقوة الصلبة، والقوة الناعمة، فى إطار علاقة ارتباطية يتم من خلالها استخدام آليات معلوماتية ومادية، لتوليد قوة صلبة أو ناعمة داخل الفضاء الإلكترونى Intra Cyber Space، أو خارج الفضاء الإلكترونى Extra Cyber Space .

إن الثورة المعلوماتية قد أفرزت القوة الافتراضية، كشكل جديد من أشكال القوة، وهذه القوة الافتراضية لها تأثيرها فى علاقات القوى على مستوى السياسة الدولية. فمن ناحية، أدت إلى توزيع القوة بين عدد أكبر من الفاعلين، مما جعل قدرة الدولة على

السيطرة على هذا الميدان موضع شك، مقارنة بالمجالات الأخرى للقوة. ومن ناحية أخرى، جعلت القوة الافتراضية الفاعلين الأصغر فى السياسة الدولية لديهم قدرة أكبر على ممارسة كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة، عبر الفضاء الإلكترونى، وهو ما يعنى تغيرا فى علاقات القوى فى السياسة الدولية.

خاتمة

إن مفهوم القوة من المفاهيم الخلافية التى تتسم بالتعقيد، ولا يرجع ذلك فقط إلى تعدد أبعاد القوة والتطور فى أشكالها، ولكن أيضًا إلى تعقد القضايا المرتبطة بها، وتباين مصادر التهديد فى السياسة الدولية، وتجاوزها حدود الدولة القومية، هذا فضلاً عن تعدد الفاعلين وانتشار القوة.

إن تحولات القوة بين الدول، خاصة فى ظل عصر المعلومات، فتحت مجالاً لتأثير الدول الصغيرة على مسرح السياسة الدولية، تعجز النظريات التقليدية عن تفسيره، إما لأنها قاصرة أو قديمة، وهو ما يحتاج إلى أدبيات جديدة تعطى اهتمامًا أكبر لدراسة وتحليل السياسة الخارجية لتلك الدول. كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد النظرى، لدراسة الأبعاد المختلفة لمفهوم القوة بشكل تكاملى، ودون الاعتقاد بأن كل يعد بالضرورة مناقضًا للآخر، خاصة أن الواقع يشير إلى تداخل تلك الأبعاد فى الممارسة العملية. ولعل حقل العلاقات الدولية قد بدأ يشهد باكورة هذا الإنتاج بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، والذى أعاد مفهوم القوة إلى بؤرة الاهتمام.

القسم الرابع

إسهامات شتى عن الدبلوماسى والدبلوماسية

- هوية الدبلوماسى (أ.د. بطرس بطرس غالى)

مقتطفات من:

- الموسوعة السياسية المعاصرة (السفير د. أحمد مختار الجمال)
- فى بناء الدبلوماسى المعاصر (السفير د. السيد أمين شلبى)
- الدبلوماسيون مغتربون أيضًا (السفير د. مصطفى عبد العزيز مرسى)
- الدبلوماسية العربية وحل الأزمات (السفير الأخضر الإبراهيمى)
- الدبلوماسية العربية فى عالم متغير (السفير عبد الرحمن بن حمد العطية)
- السياسة الخارجية: مقدمات ومبادئ (السفير سليمان ماجد الشاهين)
- السياسة الخـارجـية فى الجمهـورية الثانية (مصر)

(د. محمد عبدالعظيم الشيمى)

"إن الدبلوماسية وكتابة التقارير السياسية تتسم فى جانب منها بسمة الفن لأنها تتطلب مواهب طبيعية خاصة، لا تكتسب بالتحصيل والتدريب فقط لأنها مواهب تولد... وتتميز بحـدة الذكـاء وسرعة البديهة وقوة الملاحظة حسب تعريف "السفير محمود قاسم" ومع أهمية الفقرة السابقة، فإننا نعتقد أن وسائل التدريب تلعب دورًا لا يقل أهمية فى صقل مواهب الدبلوماسية وقدراتهم الذاتية وملكاتهم الخاصة.

ولذا رأينا فى القسم الأخير من هذا الكتاب أن نستحث القارئ على المزيد من القراءات المفيدة وذات الصلة بموضوعنا الأساسى، وهو كتابة التقارير. وقد تم اختيار مقتطفات بتصرف لعدد من المقالات التى تتناول جانب أو آخر من السياسات الإقليمية والدولية تحت ما يمكن أن نسميه "اخترنا لك"، آملين أن يحقق ذلك الهدف المنشود وهو توسيع دوائر الاطلاع والحث على المزيد من القراءة السياسية والدبلوماسية المفيدة.

هوية الدبلوماسى(*)

د. بطرس بطرس غالى(**)

المشكلة الأساسية التى تواجه الدبلوماسى هى أن يحافظ على هويته وانتمائه إلى بلده وألا يؤدى عمله لعدة سنوات فى الخارج إلى أن يبتعد عن واقع بلده وأن يفقده جذوره العميقة.

فهو يمثل وطنه ومجتمعه لدى مجتمعات أخرى، ومطلوب منه فى نفس الوقت أن يندمج فى هذه المجتمعات مع المحافظة على قيم ومثل مجتمعه.

- عليه أن يتطور مع العلم والتكنولوجيا الحديثة مع حرصه على التقاليد.
- عليه أن يستوعب ويتبين جميع أساليب الدبلوماسية الحديثة وأن يحافظ على الأصول المرعية والقواعد المراسمية.
- عليه أن يتبحر فى علوم السياسة دون أن يهمل العلوم الاقتصادية بل عليه أن يضع السياسة فى خدمة الاقتصاد وفى خدمة التقدم والتنمية والرخاء.
- عليه أن يوجه نظره إلى المستقبل وأن يتوقع أحداثه، ويخطط لها دون أن ينسى الماضى و دروس التاريخ.

(*) نشرت فى مجلة "الدبلوماسي" المصرية، الموسوعة السياسية المعاصرة.

(**) الأمين العام السابق للأمم المتحدة ورئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان سابقًا.

- الدبلوماسى يعمل تحت الأضواء وينظر إليه أنه يمضى وقته فى حفلات الاستقبال وقاعات الدعوات ويحسد على أنه يمضى وقته بين طوكيو ولندن وباريس ونيويورك تعد على أصابع اليد الواحدة، وأن العمل الجاد والشاق يتطلب منه السهر ليالى فى مكاتب السفارة.

إن الدبلوماسى يخدم ويضحى ويتفانى فى العمل من أجل رفعة وطنه ومصلحة بلده وتقدم ورفاهية شعبه.

الموسوعة السياسية المعاصرة

(الحلقة التاسعة)(*)

السفير د. أحمد مختار الجمال(**)

الدبلوماسية Diplomacy

هناك عدة تعريفات لمصطلح الدبلوماسية، فعلى الرغم من أن المنظرين للدبلوماسية وفقهاءها يصرون على أن الدقة هى عنصر مفتاح ورئيسى فى إدارة الشئون الدولية، إلا أنه من الغريب أن كلمة "الدبلوماسية" غير دقيقة وتحتمل معانى مختلفة تمامًا. فللدبلوماسية ستة معان أو مجموعة معان على الأقل. فأصل الكلمة هو "دبلوما Diploma" وهى ورقة مطوية أو خطاب توصية أو وثيقة أو مستند، ومن ثم مضمون الوثيقة. ويمكن أن تعنى الدبلوماسية إدارة السياسة الخارجية، وهذه مسألة شاملة وفضفاضة وتضم كل مناحى الانطباع أو التأثير الذى تمارسه دولة على دولة أخرى ومنها الالتجاء إلى استخدام القوة. وقد تعنى الدبلوماسية إدارة العلاقات الدولية بالمفاوضات وهذا التعريف يضيق من نطاق معنى الدبلوماسية، على أساس أنه مختلف عن استخدام الذكاء والبصيرة وسعة الحيلة فى العلاقات الرسمية بين حكومات الدول

(*) مجلة "شئون عربية" الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة- العدد رقم ١٣٨ صيف ٢٠٠٩.
(**) مفكر ودبلوماسى مصرى سابق.

المستقلة، وفى الوقت نفسه فإن التعريف يوسع من معنى الدبلوماسية بأن يقدم مفهوم الإدارة، ومن ثم التعامل مع تداعيات الجانب الدولى للشئون القومية بوجه عام.

ويمكن أن تعنى الدبلوماسية الطريقة التى تدار بها العلاقات الدولية من الخدمات الدبلوماسية المحترفة، وهذا مفهوم فنى ومحدود. والدبلوماسية أيضا هى استخدام الذكاء والبصيرة وسعة الحيلة فى العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة. ولكن هذا التعريف على الرغم من أن صاحبه هو البريطانى الشهير"سير ارنست ساتو" الحجة فى الدبلوماسية، لا يمكن اعتباره تعريفًا دقيقًا للانطباع الكلى الذى تتركه دولة على الدول الأخرى، وهو ما يتصل بإدارة العلاقات الدولية.إلا أن الدبلوماسية قد تعنى أيضًا فن أو مهارة الدبلوماسى وقدرته على المراوغة والإلهاء بكل كياسة وشياكة وجاذبية.

وجوهر العمل الدبلوماسى يكمن فى الدعوة (advocacy). ففى أى مجال يتفاعل فيه الناس تحتل الدعوة قلب التفاعل كما يقول الدبلوماسى المحنك "سير بيتر مارشال". وتصنف الدبلوماسية على أنها أعلى شكلاً للإقناع.فالانطباع الذى يتركه شخص على شخص آخر هو حاصل مجموع عدة عوامل، ثقافية وأخلاقية وشخصية ومادية. وهذا الخليط يرجع جزء منه إلى الطبيعة والجزء الآخر إلى الفن.فالدعوة فى حالة الدبلوماسى لابد أن تتحول إلى نصوص تستخدم شفويًا أو كتابة.

الدبلوماسى Diplomat

العمل الرئيسى والأساسى للدبلوماسى هو عندما يعين فى الخارج فى وظيفة دبلوماسية فى سفارة أو بعثة دائمة بالأمم المتحدة، وفى بعض وزارات الخارجية يمكن للدبلوماسى أن يعين فى وظيفة قنصلية سواء فى القسم القنصلى فى سفارة (فى العاصمة) أو فى قنصلية أو قنصلية والسلك القنصلى، بمعنى أن الملحق الدبلوماسى يرقى حتى درجة سفير ويمكن أن يختار مساعدًا لوزير للخارجية.

والدبلوماسى الحديث يجب أن تكون لديه معرفة عميقة وفهم كامل للمشكلات الدولية العالمية.ولابد من قدرات خارقة حتى يمكن لأى شخص أن يلم بكل تفاصيل هذه القضايا العالمية؛ ولهذا يجب على الدبلوماسى أن يكون صورة واضحة للموقف الدولى، وأن يحلله بشكل سليم، وأن يكون له حكمه عليه.فلا يجب أن يقنع

الدبلوماسى بفهم العلاقات الثنائية فقط، لأن الدول الآن تقوم على الاعتماد المتبادل والتفاعل فيما بينها أكثر مما كان يحدث فى الماضى بسبب انتشار مفهوم العولمة. والسفراء يتغلبون على تقدم الاتصالات وانتقال أنباء الأحداث بسرعة البرق، بألا يكتفوا بالإبلاغ عن الأحداث التى تقع فى دوائر عملهم، ولكن لابد أيضًا أن يقترحوا على وزراء خارجيتهم كيف يجب أن تكون التعليمات الصادرة إليهم (إلى السفراء) بشأنها. ولأن السفير موجود فى الموقع ويعرف القضايا والمشكلات على حقيقتها لأنه يعايشها، ويعرف ما يمكن تحقيقه بشأنها، فإن نفوذه أصبح أقوى لدى وزارة الخارجية بكثير من سفير أيام زمان التى كانت فيها وسائل الاتصالات بطيئة.

وحتى يؤدى الدبلوماسى واجباته على أفضل وجه لابد أن يكون فى وضع يجيب فيه على ثلاثة أسئلة. من؟ ومتى؟ وماذا؟ ومعنى هذه الأسئلة أن الدبلوماسى الذى يواجه أى تحرك سياسى لابد فى ظل أى ظروف أن يكون قادرًا على أن يبلغ حكومته عمن اتخذ قرارًا ما وموعد صدوره وماذا كان محتواه.

وقد ظهرت مجموعة معقدة من القضايا مثل البيئة والسكان والعلوم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمخدرات وقانون البحار والطاقة النووية والقرصنة البحرية والإرهاب الدولى والمجاعات والأزمات المالية الدولية، وهى قضايا على قدر كبير من الأهمية ولكنها لم تكن موجودة بهذا الشكل منذ ربع قرن، وعلى الدبلوماسى اليوم أن يلم بها إلمامًا كاملاً بكل تفاصيلها وتداعياتها. ومعنى هذا أننا اليوم فى حاجة إلى دبلوماسيين يختلفون تمامًا عن الدبلوماسيين الذين كان عملهم يقتصر على الأشكال التقليدية للعلاقات الدولية.

والدور الجديد للدبلوماسى يتطلب منه أن يقوم بإجراء أنواع جديدة من الاتصالات، ليس فقط مع الدوائر الرسمية، ولكن أيضًا مع الجماعات والمنظمات غير الحكومية فى المجتمع وخاصة مع وسائل الإعلام. وبهذا يمكن للدبلوماسى أن يستمر فى نقل الرسائل ولكنه ينقلها هنا لملايين الناس.

ومن الضرورى أن يكون لدى الدبلوماسى المقدرة على استيعاب وتفهم هموم ومشكلات الدولة المعتمد لديها، وليس المقصود هنا التعاطف معها Sympathy وإنما البحث عن وسائل لقيام دولته بالتخفيف من هذه الهموم لما لذلك من أثر بالغ فى القرارات

السياسية التى يمكن أن تتخذها هذه الدولة لصالح الدولة التى يمثلها الدبلوماسى. مثال ذلك ما يمكن أن تقوم به دولة المصب لنهر كبير من مساعدة دول المنبع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما يمكن أن يكون لذلك من آثار إيجابية فى التعاون الفعال وتذليل العقبات وإزالة الاحتقان وتهدئة الخواطر، فضلاً عن إفشال أى مخططات خبيثة لدول معادية من خارج المنطقة. وفيما يلى بعض المصطلحات ذات العلاقة:

المهارات الدبلوماسية Diplomatic Skills

من أهم المهارات الدبلوماسية التى لابد للدبلوماسى السلكى Career Diplomat أن يكتسبها هى أولاً: أن يعرف كل شىء عن الدبلوماسية : تاريخها ومصطلحاتها وإنجازاتها وشخصياتها البارزة وأدواتها وكيفية استخدام هذه الأدوات والتحلى بالصفات الشخصية التى تميز البلوماسى عن أى موظف عام آخر بالدولة. ومن الملاحظ أن جميع الدبلوماسيين من دول العالم يشتركون فى صفات مشتركة ويتصرفون طبقًا لبروتوكول واحد وإتيكيت واحد والخروج عن ذلك يثير الامتعاض والتأفف فيما بينهم. ويتضح ذلك من تعليقاتهم الهامسة اللاذعة على التصرفات غير الدبلوماسية لبعض السفراء غير السلكيين المعينين سياسيًا. فالدبلوماسيون يتصرفون ويتعايشون كأنهم أقارب تربوا معًا وتلقوا نفس النشأة ونفس التدريب. وهو فعلاً ما يحدث على أرض الواقع، فهناك علاقات وثيقة ومتنوعة بين وزارات الخارجية فى العالم بشأن التدريب الدبلوماسى، وتجمع المعاهد الدبلوماسية والأكاديميات الدبلوماسية رابطة عالمية منظمة، وهم يجتمعون سنويًا فى عاصمة إحدى الدول ويتبادلون الخبرات والزيارات الميدانية والتدريبية كأنهم أسرة واحدة أو موظفون فى شركة متعددة الجنسيات. وتتحقق فائد كثيرة من هذه الرابطة وتنعكس على ارتفاع الأداء الدبلوماسى وتوثيق العلاقات بين دبلوماسيى العالم.

ولكن الدبلوماسى الحديث وهو ما يهمنا الآن، لابد أن يكون متشعب المعرفة Ploymath. فإلى جانب المهارات التقليدية المتعلقة بالتفاوض والفضائل المتوارثة (بأن يكون مؤدبًا ومهذبًا ومجاملاً ولماحًا وسريع البديهة ومثقفًا ومطلعًا على مجريات الأمور أولاً بأول ومحللاً لها)، يجب أن يكتسب الدبلوماسى الحديث القدرة على التحكم فى

النفس وضبط الأعصاب فى المواقف الحرجة وعدم السماح لنفسه بأن ينفجر غاضبًا مهما كانت الأسباب. وهناك أساليب هادئة للتعبير عن الغضب وهى أشد قسوة وفاعلية من الصراخ.

كما لابد للدبلوماسى أن يكتسب أيضًا فهمًا جيدًا للخبرات التى اكتسبها أولئك الذين سبقوه، وأن يراقب الأقدم منهم فى المهنة وكيف يتصرفون ليتعلم منهم، وأن يتابع ويتفهم المستجدات والمستحدثات التى لم تكن متوفرة فى الماضى، ولا يستنكف أن يحسن من مستواه دائمًا ويطور من قدراته باستمرار، ويطلع على كل ماهو جديد ويختار ما يصلح له.

ومن المهارات الدبلوماسية المهمة التى يجب أن يتحلى بها الدبلوماسي: سعة الأفق والانفتاح على تعدد الثقافات والقدرة على استيعابها.وعلى الرغم من أنه من أولى واجبات الدبلوماسى أن يدافع عن مصالح بلاده، إلا أنه لا يجب أن يتبع نفس الأساليب ضيقة الأفق التى نجدها فيمن لا يقتضى عمله التمرس بالعلاقات الدولية. فالدبلوماسى يجب أن يكون وطنيًا عاشقًا لوطنه بلا جدال، ولكنه يجب أن يعى طول الوقت أن أية دولة هى جزء من نظام دولى وأن مستقبل العالم يتوقف على إعمال هذا النظام بقدر من التسامح وليس التعصب الأعمى أو النظرة الضيقة للأمور.

وفن الاتصال الذى يجب أن يجيده الدبلوماسى ينبغى أن يقوم على الأخذ والعطاء. فالدبلوماسى الذى يغالى فى الحذر والتوجس، والذى يريد أن يحصل على معلومات دون أن يعطى شيئًا، لا يمكن أن يحقق النجاح المنشود.فلابد للدبلوماسى أن يكون من الفطنة بحيث يعطى القدر المسموح به من المعلومات عما يتم فى بلده وما تطمح فى تحقيقه ولا يدخل فى باب الأسرار ولكنه يستخدم بذلك مدخلاً طيبًا للتفاعل مع الغير.ومسموح للدبلوماسى أحيانًا أن يستخدم معلومات عن بلاد أخرى لمقايضتها بمعلومات يريد الحصول عليها، فى نطاق ما تسمح به الدبلوماسية.فالدبلوماسية لها أساليبها العلنية الفعالة التى تختلف عن أساليب المخابرات السرية ولا تقل عنها أهمية، لأنها فى النهاية تضىء اللوحة وتكمل الصورة وتوضحها لمتخذ القرار.

من الصعب التعميم بالقول بأن الدبلوماسيين هم فقط منفذون للسياسة الخارجية رئاسة الدولة بحكم سلطاتها التى خولها له الدستور وترسلها إلى وزارة الخارجية لتنفيذها.هذا صحيح إلى حد ما وكيفية التنفيذ الجيد أمر مهم، ولكنه ليس كل الحقيقة. فما يحصل عليه الدبلوماسيون من معلومات وما يقدمونه من تحليلات ورؤى وتفسير للأحداث من مواقعهم وما يقومون به من اتصالات وما يحصلون عليه من معلومات وما يقدمونه من اقتراحات إنما تساعد على تشكيل السياسة الخارجية وتربطها بالدبلوماسية التى هى ذراعها التنفيذى المفكر المبدع. هذا بالإضافة إلى ما يقوم به الدبلوماسيون من تنفيذ لهذه السياسة بعد إقرارها على أعلى مستوى .وإلا ما فائدة المبالغ الطائلة التى تصرف على السلك الدبلوماسى إذا كانت كل مهمته تنفيذية فقط؟

فى بناء الدبلوماسى المعاصر(*)

السفير د. السيد أمين شلبى(**)

أصبح من الصور المرتبطة بالدبلوماسية وعبر تاريخها وكل مراحل تطورها أن المبعوث الدبلوماسى والذى هو أداة الدبلوماسية فى تحقيق غاياتها، هو وجه البلد والمجتمع الذى أوفده ليمثله ويعبر عنه ويتحدث باسمه. لذلك فإن خصائص هذا المبعوث بكل مكوناتها الشكلى والموضوعى، ابتداء من مظهره وسلوكه وتصرفاته الضرورية وتعامله مع المجتمع الذى يعمل بينه حتى مستوى إدارته لعلاقات بلاده مع الدولة المعتمد لديها وما تطلبه هذا من حكمة وترو وثقافة وتكامل فى شخصيته، هذه الخصائص مجتمعة تسهم فى تشكيل صورة البلد والمجتمع الذى يمثله المبعوث ويحكم بها عليه وإذا ما أضفنا إلى ذلك خطورة ودقة ما يقوم به المبعوث الدبلوماسى والأمور التى يعالجها والتى يمكن أن تمس مصالح حيوية لبلده وعلاقاتها مع الدول وخاصة فى أوقات التوتر والأزمات، وبشكل أخص بعد أن اتسعت وتشعبت نطاق المسائل والقضايا التى يتعرض لها الدبلوماسى وأصبحت من اهتماماته اليومية، فإننا نستطيع أن ندرك الأهمية التى تعلقها الدول على اختيار ممثليها ومبعوثيها فى الخارج وضمان امتلاكهم للخصائص والمؤهلات الشخصية والموضوعية التى تتفق وخطورة الرسالة التى يقومون بها. وقد حدد هارولد نيكلسون سبع فضائل يجب أن يعمل بها

(*) نشر هذا المقال فى مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد رقم ١٥٢، إبريل ٢٠٠٣.

(**) مفكر وسفير مصرى سابق والمدير التنفيذى الحالى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.

الدبلوماسى وخاصة فى عملية التفاوض: الصدق، الدقة، الهدوء، التواضع والمزاج الحسن، الصبر والولاء. وقد فصل هذه الخصائص بقوله أنه يجب أن يكون جيدًا فى اللغات ويجب أن يدرك أن الأجانب ينظر إليهم دائما بعين الشك؛ ولذلك عليه أن يخفى دهاءه ويبدو كرجل لطيف ينتمى إلى العالم ويجب أن يكون مضيافًا ويوظف طاهيًا ممتازًا ويجب أن يكون بطبيعته رجلا صبورًا مستعدًا لأن يطيل المفاوضات وأن يتقن الفن الدقيق للمماطلة ويجب أن يكون رابط الجأش، قادرا على أن يستقبل الأخبار السيئة دون أن يظهر عدم السرور، وأن يسمع بنفسه الذم فيه وإساءة النقل عنه دون أن يبدى أدنى انفعال وأن تكون حياته الخاصة غاية فى الزهد حتى لا يعطى أى فرصة لأعدائه لنشر الفضائح عنه ويجب أن يكون متسامحًا مع جهل وحماقة حكومته، وأن يعلم كيف يلطف من حدة التعليمات التى يتلقاها. وأخيرًا يجب عليه أن يعلم أن الانتصارات الدبلوماسية العلنية تترك وراءها مشاعر من المهانة ورغبة فى الانتقام وأن أى مفاوض جيد لا يجب أبدًا أن يهدد أو يستأسد أو يعنف. ويجتهد مؤرخو الدبلوماسية فى تفصيل هذه الخصائص ويوردون فى هذا مجموعة من الصفات العملية التى يجب أن توجه الدبلوماسى وهو يعمل وأن يسترشد بها فى مختلف جوانب تعامله مع البيئة الرسمية والاجتماعية التى يعمل فيها، كما يوردون مجموعة من قواعد السلوك والتى قد تبدو أنها تندرج فى نطاق المثل، ولكن فى تأملها سنجد أنها فى نهاية الأمر تمثل متطلبات (Prerequisite) إذا ما أراد الممثل الدبلوماسى أن يكون تمثيله كفؤا ومشرفًا حقًا ففيما يتعلق بالمجموعة الأولى من الصفات العامة يوضح من يؤكدون عليها من بينها:

ـ إن المتطلبات المهمة للدبلوماسى دراسته للتاريخ وقراءاته لمذكرات الزعماء والقادة والدبلوماسيين الكبار وتمثل تجاربهم وأن يكون على وعى بالقوى الحقيقية والمؤثرة فى البلد التى يعمل فيها، واجادة للغات الأساسية فى عصره إذ أنها مدخله للمعلومات والاتصالات وما يكمل هذا على الجانب الاجتماعى هو استعداد وقدرة الدبلوماسى على أن يكون مضيفًا محببًا وجذابًا وكريمًا وثمة قول حقيقى أن الطاهى الجيد هو غالبًا أداة ممتازة للتوفيق بين الناس (Excellent Conciliator).

– وباعتبار أن الدبلوماسى هو عيون وآذان وفم وربما أنف حكومته؛ لذلك كلما كان دائم الحضور فى المجتمعات والحفلات واللقاءات كلما كان قادرًا على التقاط المعلومات

وتصبح الحفلات الاجتماعية التى يقيمها ضرورية فى جعل الرسميين الذين يقابلهم فى مكاتبهم أكثر انفتاحًا وإقبالاً عليه مما لو اقتصر لقاؤه لهم على مكاتبهم فقط.

ـ والدبلوماسى يجب أن يكون واسع الحيلة وذكيًا وواضحًا وإن كان له ميل إلى الخطابة فيجب أن يكون مختصرًا ومن الأفضل وخاصة فى المناسبات الاجتماعية أن يقتصر حديثه على الجوانب العامة والاجتماعية دون التوغل فى القضايا السياسية.

ـ والدبلوماسى لا يجب فقط أن يكون موهوبًا بالذكاء الحاد بل يجب أن يكون عليماً بالأمور بشكل واسع، وإذا كان عليه أن يراقب وأن يرى، فإن عليه أن يعرف الكثير حول النشاط الإنسانى فى المجتمع الذى يعمل فيه ومؤسساته وعلى خلفية تاريخية واسعة عنه.

ـ والمبعوث الدبلوماسى ليس عليه فقط أن يمتلك الطاقة وأن يتعلم بسرعة وأن يكيف نفسه عقليًا للمواقف الجيدة وإنما كذلك أن يمتلك قدرًا غير عادى من الحكم والتقدير السليم الذى يقترن بالخيال الخلاق وبعد النظر والقدرة على التنبؤ وبحدة الإدراك ـ (Perceptiveness) والتى تدعى أحيانًا بالحاسة السياسية (Political Sense).

ـ باعتبار أن مهام المبعوث الدبلوماسى الأساسية هى أن يبعث بالمعلومات والتقييمات إلى دولته مقرونة بتقديراته التى ستعتمد عليها دولته فى سياستها وقراراتها، لذلك فإن من الأهمية أن يكون موضوعيًا وأن يقول الحقيقة كما يراها أيا كانت غير سارة، حتى لو تعارضت مع فرصه فى الترقى ونيل رضا رؤسائه، وقد تثبت الأيام خطأ تقديراته، إلا أنه يكفى أنه كان أمينًا.

ـ ورغم أن على الدبلوماسى فى حواراته وأحاديثه أن يبدى رأيه ويقدم معلوماته فى موضوع الحديث إلا أن عليه أيضا أن يقول القليل فى الوقت الذى يأخذ أكثر مما يعطى وأن يكون مقتصرا فى استخدام النفى الصريح (Flat Negative) وكما يقول المثل القديم: حين يقول الدبلوماسى نعم فإنه يعنى ربما وحين يقول ربما فإنه لا يعنى لا وحين يقول لا فإنه ليس دبلوماسيًا.

إلى جانب هذه الخصائص العامة يتضمن الأدب الدبلوماسى الذى تعرض لخصائص الدبلوماسى وما يجب أن يتوفر فيه مادة واسعة يمكن تلخيصها فى خمسة متطلبات رئيسية:

١ - أن يكون لدى الدبلوماسى فهم واضح للموقف الذى يتعامل معه وحساسية للقوى التى تؤثر فيه كما يجب أن يكون لديه الوضوح حول هدفه والمعانى والمتضمنات النهائية وخاصة فيما يتعلق بأهدافه البعيدة ثم أن يمتلك فهما واضحا لوجهات نظر ومصالح وأهداف الدولة الأخرى. فإذا افتقد الدبلوماسى هذا التفهم فإنه بذلك يقطع خطوط وإمكانية معالجة هذا الموقف وبشكل يلبى مصالح دولته والدولة الأخرى. وهذه التبادلية فى المصالح (Mutuality of Interests) والتوفيق بينها هى جوهر الدبلوماسية.

٢ - على الدبلوماسى أن يكون على وعى تام بقدراته الحقيقية على الفعل فعليه أن يكون له تقييم واضح لقدرات دولته وما ستقدمه له ضغوط يستخدمها وبمدى النفوذ الذى يتمتع به فى هذا الموقف. وعلى هذا فعليه أن يتجنب أية مبادرة من جانبه تقع خارج نطاق قدراته وفى الوقت نفسه عليه أن يستثمر كل الإمكانات المتاحة له والملائمة لأهدافه.

٣ - فما الذى يجب أن يتصف به السفير بوجه خاص. بداءة فإن أول مهام السفير هو أن يترجم ويفسر لدولته سياسات وتيارات الدولة المعتمد لديها ولن يمكنه أن يفعل ذلك بشكل دقيق ودون أن يكشف ويتعرف على القوى الحقيقية التى تؤثر فيها، وأن يتعمق فى تاريخها وتقاليدها، وبالإضافة إلى أن ذلك سوف يساعده على تفهم التيارات الجارية فإن المسئولين فى الدولة المضيفة سواء يسرهم كثيرًا معرفته بتاريخهم وشئونهم وفهمه لها الأمر الذى سيساعد كثيرًا على نجاحه فى مهمته.

٤- والواقع أن مصادر المعرفة عن كل بلد متاحة ومتعددة وكذلك عن أمورها الجارية وعلى السفير أن يكون على اتصال يومى ودائم بمصادر معلومات وخاصة المراسلين الأجانب المعروفين بكفاءاتهم وقدرتهم، ذلك أنهم فى بعض الأحيان أكثر معرفة من موظفى الخارجية أنفسهم، كما يجب أن ينمى علاقات صداقة مع زملائه فى السلك الدبلوماسى، فقد يتيحون له معلومات أكثر مما تتيحه له عاصمته، كما يجب على السفير أن يرجع إلى ملفات سفارته القديمة وبرقياتها، حتى يتعرف على ما بدأه أسلافه لكى يسترشد بتجاربهم ويلم بما

حققوه أو بدأوا فيه لكى يبنى عليه ويستكمله. ويذكر فى هذا أن الدبلوماسى الأمريكى المخضرم جورج كينان عند بداية عمله فى موسكو فى الثلاثينيات أمضى وقتًا طويلاً فى قراءة البرقيات التى كتبها زملاؤه ورؤساؤه السابقون فى القرن الـ ١٩ وقد شعر بالارتياح لما وجده من فارق ضئيل بين ما كان أسلافه يشكون منه من حرص الروس على السرية وشكهم ومراوغتهم وبطئهم وبين ما يشكو هو وزملاؤه منه فى الثلاثينيات من القرن العشرين.

٥- ومثلما أن السفير هو الذى يترجم ويفسر لبلده تاريخ وتقاليد وأوضاع الدولة المعتمد لديها فإنه كذلك وأيضا ينقل ويعبر عن حضارة وقيم وثقافات وسياسات بلده وأوضاعها للدولة المعتمد لديها، وذلك فإنه من الصعب أن يفعل هذا بكفاءة إن لم يكن على دراية وإلمام شامل بشئون بلاده وبنفس القدر بشئون الدولة المعتمد لديها.

٦- وفى العمل الدبلوماسى فإن الكلمات المكتوبة تلعب دائمًا دورًا رئيسيًا أكثر من الكلمات المنطوقة وأيا كانت النية الطيبة للسفير فإنه ما لم يعبر عن نواياه فى كلمات منتقاة بعناية حقيقية فى الشكل، وغير هجومية فى المضمون، ومع هذا لا يفرط أو يتنازل فى الأمور الجوهرية فإنه سيكون من الصعب عليه أن يعمل كمبعوث دبلوماسى ناجح. فبرقياته إلى حكومته ستكون دائما مكتوبة لذلك فإن كل مشروع برقية يجب أن يعاد النظر فيه مرارًا بعناية وأن يفحص ويمعن النظر فى بدقة للتحقيق من أنه يخلو من الثغرات والأخطاء أو الاستخدام غير الملائم للألفاظ سواء عن عمد، أو غير عمد وبشكل قد يوحى بها لم يقصد إليه. وفى كل برقية يبعث بها فإن على الدبلوماسى أن يكون حذرًا فى أخبار حكومته سواء مما يتعلق بمجرى مفاوضاته والتفاهمات التى تم التوصل إليها خلال مناقشاته مع الرسميين فى وزارة خارجية الدولة. المعتمد لديها وأكثر أهمية من ذلك مع رئيس هذه الدولة وثمة حالات عديدة نشا فيها سوء تفاهم تصاعد إلى صراعات مسلحة كبيرة نتيجة ليقظة غير كافية من المبعوث. ولعله لن يكون من المبالغة أن يفترض المرء نظرية تقول أن كل الحروب تنشأ نتيجة لدبلوماسية رديئة وقد لا تنطبق مثل هذه النظرية فى كل الحالات ولكنها ليست فى مجموعها خاطئة.

ولعله أيضًا مما يمكن قوله فى هذا السياق أن الدبلوماسى المثالى وصاحب النظريات قد يثبت أنه سفير سيئ بينما قد يثبت رجل يمتلك حكمة عملية وخبير فى النفس والتصرفات البشرية أنه قادر على تحقيق نجاح أكبر فى مهمته النبيلة.

٧ - والقاعدة الذهبية التى يجب أن يتمسك بها السفير فى كل الحالات أن الإسهاب هو عدو الوضوح وأن الاقتصار والإيجاز هو الفضيلة التى تضمن أن تقاريره وبرقياته سوف تقرا خاصة فى ضوء الحجم الضخم الذى أصبحت وزارات الخارجية تتلقاه من بعثاتها سواء نتيجة الاتساع التمثيلى أو للأحداث الداخلية والإقليمية والدولية المؤثرة.

الدبلوماسيون مغتربون أيضًا

مصطفى عبد العزيز مرسى (*)

وعلى المستوى المهنى، يشعر الدبلوماسى بمعاناة من نوع خاص. فعندما يجلس السفراء وأعضاء يدبجون التقارير والتعليقات ويبعثون بها إلى الديوان (وزارة الخارجية بالقاهرة)، فإنهم يكتبون مضمونها وفق ضوابط ونوعية خاصة فى الكتابة تتسم بالتركيز الشديد والاختصار غير المخل. ونتيجة للتعود على هذا النمط من الكتابة السياسية المختزلة لعدة عقود، يجد بعض الدبلوماسيين أنفسهم غير قادرين على الكتابة السياسية العادية والمألوفة بعد أن أصيبوا بها أسميه بمرض (الكتابة المقولبة). فالكتابة كأى موهبة تحتاج للممارسة لحمايتها من الضمور. ونجح البعض الآخر فى الاحتفاظ بقدرتهم على الكتابة العادية، بحرصهم على مزاولة الكتابة الحرة عبر ما ينشرونه بانتظام من كتب ومقالات أو محاضرات دراسية أو عامة.

يعتقد بعض الدبلوماسيين أن تقاريرهم ستكون موضع اهتمام خاص من الوزارة، بل ويتوقع بعضهم أحيانًا أن يصله خطاب شكر أو تقدير عنها، وأحيانًا، بل أقول فى معظم الأحيان يطول الانتظار، ويمتد الصمت فى ديوان الوزارة، وينتاب الضيق الدبلوماسيين فى الخارج؛ لأنهم لم يشعروا بأى رد فعل لما كتبوا ويقوم بعضهم بالاتصال بمساعدى الوزير المختصين يتلمسون معرفة ردود الفعل أو صدى لما كتبوه، فيسمعون عبارات الثناء والمجاملة.ثم يكتشفون متأخرين أن تقاريرهم – فى الغالب – لا يقرؤها

(*) مقتطفات من كتاب "المصريون فى الخليج" للمؤلف، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠.

أحد، وإن قرأها أحد فقد يكون سكرتيرًا ثالثًا أوثانيًا وأحيانًا الملحق الدبلوماسى المستجد.

كما يعتقد بعض الدبلوماسيين إن ما يكتبونه من تقارير وبرقيات يبعثون بها للوزارة هى درر وقمة الأداء الدبلوماسى مضمونًا وحرفية ولا يدرون أنهم كتاب بلا قراء، وخطباء مكتوفو الأيدى، يلتزمون فى أعداد مضمون خطبهم بما يرد فى تعليمات الوزارة. وبعض الدبلوماسيين الحريصين مهنيًا يجدون أنه من الحصافة الزائدة والتحوط، الرجوع للوزارة فى كل كبيرة وصغيرة لتلقى التعليمات ليقيد بها متعمدًا حرية حركته، وحتى لايلاموا ما إذا ما أقدموا على توجه أو تصرف دون توجيه. لكن بجانب هؤلاء عرفت عددًا من الدبلوماسيين ذوى الجرأة والمبادرات العارفين بمهامه وواجباتهم ولا يرجعون إلى الوزارة إلا فى الخطير من الأمور. وهؤلاء تعرضوا لبعض المشكلات مع بيروقراطية الوزارة الجامدة أحيانًا، إلا أنهم تمكنوا بفضل مبادراتهم وجرأتهم السياسية فى إضافة إسهامات إيجابية لمسار وتوجهات السياسة الخارجية المصرية، وتركوا أسلوبًا وميراثًا دبلوماسيًا ومهنيًا، مختلفًا عن دبلوماسية الآخرين المحايدة والحذرة، والتى لا تترك أى بصمات. فالآخرون فضلوا أو حرصوا على أن تبقى ملفات خدمتهم بيضاء وخالية من المشاغبات المهنية مع ديوان الوزارة. ولكن يكفى المجتهدين أنهم يظلون فى مكانة رفيعة ومقدرة من زملائهم ولهم مكانتهم المتميزة فى السجلات الدبلوماسية.

وفى عصر المعرفة والمعلومات، أصبح لعنصرى الزمن والتحليل أهمية خاصة فى إعداد التقارير السياسية. فإذا كان بعض الدبلوماسيين فى السابق يعتمدون بصفة أساسية على صحيفة HERALD TURIBUNE الأمريكية أو LE MONDE الفرنسية، كمصدرين للمعلومات المنشورة، فإن فيض المعلومات وتدفقها المستمر الآن جعل مهمة الدبلوماسى أصعب. فعدم إرساله لتقاريره فى التوقيت المناسب، يجعل مضمونها تتجاوزه الأحداث السياسية المتلاحقة وقد يصبح لا جدوى منه، وقد أصبحت القنوات الفضائية تسبق البعثات الدبلوماسية بالصوت والصورة، وتغطى الحدث موضوع التقارير تغطية ميدانية لمختلف جوانبه وتطوراته اليومية الجيدة لما بين السطور والتعليق على مضمون الحدث السياسى وتحليل مختلف أبعاده. وبطبيعة الحال فإن القيام بهذا التحليل يتطلب إحاطة جيدة بالموضوع وفهمًا متعمقًا بتوجهات وبدوافع

الفاعلين السياسيين وخلفياتها، حتى تمثل مضمون تحليلاتهم إضافة جديدة وحقيقية لمسار الحدث السياسى ومستجداته، تتجاوز ما تبثه القنوات الفضائية. وهو أمر يتطلب قراءات موسعة ومتعمقة ومنتظمة للعديد من الإصدارات السياسية، لتمنحهم القدرة على غربلة تدفقات المعلومات السياسية اليومية وقراءتها بأعين فاحصة ومحايدة. كما أصبح الدبلوماسيون مطالبين الآن بالتخصص فى مجالات فنية جديدة كقضايا البيئة والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية والهجرة الدولية وأنظمة التجارة العالمية وغيرها من موضوعات وقضايا تدولت. ثم تمر الأيام والسنون ويقترب موعد الإحالة إلى المعاش.

الدبلوماسية العربية وحل الأزمات الدولية(*)

الأخضر الإبراهيمى(**)

- ١ -

سبق التطرق إلى التساؤل هل هناك دبلوماسية عربية؟ هناك دبلوماسيون عرب، ولكن الوطن العربى يفتقد العمل المشترك لتأسيس مدرسة عربية للدبلوماسية، غير أن مثل هذه المؤتمرات والمؤسسات تعمل وتتطور للمساهمة فى خلق الأطر التى تفتقدها فى الواقع، كما أن هناك مبادرة فى مصر لإنشاء مجلس للشئون الخارجية(***)، نأمل أن يرتقى بما يطمح إليه مؤسسوه ويحقق الأهداف المرجوة منه، كما نأمل أن تتعدد المبادرات حتى نتمكن من إيجاد المدرسة الدبلوماسية العربية ومساعدة الشباب الصاعد للاستفادة من تجربة الرعيل الأول من الدبلوماسيين العرب.

وعن عصر النزاعات هناك - منذ سنوات - اهتمام أكاديمى كبير بفض النزاعات والتعامل معها، حيث خرج سيل من الكتب والدراسات، وتكونت مدرسة لدراسة أسلوب التعامل مع الخلافات حتى تلك النزاعات التى تحدث داخل المصنع أو المدرسة

(*) ورقة قدمت ضمن بحوث الندوة الفكرية التى نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر بعنوان: (الدبلوماسية العربية فى عالم متغير) ونشرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ٢٠٠٣.

(**) ممثل الأمين العام للأمم المتحدة فى أفغانستان سابقًا، وقد تم اختياره مبعوثًا من الأمم المتحدة والجامعة العربية فى أغسطس ٢٠١٢، لبحث سبل حل الأزمة السورية .

(***) تم ذلك بالفعل وهو (المجلس المصرى للشئون الخارجية) .

أو داخل البلد الواحد أو بين بلدين، هناك أدبيات من المفيد الاطلاع عليها، إلا أنه ليس هناك أفضل من الممارسة والتجربة. وما تقوله الدراسات والتجربة المتوافرة يؤكد أنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت غالبية النزاعات التى يتم التعامل معها إقليميًا أو دوليًا تنشأ وتتطور داخل البلد الواحد وليس بين بلدين، مما دفع إلى الحديث والسؤال عن مستقبل هذا النوع من النزاعات، وهل سيكون هو السائد فى إطار قلة النزاعات التى أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، أى تلك الواقعة بين بلدين أو أكثر.

- ٢ -

النزاعات التى تقوم داخل البلد الواحد ستبقى محصورة داخل البلد الواحد، بل الأرجح أنه فى غالب الأحيان مهما كانت جذور تلك النزاعات محلية إلا أنها سرعان ما تؤثر خارج حدودها فضلاً عن تأثرها بعوامل خارجية. وهناك مثال على ذلك بما حدث قديمًا فى لبنان، حيث إن حرب لبنان لم تكن حربًا أهلية بمعنى الكلمة. وإنما كانت هناك عوامل كثيرة جاءت إليها من الخارج. وقد أثرت الحرب فى المنطقة، إلى جانب تأثيرات أخرى ارتبطت بإنتاج وتجارة المخدرات فى لبنان فى أثناء الأزمة، ولكن انتهت هذه التجارة بعودة الدولة.

وما حدث فى أفغانستان أيضًا، وهى بلد حبيس لا بحر له وتحيط به بلدان عدة – أى لا يمكن الوصول إلى أفغانستان إلا بالمرور عبر بلد مجاور – أفغانستان دولة لا موارد لها ولا تنتج أى أسلحة، إلا أنها مدججة بالسلاح، ونرى فيه فصائل عدة إضافة إلى السلاح المخزن. وتستطيع هذه الفصائل أن تحارب طويلاً، وكذلك فهى تنتج من ٧٠ بالمائة إلى ٨٠ بالمائة من الأفيون. ويصل حجم المخدرات الموجودة فى مدن أوروبا من أفغانستان إلى ٩٠ بالمائة، ولاشك فى أنها استدرجت أيضًا الاتحاد السوفيتى إلى مستنقعها وزعزعت نظامه، مما ترك آثارًا واضحة فى دول الجوار. فنجد فى مدينة كراتشى منذ خمس سنوات أكثر من مليون قطعة سلاح من أفغانستان، وبين ثلاثة ملايين إلى خمسة ملايين مدمن مخدرات فى باكستان، فضلاً عن التطرف الدينى. وفى إيران – وهى أكثر الدول محاربة للمخدرات – نجد قرابة مليونين من مدمنى المخدرات القادمة من أفغانستان، إضافة إلى التطرف الدينى أيضًا.

هناك خصائص أربع للأزمات:

أولاً: لا يمكن لأزمة داخلية أن تستفحل دون تأثير من الخارج وتؤثر فيه، ومن هنا وجب على المجتمع الدولى والإقليمى التعامل مع الأزمات مبكرًا تجنبًا للعواقب.

ثانيًا: إن لكل أزمة خصوصياتها، فمهما بحثنا عن عوامل وأسس مشتركة للأزمات فلن نجد أزمتين متشابهتين على وجه الأرض، ذلك أن لكل أزمة خصوصيتها وطبيعتها التى تفرض طريقة مختلفة للتعامل معها، فأزمة لبنان تختلف عن أزمة اليمن، واليمن تختلف عن أفغانستان، وأفغانستان مغايرة لأزمات القارة الإفريقية، وأزمة سيرلانكا تختلف عن نيبال. وحتى لو أن هناك أزمتين داخل بلد واحد فستكونان مختلفتين؛ لذا يجب التعامل مع كل أزمة على حدة.

ثالثًا: لا يمكن التدخل الإقليمى أو الدولى فى كل أزمة. نجد أن الأمم المتحدة ومنذ تأسيسها عام ١٩٤٥ لم تتعامل بشكل عملى وفعال مع أكثر من ٢٧ بالمائة من أزمات العالم، حيث نشبت أزمات كبيرة دون تدخل جهات خارج المشتركين فيها، وهذا استنادًا إلى تقرير خاص أعد حول تعامل الأمم المتحدة مع الأزمات.

رابعًا: إن التعامل مع الأزمات لا يخضع لقوانين ثابتة، حيث يبقى "عامل الزمن" هو المهم فى التعامل وفقًا لمبدأ أن لكل أزمة طبيعتها وتطورها الخاص، وأن تحديد الوقت المناسب للتعامل مع الأزمة صعب إن لم يكن مستحيلاً؛ لذلك فإن عامل الحرب يعتبر أساسًا، ونشير هنا إلى أن الأزمة اللبنانية مرت بوقت عصيب، وفشل العرب فى حلها حتى جاء الوقت الذى تمكنت فيه الجامعة العربية عن طريق اللجنة الثلاثية العليا من حل الأزمة.

ومن هنا أظن أن كل المنظمات بما فيها الأمم المتحدة أنشئت للتعامل مع هذه القضايا، ولكن تعاملها يأتى بشكل متفاوت بين النجاح والفشل. فقد وصلت إلى حلول فى أحيان وفشلت فى أحيان أخرى. ولا شك فى أن المنظمات الإقليمية حاولت إيجاد مؤسسات

وآليات مختلفة للتعامل مع الأزمات، وتبرز فى هذا المجال مثلاً تجارب السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

وهناك أسلوب لم يجرب كثيرًا، ومن المفيد التفكير فى تجريبه مستقبلاً، وهو أسلوب التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للتعامل مع قضية معينة. ففى ملف قضية الكونغو تم إعداد ملف مشترك حولها بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك اللجان المشتركة للتعامل مع قضايا إفريقيا الوسطى، وتمت محاولات مماثلة بين السوق الأوروبية المشتركة ودول الحلف الأطلسى والأمم المتحدة. ومن المفيد التفكير فى هذا الأسلوب، وبخاصة فى أزمة العراق التى تستدعى التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية.

أما عن موضوع النزاعات مجال النقاش فهو مجال رحب وواسع، والعمل الدبلوماسى هو الأساس. وهنا أشير إلى تقرير رسمى أعد عام ٢٠٠٠ وقدم إلى قمة الألفية فى الأمم المتحدة لتطوير عمل الأخيرة إزاء التعامل مع الأزمات، وقد أتى التقرير عقب تقريرين نقديين كبيرين لأمين عام الأمم المتحدة عن فشل الأمم المتحدة فى أزمتى البوسنة ورواندا، وهو ما دفع إلى ضرورة إعادة النظر فى عمل المنظمة تجاه الأزمات. وتحاول الأمم المتحدة الآن تطبيق توصيات التقرير لإعادة تنظيم عملها فى التعامل مع الأزمات. ومن المفيد أن تستفيد جامعة الدول العربية من مثل هذه التجارب للتعرف إلى إمكان مساهمتها فى التعامل مع الأزمات، خصوصًا فى إطار الجهود المبذولة فى الصومال والسودان والصحراء الغربية.

فإذا كان للدبلوماسية العربية دور، فإننى أتمنى أن تهتم الجامعة العربية بالأزمات التى تحيق بنا.

الدبلوماسية العربية فى عالم متغير

السفير عبد الرحمن بن حمد العطية(*)

إن تسمية البعض السياسة الخارجية والدبلوماسية بالإستراتيجية والتكتيك تؤكد على أنهما وجهان لعملة واحدة. فكل دبلوماسية تتطلع للانطلاق لتحقيق أهدافها تحتاج لسياسة خارجية تتسم بالوضوح قدر الإمكان، وبغيابها تفقد الدبلوماسية بوصلتها. لذلك فإننا حينما نحاول تقييم دبلوماسية بلد ما، فإننا نتناول فى الواقع مضمون السياسة الخارجية لهذا البلد فى فترة زمنية محددة.

والممارسة الدبلوماسية من منظور آخر قد تكون عبارة مطاطة، تطلق على بعض المفاهيم التطبيقية التى تتباين فى مدى ضيقها أو اتساعها. وأود أن أشير إلى أن الدبلوماسية الناجحة لا تضع كامل ثقتها بالمنطق وحده، أو بالخطاب السياسى الذى يعكس مدى قوة حجة أحد الفريقين على حجة الآخر، بل مقياس النجاح هو مدى نزول أحد الفريقين عند رغبات الطرف الآخر مهما كانت أسباب ذلك. والواقع أن ما أردت أن أتحدث إليكم عنه هو عدد من العوامل والعناصر التى أعتبرها من بين مجموعة المتغيرات التى أصبحت تؤثر فى صنع السياسة الخارجية بشكل عام، وأداء

(*) مقتطفات من كلمته فى الجلسة الافتتاحية، وقت أن كان أمينًا عامًا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٢-٢٠١١) ونظمت هذه الندوة وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ونشر بحوثها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: (الدبلوماسية العربية فى عالم متغير) بيروت ٢٠٠٣، ص٢١-٢٧.

الدبلوماسى العربى لوظائفه على وجه الخصوص، فى عصر المشاركة السياسية، والعولمة بكافة أبعادها، وتقنية الاتصالات، وغيرها من المستجدات المحلية والعالمية التى أحدثت تحولات فى طبيعة العلاقات بين الدول، وأولوياتها، وأساليبها، وأذكر منها التالى:

أولاً: تأثير الرأى العام العربى المتزايد فى صنع السياسة الخارجية: عندما كان موضوعنا الأساسى هو التعرف على مدى تكيف دبلوماسيتنا العربية مع المتغيرات فقد لاحظت من عنوان أوراق العمل المقدمة إلى الندوة الإشارة إلى بعدى هذه المتغيرات. الأول داخلى محلى، والآخر خارجى دولى، وبطبيعة الحال هناك علاقة وثيقة وتأثير متبادل بينهما؛ فأى سياسة خارجية ناجحة تستند بالضرورة وفى أغلب الحالات إلى سياسة داخلية قوية تحقق إنجازات حقيقية للوطن والمواطن، وتعزز موقف المفاوض فى مواجهة الطرف الآخر. المستجد المهم فى الوطن العربى فى هذا الإطار هو ازدياد قوة المواطن فى مواجهة السلطة السياسية المحلية، وزيادة قوى الحقوق المعنوية التى يتمتع بها المواطن فى هذا العصر مقارنة بالمرحلة السابقة وتزايد الاهتمام الشعبى بالسياسة الخارجية، وتراجع قدرة الدوائر الرسمية على إخفاء الحقائق، بل إنها أصبحت وبشكل متزايد مطالبة بمزيد من الشفافية والوضوح والمساءلة، وتلك فى مجملها مؤشرات إيجابية مازالت فى طور التكوين والنضج.

ثانيًا: تطور تقنية الاتصالات والدبلوماسية: يلاحظ ضعف قدرة البنية العربية الداخلية على التكيف مع التطور التقنى الهائل فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. فقد أدى هذا المتغير إلى ظهور ما يعرف بالدبلوماسية الآنية والتى زادت بلا شك من صعوبة مهمة الدبلوماسى الذى أصبحت من بين مهامه محاولة القراءة اليومية الصحيحة لهذا النوع من الدبلوماسية والتنبؤ السريع بمساراتها ودلالاتها، وهى مهمة ليست بالسهلة، لسرعة معدل المتغيرات اليومية على مستوى العالم.

ثالثًا: تدويل القضايا المحلية: وهنا أشير إلى ما طرأ من تغير نوعى فى الاهتمامات الوظيفية للدول والمجتمع الدولى كأحد إفرازات العولمة التى قلصت من فعالية الحدود السياسية الفاصلة، الأمر الذى أدى إلى زيادة نطاق الترابط بين المسائل الداخلية والإطار الدولى، كما نشهد فى مسائل البيئة وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وغيرها من القضايا.

رابعًا: أولوية الاقتصاد فى العلاقات الدولية: يلاحظ ربما باستثناء منطقتنا العربية أن البعد الاقتصادى أصبح مهيمنًا على مضمون السياسات الخارجية بشكل مطرد بمعنى تغليب المصالح الاقتصادية على ما عداها. فبينما تتعقد مهام الدبلوماسيين فى الدول المتقدمة بشئون اقتصادية وبيئية، فإن الدبلوماسى العربى لا يزال فى الغالب منشغلاً بالشأن السياسى والأمنى، وبالتأكيد فى جانبًا من ذلك يعود إلى طبيعة الأوضاع العربية.

هذه العوامل وغيرها أثرت فى خصائص الدبلوماسية الجديدة؛ حيث تحتم على صناع السياسة الخارجية التعامل مع بيئة دولية أكثر تعقيدًا واتساعًا وتعددًا وتنوعًا، تكاد المتغيرات فيها تتجاوز الثوابت؛ ولهذا أصبحت مهمة الدبلوماسى العربى شاقة ومعقدة لاستحالة الفصل بين ما يحدث فى وطننا العربى، وما يستجد فى العالم من متغيرات فى عالم أصبح قرية الكترونية من دون جدران أو أسقف.

يضاف إلى ذلك أن السياسة العربية تتأثر بما يسمى ظاهرة شخصنة السياسة الخارجية، وهى وإن كانت ظاهرة عامة على مستوى العالم إلا أنها تتسم فى أجزاء من وطننا العربى بالتركيز الشديد فى الصلاحيات وصنع القرارات، الأمر الذى جعل السياسة الخارجية بشكل عام، والعلاقات العربية - العربية بشكل خاص تبتعد أحيانًا كثيرة عن الموضوعية لتصبح أقرب إلى العلاقات الشخصية منها إلى العلاقات بين الدول، وهو ما يفسر عدم استمرارها وتغير مضمونها من دون مقدمات منطقية أو مبررات مقنعة.

وإذا كان الدبلوماسى لا يصنع السياسة الخارجية، بل إن مهمته الأساسية هى القيام بتنفيذها، حيث إن القيادة هى التى تقرر التوجهات الرئيسية لهذه السياسة، إلا أن الدبلوماسى يمكن أن يسهم فى تشكيلها بأسلوب هادئ عبر آرائه التى يضمنها تقاريره السياسية. إن الدبلوماسى مطالب بتنفيذ توجهات السياسة الخارجية لبلده، ومن هنا تجىء معاناة الدبلوماسى أحيانًا من الفجوة بين قناعاته الشخصية ومضمون سياسة بلده الخارجية. إن دبلوماسيتنا العربية شأنها شأن الكثير من سياستنا العربية لا تزال متأثرة بسيطرة نظرية المؤامرة أو التفسير التآمرى على مضمون التحليلات السياسية. صحيح أن منطقتنا العربية موضع خطط وأطماع متعددة من قوى كثيرة، ولا نستطيع

إنكار ذلك تمامًا، إلا أن المخططات الخارجية ما كان ليكتب لها النجاح فى الكثير من الأحيان لو أننا أدينا دورنا وواجبنا فى العمل الجاد داخليًا فى تطوير أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لاكتساب مناعة ذاتية ضد عمليات الاختراق الخارجية المتتالية.

إن مواقف السياسة الخارجية على مستوى العالم لا تعرف فى معظم الحالات اللون الأسود أو الأبيض، فأغلبها يتسم باللون الرمادى، فسياستنا الخارجية العربية - فى حالات عديدة - لا تتعلم من أخطائها وتجاربها، بل تعود لارتكاب الأخطاء نفسها، وأحيانًا تتصف بعدم الواقعية والرغبة فى رؤية التطورات من حولها بالصورة التى تروق لها، وليس بالصورة الحقيقية أو الواقعية بظلالها وألوانها غير المريحة.

إن لكل سياسة خارجية طموحاتها، وهو أمر مشروع، ولكن لكل طموحات زمنًا وتكلفة، وعلى الدولة التى تتبناها أن تكون قادرة على تحمل تبعات ذلك، إلا أن أغلب سياساتنا الخارجية لا يزال يتسم بوجود فجوة كبيرة بين الأهداف والموارد والقدرات الحقيقية المتاحة، ومن هنا يأتى الفشل والإحباط وضعف الصدقية.

على المستوى العربى والإقليمى يلاحظ التباين الكبير بين مضمون وأهداف السياسات الخارجية العربية والتى لم تصل بعد إلى الحد الأدنى من التنسيق وتقديم المصلحة القومية العليا على المصالح الذاتية، والتعامل مع تلك الأهداف العليا بشىء من نكران الذات، لأن ذلك يرتبط أساسًا بمستوى نضج الوعى القومى بالمصالح المشتركة. وقد أدى ذلك إلى غياب دبلوماسية عربية منسقة للتعامل مع مختلف القضايا القومية، كما نجم عن هذا الانقسام العربى فراق وضعف سياسى ملحوظ داخل النظام الإقليمى العربى. وتقع مسئولية ذلك بطبيعة الحال على عاتق دوله. والأخطر من ذلك أن بناء المواقف القطرية على حساب المصالح القومية العليا أدى إلى إذكاء النزاعات العربية، وأغرق منطقتنا بنزاعات وحروب عربية - عربية على كل الصعد، وعطل التنمية، وشل التنسيق السياسى والعسكرى، وشجع القوى الخارجية على تأسيس صورة لمنطقتنا العربية على أنها منطقة فاقدة للهوية القومية.

وقد استغلت قوى خارجية عدة هذا الوضع للقيام بأدوار أساسية لحسم مواقف وقضايا عربية كان من المفترض أن تقوم بها الدول العربية. وهذا التخيل السياسى العربى عن القيام بهذا الواجب جعل القوى الخارجية ذات المصالح الحيوية فى المنطقة

– والتى جرى تدويلها تباعًا – تتدخل لحسم بعض قضايانا بطريقة لا تتفق بالضرورة مع المصالح الكلية العربية، وإنما تجىء فى معظم الأحيان على حسابها، ولا ينبغى أن نلوم إلا أنفسنا. وإذا أردنا فى الوطن العربى أن نكون واضحين مع أنفسنا، فإن الحل فى تضامننا وتوحيد مواقفنا، ومن دون ذلك لن نجد من يتعامل معنا بندية، أو يأخذ بآرائنا وتطلعاتنا.

هناك اتفاق عام حول علاقة الارتباط الوثيقة بين الوضع الداخلى لكل دولة عربية والبيئة الإقليمية والدولية، وإن لذلك تأثيره فى صنع توجهاتها الخارجية للتداخل المتزايد بين هذين البعدين، كما أن الدول العربية شأنها شأن دول العالم النامى مازالت تتسم بضعف الفاعلية السياسية الشعبية، وارتفاع نسبة الأمية التعليمية والسياسية، كما نجد أن هناك خلطًا بين المفاهيم والصلاحيات، الأمر الذى أدى إلى عدم وضوح الرؤية والتخبط على مختلف المستويات. وانعكس ذلك بطبيعة الحال على مسار السياسات الخارجية بدلاً من المواجهة الصريحة لهذا الواقع، وإصلاح أسباب الخلل.

إن غزو النظام العراقى السابق لدولة الكويت حول العلاقة بين الدول العربية إلى حالة من الحرب الباردة الحادة، أظهرت مخاطر الافتقار للتوافق العربى الحقيقى وتوقيته المناسب لحسم الموقف العربى العام تجاه هذا الخروج الصارخ على أهم قيم ومبادئ النظام العربى وتناقضات السياسات العربية فى ما بينها، وجعلت الجامعة العربية عاجزة عن حسم تداعيات هذا الغزو فى حينه، سواء بالنسبةإلى قضية الأسرى الكويتيين، أو إيقاف استفزازات النظام العراقى لجيرانه أو استهانته بالنظام العربى الإقليمى. واكتفينا بتقبل ماسمى بالحالة الكويتية العراقية لفترة طويلة، الأمرالذى سمح باستمرار النظام العراقى السابق طوال أكثر من اثنى عشر عامًا من دون أن يتمكن النظام الإقليمى العربى من وضع حد لهذه الأزمة التى استنزفت مقدرات وطاقات وطننا العربى، وأفسحت المجال أمام التدخل الصارخ للدول الأجنبية فى شئون منطقتنا. إن إسقاط النظام العراقى على أيدى دول أجنبية جعل المنطقة العربية برمتها فى مأزق أكثر تعقيدًا وفى حالة غير مسبوقة من القلق وعدم اليقين.

إن الزلزال السياسى الذى شهدته منطقتنا مؤخرًا، بإسقاط نظام صدام حسين واحتلال العراق، يعود فى حقيقة الأمر إلى افتقاد تجمعنا الإقليمى العربى إلى نظام

عقوبات رادع لأى عضو عربى يفكر فى الاعتداء على دولة عربية أخرى. واعتقد أننا أصبحنا مطالبين بالتخلى عن لغة العنتريات والإثارة والاستهانة بالآخر، وضرورة التعامل بواقعية مع مشكلاتنا وإيجاد حلول حقيقية لها، بدلاً من سياسة ترحيلها والالتفاف حولها، حتى تتراكم وتتفجر فى وجوهنا. وعندئذ فقط نستطيع الحديث عن قومية دبلوماسيتنا العربية، وقدرتها على حل الأزمات التى تواجه منطقتنا.

وختامًا، فإن إعادة بناء دبلوماسية عربية قادرة تمثل تحديًا فكريًا وعمليًا، ومن هنا تأتى أهمية ندوتنا التى أتمنى لها الخروج بتوصيات تدفع هذه الدبلوماسية إلى تبنى خطاب استشرافى له طبيعة معرفية يتضمن تغيير المسارات الحرجة للمستقبل العربى، وحساب الفرص والمآزق المستقبلية، ويأخذ فى اعتباره نسبية الزمان والمكان، ويسعى لامتلاك بوصلة للملاحة السياسية الصعبة فى بحار عالم مضطرب، حتى لا يصبح هذا المستقبل قدرًا محتومًا تستقبله شعوبنا وأمتناالعربية من دون حول ولا قوة.

السياسة الخارجية: مقدمات ومبادئ

مقتطفات من كتاب (الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة) (*)

سليمان ماجد الشاهين (**)

السياسة الخارجية هى واحدة من الأوجه أو الوسائل التنفيذية للفلسفة أو الفكرة التى تقوم عليها الدولة والتى ترمى إلى تحقيق بعض أهدافها من خلال هذه القناة عبر علاقاتها الدولية، أو أنها امتداد للسياسة المركزية للدولة لتحقيق أهدافها على النطاق الدولى ووسيلتها فى ذلك الدبلوماسية.

إذًا، فالسياسة فى الأصل هى الإستراتيجية والدبلوماسية هى التكتيك أى فن تنفيذ الخطة المرسومة وفق ما تقوله المصادر العسكرية. وبطبيعة الحال هناك تعريفات متعددة لمفهوم السياسة الخارجية، وتطورت هذه التعريفات بتطور الزمن وتغير الأنظمة ومؤسساتها المختلفة، فالقرار السياسى الخارجى له صفة التعبير عن تصور القيادات العليا لعلاقاتها مع دول العالم. وهو كما ذكرت يعبر عن طموحات الدولة وأهدافها ومصالحها المتمثلة أساسًا فى تأمين الحفاظ على وجودها وأمنها بالدرجة الأولى بالأسلوب الدبلوماسى عند تعاملها مع العالم الخارجى.

(*) **التوزيع**: الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت ٢٠٠١، ص ٣٢٥- ٣٤٢.
(**) وزير الدولة للشئون الخارجية من عام ١٩٩ - ٢٠٠١.

إذًا، فالسياسة الخارجية ليست هدفًا بذاته وإنما إحدى وسائل وضمانات وجود واستمرار الدولة والنظام، وبالتالى نفهم العلاقة الوثيقة بين الجهد السياسى، والفعل العسكرى. فالدولة تستخدم الوسائل السياسية المتاحة من تفاوض وسفارات متبادلة وتحكيم ونقاش وهيئات دولية ومنظمات إقليمية لتوطيد علاقاتها وتوظيفها لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها، فإذا فشلت تلك الوسائل فى حمايتها وأصبحت مهددة فى أمنها ووجودها فإنها بذلك تلجأ للأسلوب الآخر من السياسة وهو التلويح باللجوء للقوة والتهديد باستعمال السلاح ثم الارتقاء إلى المجابهة العسكرية، وبذلك نكون قد وصلنا للمرحلة التى تعارفنا على تسميتها بسياسة القوة. وهذا الأسلوب ليس بالضرورة محصورًا بين دولتين أو أكثر وإنما ينطبق على مستوى المسرح الدولى. فالعالم وفق هذا السياق ينقسم إلى الكتلتين العظميين المتمثلتين بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وحلفائهما، ولقد مرت مراحل استنفدت خلالها الوسائل السلمية فى تعايشهما مما اضطرهما إلى التلويح بقوتيهما وما تحويان من وسائل تدميرية رهيبة أنتم أعرف بها. واستقر الوضع الدولى وفق ما سمى إذ ذاك بسياسة توازن الرعب، فالسلاح لم يستخدم ولكن التهديد به من كلا الطرفين أمَّن وضمن لهما مخرجًا سلبيًا ومن دون أية خسارة، أدى بعد ذلك إلى الانفراج الدولى فى العلاقات وهو ما نشهده حاليًا، فالدبلوماسية وسياسة القوة وجهان لعملة واحدة أو وسيلتان لتحقيق هدف واحد.

العوامل الثابتة والمتغيرة المؤثرة فى السياسة الخارجية

هناك عوامل ثابتة لها تأثير مباشر فى السياسة الخارجية وتتمثل فى الموقع الجغرافى والإستراتيجى - الموارد الطبيعية - العقيدة الدينية والانتماء القومى - التراث الحضارى والتجربة التاريخية.

أما العوامل الأكثر قابلية للتغير فهى:

١ - النظام السياسى بمؤسساته المختلفة. هل هو "ملكى" أم "جمهورى".

٢ - العقيدة (الأيديولوجية) السياسية. هل هى إسلامية أم شيوعية أم ديمقراطية.

٣ - الوضع الإقليمى، ويعبّر عنه بالمحاور أو الأحلاف.

٤ - التغيير الدولى. من نتائجه ظهور مناطق نفوذ جديدة بعد الحروب الدولية.

وهذان العاملان الثابت والمتغير بعناصرهما المختلفة والمشار إليها من دون تفصيل لها التأثير المباشر فى السياسة الخارجية باعتبارها امتدادا للنظام الأساسى للدولة.

ووفق هذه الأسس نستطيع أن نتناول موضوعنا الأساسى وهو السياسة الخارجية للكويت بصورة تسمح لنا بمعرفة مدى تطابق تلك الأسس والمبادئ مع أرض الواقع.

نهج العلاقات الكويتية الخارجية

إن النهج الذى اتسمت به السياسة الكويتية فى علاقاتها الخارجية وأسلوب تعاملها مع شتى القضايا ذات العلاقة المباشرة بالأشقاء والأصدقاء أو دورها فى تلك القضـايا التى لا تهم الكويت بشكل مباشر هو نتيجة طبيعية لعدة عوامل أساسية بعضها اختيارى والبعض الآخر أسهمت فيه ظروف متعددة. تلك العوامل لا تخص الكويت وحدها بل هى أمر طبيعى يؤثر مباشرة على سلوك أية دولة فى طريقة تعاملها مع الآخرين على فرض أن تكون حرة الإرادة مستقلة القرار وذلك وفق المعايير الواقعية.

ولعل الجغرافيا والتاريخ يعتبران من أهم العوامل الأساسية فى التأثير فى نمط التوجيهات السياسية لأية دولة أو منطقة. والكويت فى سلوكها السياسى وطريقة تعاملها مع محيطها الدولى ودورها الذى انتهجته والذى هو وليد ظروف متعددة، متأثرة بعوامل تكاد تكون محددة. نتيجة الموقع الجغرافى والمسار التاريخى ومن هنا يصبح من المفيد التطرق لأهم تلك العوامل التى وضعت الكويت أمام ذلك الاختيار كطريق أفضل وربما كان الأوحد تنهجه فى تعاملها مع العالم الخارجى.

وتتمثل أهم تلك العوامل فى ما يلى:

أولاً: تحيط الكويت المحدودة المساحة، والقليلة السكان ثلاث دول تتميز بمساحات شاسعة وكثافة بشرية كبيرة إذا ما قورنت بالكويت وهى السعودية والعراق ثم إيران عبر الخليج العربى. ومثل هذا الموقع وبهذه المساحة والسكان كان لابد للكويت من أن تسير وفق تعادلية معينة فى علاقاتها مع الأشقاء والجيران، فهى لا يمكن أن تُستقطب لطرف على حساب طرف آخر، كما لا يمكن أن تشعر بالطمأنينة فى حالة أى تأزم بين تلك الأطراف؛ ولذلك كان لزامًا عليها أن تبذل أقصى الجهد فى تأمين حالة من

الاستقرار بين تلك الدول وأن تسعى دومًا نحو قيام حالة طبيعية فى علاقات تلك الدول بعضها مع بعض، والكويت فى حرصها على ذلك لا تحقق أهدافها القومية فقط ولكن لها مصلحة ذاتية أيضًا عندما يتحقق لها ذلك. ومن الطبيعى والكويت تسعى لتحقيق تلك التعادلية أن يكون سلاحها الممكن بل الوحيد هو بذل المساعى السلمية واختيار النهج التفاوضى كطريق لتعاملها مع الآخرين أو تعامل الأطراف الأخرى مع بعضها، وأن المتتبع لأحداث المنطقة المحيطة بالكويت يكتشف بسهولة تلك الحقيقة المشار إليها.

ثانيًا: الصحراء والبحر: لقد دفعت صحراء قلب الجزيرة العربية بهجراتها عبر تاريخها الطويل فاستقرت على حوافها وتطورت مجتمعاتها إلى دول من بينها الكويت ومجتمعنا الكويتى حمل فى ذاته كل صفات الصحراء وأورثها بطريقة أو بأخرى لكل سكانه أينما كانت جذورهم، سواء من الشمال أو الشرق عبر الخليج العربى واستوعبها المواطن الكويتى الذى تبلورت شخصيته بعد ذلك فى تعامله مع البحر فكانت مزيجًا من رجل الصحراء الطموح الذى لم يرض بواقعه فشد الرحال إلى مواقع أخرى من الجزيرة فكانت الكويت الأرض المتكئة على شواطئ الخليج الهادئة مقرًا له، فالصحراء أمدته بالصبر على مواجهة شظف العيش وصعوبته وعلمته الحذر والحيطة لكل طارئ غير متوقع وألهمته الأناة وطول البال فى انتظار ما ستأتى به الليالى والأيام الرتيبة، وفتح له البحر آفاقًا واسعة لا تحد من المعرفة بالنسبة لمجتمعه وبيئته المحدودة، فتعامل مع كل وافد إلى موانيه يعمل كل جديد وعرف العالم الخارجى عبر سفنه التى جابت البحار والمحيط من حوله، واستطلع عالمًا جديدًا أمده بتجارب وأساليب مستجدة على حياته . ونجح كملاح وتاجر وهما مهنتان تتطلبان فى الدرجة الأولى أسرار اكتساب ثقة الآخرين من جهة والقدرة على الأخذ والعطاء فى التعامل، متجنبًا الخسارة، ومحققًا الربح، مبقيًا على العلاقات محافظًا على العهد. ذلك المزيج من الصحراء والبحر كان له تأثير مباشر فى تكوين الخصوصية الكويتية، إن صح التعبير، والخصوصية سمة الطبيعة يتميز بها كل مجتمع عن الآخر، ولكن بطبيعة الحال يتم ذلك ضمن إطار الأمة الواحدة بصفاتها الأشمل والأوسع.

ثالثًا: إن أى متتبع لتاريخ هذه البقعة المحدودة من أرضنا الطيبة يعرف بأن أولى بدايات المجتمع كانت بالتراضى والتشاور، فاختيار الحكم وممارسة السلطة قاما على

الحوار فلم يكن هناك اغتصاب حكم أو تغير فى السلطة بل سياق متصل وتطور مستمر ضمن نظام واحد منذ نشأة الكويت إلى ماشاء الله، وهذه الصفة المميزة أكسبت مجتمعنا مشاعر حقيقية من الاطمئنان والاستقرار والدعة والثقة المتبادلة بين نظام الحكم وبين المجتمع وأصبح طابع العلاقة فى التواصل لحل المشكلات هو الحوار وتبادل الرأى من دون عنف أو إكراه.

نقول إن تلك العوامل قد أسهمت مع غيرها من المؤثرات الأخرى فى توجيه السياسة الكويتية أو إعدادها لانتهاج أسلوب النقاش والحوار والتفاوض والتشاور كوسائل لمواجهة أية قضية أو مسألة تعترض الفرد أو المجتمع أو الدولة، وعندما نشير إلى ذلك لا ندعى بالتفرد فى تلك الصفة من بين المجتمعات أبدًا... وإنما نقول إنه إذا ما توافرت عوامل شبيهة أو متشابهة بشكل أو بآخر بما أوردناه لدى أى مجتمع فإن طبيعة ذلك المجتمع سوف تتجه ذلك الاتجاه فى علاج قضاياها وبالتالى سوف تسلكه فى تعاملها مع الغير بل وتعمم أسلوبها كلما تيسرت لها السبل فى تحقيق ذلك.

وبطبيعة الحال إن الإشارة إلى العوامل الجغرافية والتاريخية السالفة، أريد بها الاعتراف بأهميتها كأساس لا يمكن تجاهله عند التعرض لبعض المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الكويتية، بالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك بعض السمات التى تقنعنا بنجاح الأسلوب الدبلوماسى الذى تنتهجه السياسة الخارجية وينفذه دبلوماسيونا بل وتدعم ذلك النهج ومنها على سبيل المثال:

- أن مصداقية الكويت فى سلوكها وفق مواثيق وقواعد وشروط المنظمات الدولية والإقليمية التى تنتمى إليها أكسبتها احترامًا دوليًا ومكانة رفيعة أكبر بكثير من حجمها الجغرافى والسكانى.
- عدم ارتهان السياسة الكويتية لأية جهة أو اتجاه جعل تحركها السياسى وفق المبادئ والمثل المعلنة تحركًا حرًا لا تحده قيود ولا يخضع لأى توجهات غير وطنية مما يقنع الأطراف المتعاملة معها بالاطمئنان إلى سلامة الموقف والسلوك.
- عدم تقلب السياسة الكويتية وفق الأهواء والأمزجة والمواسم السياسية التى تعصف عادة بالعالم الثالث، وبناؤها على قواعد اختارتها، مدعومة وطنيًا

ومقبولة قوميًا أعطاها قوة ووضوحًا فى ابداء الرأى والمساهمة فى اتخاذ المواقف الأنسب عند طرح أية قضية تخص الكويت أو العالم العربى أو الدولى من دون أى شكوك من الأطراف الأخرى.

- إن الكويت تتصرف إقليميًا ودوليًا وفق سياسة معلنة واضحة فهى لا تعلن عن سياسة معينة وتتصرف بسياسة أخرى مغايرة، وبعبارة أخرى أن الكويت ليست لها أهداف غير معلنة أو نوايا خفية تهدف لتحقيقها بوسائل متعددة أو مراحل مختلفة. ومرد ذلك ليس براءة (سياسة) بقدر ما هو استجابة لعامل الجيوبولتيك. وهذا السلوك له أثره فى إشاعة الثقة والاطمئنان لدى أى طرف تتعامل معه الكويت وبأى شكل من أشكال الاتصالات الخارجية.

- إن الثقل الاقتصادى النسبى للكويت بالإضافة إلى الإنجازات الحضارية والثقافية التى تحققت على هذه الأرض خلقت ولا شك للكويت مكانة تتناسب وحجم ذلك الإنجاز، وبطبيعة الحال فإن الإحاطة بكيفية استثماره لصالح هدف معين أمر محقق تم اكتسابه من خلال التجارب المتعددة والمختلفة فى المحافل الإقليمية والدولية. فإنتاج النفط لا يقتصر على تصديره كخام إلى الدول المستهلكة وإنما على التوسع فى تنوع تلك العلاقة مع الدول المستهلكة مثل إقامة معامل تكرير النفط فى العديد من الدول الأوروبية وامتلاك أكثر من ستة آلاف محطة توزيع النفط فى أوروبا وحدها وهى وحدها التى تحمل شعار Q8.

فاعلية السياسة الكويتية ودورها فى التطبيق

إن السياسة الخارجية وتنفيذها الدبلوماسى ليس عملاً يوميًا تتناوله السفارات فقط بل دور يتعدى ذلك الواجب ويرقى إلى مرتبة التضحية أحيانًا، ولقد تصدت الكويت لمئات من المواضيع الإقليمية والعربية والدولية، وأدت دورها كوسيط مفاوض وحققت نجاحات متعددة، ولن أتعرض لعشرات من الأمثلة التاريخية ولكن سأتطرق لعمليتين سياسيتين حققت الكويت فيهما نجاحات قاطعة، واحدة فى بداية الاستقلال والأخرى نعايشها حاليًا.

فأولاهما تمثلت فى الدور الكويتى فى دعم استقلال دولة البحرين الشقيقة حيث سبقت مرحلة الاستقلال محاولات مشبوهة قام بها نظام الشاه الإيرانى عام ١٩٧٠

فكان الدور الكويتى فى احتواء التشكيك الإيرانى إبان حكم الشاه لعروبة البحرين والتهديد لاستقلالها، فلقد قامت بدورها - وهنا لا أهمل أبدًا دور جميع الأطراف وخاصة أصحاب القضية المباشرين - أقول بذلت الكويت مساعيها مع الشاه مباشرة وهيأت الظروف لاجتماعات متواصلة فى جنيف بين ممثلين عن الحكومة البحرينية والإيرانية؛ حيث عقدت عددًا من جولات المحادثات فى البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة بجنيف وتوج الأمر بقبول الأطراف عرض الموضوع على الأمم المتحدة وذلك فى محاولة لحفظ ماء الوجه لشاه إيران إذ لا سند قانونيًا أو جغرافيًا أو تاريخيًا لدعوى إيران ومطلبها. وبالفعل قامت بعثة من الأمم المحدة لاستقصاء الرأى بين الشعب البحرينى ومؤسساته على النحو الذى انتهت إليه القضية بقبول الأطراف بنتائج ذلك الاستقصاء وفتح الطريق أمام إنجاز الاستقلال التام للبحرين الشقيقة، وهنا يجب أن نلاحظ أن الكويت قامت بوساطة فعلية وليس فقط بمسعى جيد، كما أن دور الكويت لم يكن وسيطًا سلبيًا فى موقفه تجاه الحق والمبدأ، ففى هذه الحالة بالذات وفى الوقت الذى يتولى فيه معالى الشيخ صباح الأحمد الجابر لعملية الدبلوماسية بوصفه وزيرًا للخارجية كان سمو الشيخ سعد العبدالله السالم بوصفه وزيرًا للدفاع إذ ذاك يؤكد فى البحرين وقوف الكويت بكل إمكاناتها مع البحرين فى مواجهة أى خطر يتهددها. ولا شك فى أنه ليس فى الوقت مجال لإيراد التفاصيل فى هذه العجالة.

تلك التجربة تطبيق واختبار عملى لجدوى وكفاءة العمل الدبلوماسى الكويتى حيال المنطقة وفى فترة مبكرة من الاستقلال. وأشير إلى مثال آخر مازلنا نعيشه ونتلمس نتائجه الفعلية وإن كانت محصلته النهائية مازالت فى علم الغيب.

ولنستذكر معًا الجو المخيم على الجبهة العراقية الإيرانية وعلى منطقة الخليج العربى فى أواخر عام ١٩٨٦ وأوائل ١٩٨٧؛ حيث المجهول كان يسود آفاق الوضع، وحتى الأوساط الدولية كانت تطلق على الحرب العراقية الإيرانية، الحرب المنسية رغم كوننا نعيشها ساعة بساعة، فالعراق يواجه قدره فى الدفاع عن أرضه بصلابة وتصميم، وإيران مستمرة فى عربدتها فى مياه الخليج العربى فتهدد خطوط الملاحة البريئة البحرية وتبث الألغام وتستخدم أساليب أشبه بالقرصنة لعرقلة الملاحة وتنذر بإغلاق مضيق هرمز وتطلق صواريخها بعشوائية من دون داع مستغلة تفرج العالم وجمود مجلس الأمن وتردد

أمين عام الأمم المتحدة خافيير دى كويار فى اتخاذ أى إجراء باعتبار أنه "لا يستطيع أن يعوم فى بركة بلا ماء".

وكان على دول الخليج العربى المصدر للنفط أن تؤمن بيع نفطها بعيدًا عن أية عرقلة أو تهديد من جهة، وأن تلفت أنظار العالم واهتمامه مرة أخرى إلى هذا الوضع المأسوى القائم بين العراق وإيران والذى يهدد استمراره اتساع الحرب بحيث تمتد إلى الكويت ومنها إلى باقى الخليج من جهة ثانية.

وهكذا كان لابد من طرق أبواب الحلول السياسية طالما الحسم العسكرى غير متوفر لدينا، وبالفعل تم إعداد الدراسات المبدئية والتفصيلية لتلك الخطة ومناقشتها ضمن مستويات مختلفة وذلك بعد أخذ القرار السامى بشأن التنفيذ، وتمت الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات والمنافع والمخاطر ووضعت البدائل ونوقشت أساليب الحوار والنقاش والطرح واستكملت الخطة والتصور وفق التالى:

الهدف ويتمثل فى أمرين:

أولهما : تأمين تصدير نفطنا للعالم الخارجى من دون عرقلة ومن دون التعرض لأى خسائر.

ثانيًا: إعادة اهتمام العالم وبالذات الدول الكبرى ذات المصالح المتشابكة فى المنطقة وذات التأثير على القرار الدولى - إعادة اهتمامها - بمجريات الحرب العراقية الإيرانية.

الوسيلة

استئجار عدد من ناقلات النفط من هذه الدول. أو تسجيل عدد من الناقلات الكويتية لدى هذه الدول، وفى كلتا الحالتين ستحظى هاتان العمليتان بحماية هذه الدول باعتبار وقوع هذه الناقلات ضمن مسئولية حماية مصالحها.

أسلوب التنفيذ

بوشر بمفاتحة الولايات المتحدة بتفاصيل هذا الموضوع فى الوقت الذى أحيط الاتحاد السوفيتى علمًا بهذه الخطوة وكذلك سرّب هذا الموضوع إلى الدول دائمة العضوية

بمجلس الأمن واتخذت هذه الخطوات بمستويات متعددة وذلك انتظارًا للرد الأمريكى أولاً حتى نعرف على ضوئه تحديد المسار فى هذه العملية. وجاء الرد الأمريكى سلبيًا وصدرت التوجيهات بعد ذلك بمفاتحة الاتحاد السوفيتى بكل التفاصيل وطرح عليهم تسجيل ناقلات نفطنا لديهم أو استئجار ناقلات منهم، وجاء الرد السوفيتى إيجابيًا بشكل مباشر على أساس الاستعداد لتأجيرنا حيث ليس لدى الاتحاد السوفيتى نظام تسجيل سفن أجنبية فباشرت الكويت متابعة تفصيلات عملية التأجير بعد الموقف الإيجابى السوفيتى.

وهنا تبدل الموقف الأمريكى فى ضوء الموافقة السوفيتية فعاود الجانب الأمريكى الاتصال عارضًا هذه المرة موقف الولايات المتحدة المستجد الذى يتضمن استعدادًا لتولى نقل جميع النفط الكويتى فتم الايضاح لهم بأن الاتفاقات الموقعة مع الطرف الآخر تحترمها الكويت ولا مجال للتراجع عنها، ولكن الكويت تأخذ فى اعتبارها العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ويمكن لأمريكا الآن تسجيل الناقلات الكويتية المتبقية وفق الإجراءات والمقاييس الأمريكية، إضافة إلى تأجير عدد آخر من ناقلات الولايات المتحدة حيث ترتب على هذا الاتفاق رفع العلم الأمريكى وفق القوانين الدولية وبالتالى حمايتها من أى تهديد.

وهكذا تمت العملية وتطورت الأمور على النحو المعروف لدينا وأصبحت حماية السفن التى تحمل الإعلام الدولية المختلفة مسئولية دولها وذلك فى المياه الدولية، أما مياهنا الإقليمية فحمايتها تقع ضمن مسئولية دولة الكويت وبسواعد أبنائها فقط.

وتكاتفت الجهود الدولية فى التصدى للتعديات الإيرانية من جهة وفى التعاون لإزالة الألغام التى بثتها إيران من جهة أخرى، وتأمن لنفطنا الوصول بسلام إلى أسواقه ضمن الحد الأدنى من الخسائر بل انعدامها تقريبًا، وبدأت عملية التفاعل الدولى مع وجود الأساطيل بالقرب من منطقة الخليج العربى تأخذ مداها، واكتسب الموضوع أهمية عالمية حيث بدأت الجهود الدبلوماسية تأخذ طريقها عبر عواصم العالم الرئيسية حتى تبلور الموقف فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة وصدر أهم قرار يتناول الحرب العراقية الإيرانية حتى الآن وهو المرقم بـ ٥٩٨ وأعيدت بموجبه القضية إلى ما تستحقه من الاهتمام الدولى.

وعلى مسرح الخليج العربى فإن إيران أثارت زوبعة إعلامية حول ما أسمته بالتواجد الأجنبى فيه وإتهام الكويت بأنها وراء ذلك وقد دحضت تلك الاتهامات باعتبار أن الدول العظمى لها مصالحها الدولية التى لها الشرعية فى حمايتها وأنها لم تكن تنتظر أية إشارة من أية جهة لكى تتحرك، كما أن الكويت وحماية مياهها الإقليمية هى من مسئوليتنا الوطنية ولا مكان لأى تواجد أجنبى فيها، أما المياه الدولية فمسئوليتنا فيها تتساوى مع مسئوليات الدول الأخرى ذات المصالح المتعددة فيها، وأن لإيران بسلوكها المعروف هى التى أعطت المبررات للتواجد الأجنبى، وقد تفهمت المنظمات الإقليمية والعربية والدولية هذا الموقف حيث استطاعت الجهود السياسية الكويتية بلورة تلك القناعة فى صياغة عدد من القرارات الإقليمية والعربية التى تنص بوضوح على دعم الكويت فيما اتخذته من إجراءات لحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية.

السياسة الخارجية فى الجمهورية الثانية (مصر)(*)

د/ محمد عبد العظيم الشيمى(**)

ليس من قبيل المبالغة أو التضخيم فى شأن الثورة المصرية، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أن توضع ضمن أو فى مقارنة مع الثورات التاريخية الكبرى التى عرفها العالم ابتداء من الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر، مرورًا بالثورة الإسلامية فى إيران فى أواخر سبعينيات القرن الماضى، حتى ثورات الربيع العربى. يستند هذا التوصيف للثورة المصرية أكثر ما يستند إلى حجم مصر ووزنها القومى والإقليمى والعالمى، ويستند إلى تصور واقعى من العالم بأسره لمدى وسعه التأثير الذى سيحدثه فى محيطها القريب والبعيد، وبالتالى توقع تحولات على السياسة الخارجية المصرية فى عهد الجمهورية الثانية، وذلك من خلال:

أولاً: المعيارية المستمدة من الدروس التاريخية للسياسات الخارجية بعد الثورة

هناك إجماع حقيقى وموضوعى على مكانة الثورة المصرية بين الثورات الكبرى حتى وهى لم تكد تخوض فيما يواجهها، أو ينتظر أن يواجهها من تحديات السياسة الخارجية،

(*) مدرس مساعد بكلية التجارة، جامعة حلوان.

(**) نشرت هذه المقالة فى: مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد ٤٧، يوليو ٢٠١٢، ص٦٧ - ٧٤.

إلا أنها قد شكلت تحديًا للسياسات الخارجية لأكبر وأقوى دول العالم ابتداء من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وبريطانيا وحلف الأطلنطى، وبطبيعة الحال إسرائيل، التى لا تزال تتخبط سياستها الخارجية بشأن الثورة المصرية بين توقعات وتصورات شتى. أما تحديات السياسة الخارجية الثورية التى سيتوجب على ثورة مصر أن تواجهها، خاصة بعد أن ينجلى الوضع العام المحيط بها والظروف الداخلية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى أخلاقية، فإنها ستضيف أبعادًا قصوى بالغة الأهمية إلى قيمة هذه الثورة وقيمة تأثيراتها فى الوضع الإقليمى والدولى.

الأحرى بالذكر هنا أن من بين مبررات قيام الثورة المصرية ما يتعلق أساسًا بالسياسة الخارجية لمصر كما مارسها النظام القديم، وما كان لهذه السياسة من تأثيرات سلبية فى وضع مصر ومكانتها الإقليمية والعالمية فضلاً عن دورها القومى. وعلى هذا النحو، فمن الضرورى فى هذا المجال إلقاء نظرة سريعة على تحديات السياسة الخارجية التى واجهتها الثورات التاريخية الكبرى التى أشرنا إليها. فهذا أمر ضرورى لتأكيد أهمية السياسة الخارجية وكيفية تحديها فى تجاوز الثورات وما يعترضها من أخطار خارجية.

فالثورة الفرنسية عندما تفجرت عام ١٧٨٩ كانت فرنسا فى خضم تحديات خارجية بالغة الخطورة، متمثلة فى عداء قوى عدة: بريطانيا وروسيا القيصرية والنمسا وبروسيا، بينما لم تكن الثورة الفرنسية تعول إلا على موقف تأييد وتعاطف من الولايات المتحدة الأمريكية الحديثة النشأة آنذاك، وما كان بإمكان البريطانيين أو الألمان أو الروس أن يتدخلوا لعرقلة الثورة الفرنسية من ناحية لخشية العدوى، ومن ناحية أخرى، لأن الثورة فاجأت أوروبا كلها بانفجارها الهائل فأربكت حسابات القريب والبعيد، واستطاعت الثورة الفرنسية أن تجتاز أخطار السياسة الخارجية فى سنواتها الأولى بالانشغال الكامل بشئونها الداخلية.

أما الثورة البلشفية (ثورة أكتوبر الاشتراكية) فى روسيا عام ١٩١٩ فكان التحدى الخارجى لها نابعًا أصلاً من كونها ثورة استهدفت أوروبا بأكملها، بل استهدفت تغيير العالم بحكم الأيديولوجية التى اعتنقتها وسارت على خطوها. وأقدمت روسيا بعد أيام من الثورة على نشر ما وجدته فى خزائن النظام القديم القيصرى من وثائق ومعاهدات سرية مع الدول الاستعمارية والرأسماليات الكبرى، وعلى رأسها الولايات

المتحدة وبريطانيا وفرنسا آنذاك، وكذلك تلك نقطة تحول للعامل الغربى الرأسمالى بأكمله، وتسببت فى ثورات فى بعض المواطن والأوطان. أما الثورة الصينية المسلحة فقد واجهت تحديات السياسة الخارجية قبل انتصارها وبعده متمثلة فى العداء التام من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فى حين بدت اليابان، الخارجة من الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية، مجرد تابع للولايات المتحدة.

وعندما تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية بادئة بحركة عسكرية فإنها كانت نابعة من اعتبارات "خارجية" بقدر ما كانت استجابة للمظالم الداخلية؛ ولهذا كانت تحديات السياسة الخارجية سريعة داهمة فظهرت مشكلات من نوع العلاقة مع الدول العربية بشأن فلسطين، وظهرت مشكلات العلاقة مع الغرب والاحتلال البريطانى بشأن تسليح مصر لمواجهة إسرائيل، وتاريخ هذه الثورة معروف حتى امتداداته فى ثورة الشباب المصرى الأخيرة على الرغم من انقضاء نحو ستين عامًا بين الثورتين.

ثانيًا: قفزة من مذهب المعيارية لنظرية تفسيرية

ونحاول هنا وضع تفسير نظرى لتحديد المعايير المستمدة من الثورات السابقة فى مرحلة التحول الديمقراطى بعد الثورات، من خلال النظريات التالية:

١ - نظرية الدور لتفسير سلوك الدول بعد الثورات

وفقًا لنظرية متغيرات دور الدولة فى ظل التحولات الديمقراطية فإن الاهتمام هنا بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوارًا سياسية"، تقوم بها الدول فى المسرح السياسى الدولى، وتوجهها صور متشكلة فى ذهنية النخب وصناع القرار. كما أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب، وعلى رأسها، العوامل التالية: (هوية هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدى أفرادها، وخصائصها القومية من الأيديولوجيا والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجى)، لأن الدور هو بالأساس: "موقف واتجاه سياسى، ناتج عن منظار تتداخل فى تشكيله جملة المحددات الأساسية: هوية المجتمع، ووضعه السياسى والاجتماعى، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية فى تدعيم الاستقرار السياسى للمجتمع والدولة".

لذلك تختلف أدوار الدول التى تمر بمراحل التحول فى المسرح السياسى العالمى. وتتمايز عن بعضها بعضًا تبعًا لمنظار كل واحدة منها للظـواهر المختلفة لتغير فى الدور وفقًا لمتغيرات التحول الديمقـراطى، إذ يعتبر "منظـار الدور" (The Role Perspective) الموجه الأساسى لتشكيل مواقف الدول وأدوارها، وتحـديد الاتجاهات التى تتبعـها النخـب السياسية المسئولة عن صناعة القرار السياسى فيها، عبر وضع إطار عام محدد لهذا السلوك. كما أن "أداء الدور (The Role Performance) يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، فى حدود ما توفره إمكاناتها والمحددات التى هى بحوزتها. كما يعتبر تشكيل "جوهر الدور" (The Role Essence) العامل المحدد لمدى قدرة النخب الجديدة بعد الثورة فى الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وبناء إطاره وهيكله، وتعبر عن مدى نجاحهم فى إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانات.

وقد درس المفكر السياسى George Mead مفهوم الدور، وأكد ارتباطه بالطابع السلوكى والوظيفى الذى يقوم به الأفراد لحل مشكلات مجتمعاتهم، كما درس المفكر السياسى Joseph Moreno مصطلح "لعب الدور" (Role Playing) وقام بإضافة العوامل النفسية والاجتماعية والإنسانية فى دراسة الأدوار السياسية للدول. لذلك تكون "نظرية الدور" منظومة من المنظارات المتفاعلة، التى تعبر فى التحميل الأخير عن السياسة الخارجية للدول فى الساحة السياسية الدولية.

وتناط مهمة تشكيل الدور لتلك المرحلة فى مواقف وسلوكيات سياسية إلى النخب، حيث تساعد جملة المحددات المتوافرة لدى هذه النخب فى بناء الدور، بناءً على الصور المتشكلة فى أذهان النخب المقررة لمواقف الدولة لتشكيل أدوار سياسية ترى هذه النخب أن دولتهم جديرة للقيام بها من جهة، ويرى الآخرون فيها "أدوارًا ومواقف وطنية"، تعتبر النتيجة المنتظرة منها، وأن المكانة التى تحوز عليها تلك الدولة مستحقة عن جدارة، وناتجة عن مدى نجاح النخب فى إدراك موقع دولتهم فى المسرح السياسى العالمى.

كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معينة فى ظل مرحلة التحول الديمقراطى فيما بعد الثورات، بحسب قدرتها على "إدراك الدور"

(Cognitive Role) وحساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه، ونتيجة للقيام بهذه الأدوار، يمكن رصد ثلاثة أشكال رئيسية من الأدوار:

أ - تغير الدور. ب- "تطور الدور" (Role Evolution) ج- "الدور النزاعى" (The Role Conflict)، إضافة إلى ما استطاعت الدراسات الأكاديمية تمييزه من أشكال أخرى للأدوار السياسية للدول، ومنها:

- "الدور المفرط": (The Role Overload)، حيث لا يقدم المقررون فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الآخر، فيغلب على مواقف هذه الدولة الطابع الراديكالى والغلو المفرط، بما لا يتيح فرصة للتفاهم العقلانى والتعاون المتبادل.

- "غموض الدور" (The Role Ambiguity) عندما لا يُفهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته، حتى يصعب على الدول والمحللين والمراقبين السياسيين تصنيفه كدور نزاعى معاد، أو دور طبيعى غير نزاعى.

- "تشوش الدور" (Role Confusion) بأن يتحول غموض الدور إلى حالة متقدمة، تبعث على الارتباك والتشويش، وتزيد من احتمال الوقوع فى الخطأ، سواء من هذه الدولة أو تجاهها.

ونتيجة لاستخدام هذه النظرية أصبح بالإمكان "توقع أدوار الدول" (The Roles Expectation) بناءً على تحليل المعطيات والبيانات حول المحددات المتوافرة لديها، والتى تسمى "مصادر الدور" (Role Sources). وتشبه مهمة المحللين السياسيين فى دراسة الدور، النشاط الذى تقوم به النخب السياسية فى الدول، فيما يمكن تسميته بـ "توصيف الدور" (The Role Perception) مع اختلاف موقع كل واحد منهما، كما أن سعى النخب إلى "تصور أدوارها الوطنية" (The National Role Perception) يدل على سعيها لبلوغ المكانة التى تستحقها الدولة، عبر تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية والقومية.

٢ - الاتجاهات البنائية لتفسير سلوك الدول بعد الثورات

وهناك نظرية تدعى "نظرية الدور البنيوية"، تجمع بين نظريتى الدور والنظرية البنيوية، وتركز على دراسة البناء الاجتماعى للدولة فى ظل مرحلة التحول الديمقراطى، ودور

القيم فى تشكيل أدوار الدول ومواقفها، وتقدم هذه النظرية تحليلاً عميقًا باستخدام "المقارنة البنائية" لدراسة مختلف أدوار الوحدة السياسية، وإخضاع سلوك الدولة إلى إطار نظرى يضمن موضوعية وعمق العملية البحثية.

فالنظرية البنائية برزت بنهاية الحرب الباردة أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين بسبب اخفاق نظريات الاتجاه التفسيرى فى التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميًا. وكان (Nicholas Onuf) أول من استعمل مصطلح البنائية فى كتابه: "عالم من صنعنا (World of our making)"، حيث ركز على انتقاد أفكار وفرضيات المدرسة الواقعية.

إن القضية المحورية فى عالم ما بعد الحرب الباردة هى كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، فقد أدخلت النظرية متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية، فمشكلات الهوية والعرقيات زادت تفاقمًا، وأدت بالكثير من الدول للانقسام مثلما حدث فى البوسنة والهرسك عند تفكك الفيدرالية اليوغسلافية أو ما حدث فى رواندا وبوروندى بين قبيلتى الهوتو والتونسى، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دورًا متزيد الأهمية بحسب آراء العديد من المفكرين (Samuel Huntington) كذلك فإن البنائية تحاول من خلال افتراضاتها بناء نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية: أى عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية للتحولات الديمقراطية للدول.

ثالثًا: تقديم فرص وإدراكات جديدة (التغيير المؤسسى: "اتساق السياسات" و"تقاسم العبء"):

المتابع لعمليات متابعة التحول الديمقراطى فى مرحلة ما بعد الثورات لعدة الدول مرت قريبًا بتلك المرحلة يمكن أن نستخلص نتيجة واحدة نبنى عليها طرحنا ألا وهى أن السبب الرئيسى فى نجاح أغلب دول أوروبا الشرقية فى موجتها الأولى، والتى بدأت فى نهاية الثمانينيات (بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر.. إلخ) فى مقابل تعثر عدد من دول الموجة الثانية التى بدأت مع الألفية الثانية (صربيا، أوكرانيا، جورجيا.. إلخ) يرجع إلى القدرة على إجراء إصلاحات مؤسسية جذرية تنهى من جهة، هيمنة النظام القديم فكريًا وإداريًا، وتعمل من جهة أخرى، على توزيع السلطات حتى لو بشكل غير كامل

أو مثالى، فقد استطاعت كل من بولندا والتشيك مثلاً من خلال ما عرف بـ "مفاوضات المائدة المستديرة" التوافق على طريقة إدارة المرحلة الانتقالية بشكل يمنع سيطرة شخص أو مؤسسة بعينها عليها. والأهم من ذلك هو نجاحها فى إجراء تغييرات واضحة فى طريقة عمل مؤسساتها فيما عرف "بالإصلاح بالصدمة الكهربائية"، وهى بالتالى لم تسع إلى تسكين مشكلات هذه المؤسسات، بل بالأحرى سعت إلى إجراء عمليات جراحية بداخلها تهدف إلى إعادة هيكلتها فعليًا، والاطمئنان على أن ترسيخ المنهج الجديد يسبق إحلال الوجوه القديمة، وبقدر ما بدت هذه الإصلاحات مؤلمة وحاسمة فى الأمد القصير كانت مريحة ومثمرة فى الأمد البعيد.

وهو عكس ما شهدناه فى كل من صربيا وأوكرانيا مثلاً. فقد تم اغتيال رئيس الوزراء الصربى الجديد على يد قوات المؤسسة الأمنية العصية عن الهيكلة والإصلاح، بعد استبعادهم منها، وقد دفع هذا عددًا من الباحثين فى صربيا إلى توجيه نصيحة بحسن إدارة عمليات الإصلاح وليس فقط الحفاظ على جذريتها. أما فى أوكرانيا، فقد شهدنا مفارقة كبرى تمثلت فى ميلاد نخبة جديدة تعمل بداخل مؤسسات تسير وفق نهج النظام القديم وغير قادرة على إصلاحها، بالطبع، لم يفض ذلك سوى إلى توجه العملية السياسية برمتها إلى السلطوية.

وللأسف تشهد المرحلة ما بعد الثورية فى كل من أوكرانيا ومصر سمات متشابهة نخشى أن تنتهى بنا إلى نفس المصير. فرغم اختلاف النخبة التى تولت الحكم بعد الثورة فى الدولتين لم تختلف النتائج كثيرًا. فالمجلس العسكرى لم يدفع سوى إلى تركيز السلطات فى يده والحيلولة دون أى إصلاحات مقنعة لمؤسسات على حافة الانهيار، وبالتالى يظهر جليًا تأثير ذلك على وضع مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية ومعوقات إعادة هيكلتها.

وعلى جانب آخر، تفرض الفترة الحالية أهمية إعادة بناء الهوية وفقًا لنماذج أخرى كالنموذج التركى، فنجد أن أحمد داود أوغلو وزير خارجيتها الحالى ومهندس النموذج التركى فى الجيوسياسة المعاصرة فى كتابه "العمق الإستراتيجى - موقع تركيا ودورها فى الساحة الدولية"، قد تطرق إلى موضوع إعادة الهوية الثقافية فى تناوله لعمق التجربة التركية، وهى التجربة المطروحة على الساحة المصرية كنموذج لتحول وبناء مصر بعد

٢٥ يناير ٢٠١١. وذلك فى إطار أن تتم إعادة بناء الهوية بوعى المكان والزمان فى إطار التراكم التاريخى والحقائق الراهنة تعتبر أحد الشروط التى لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ، والمساهمة فى التراكم البشرى، كما أن الذهنية الإستراتيجية التى لا تستند إلى نية لإثبات وجودها لا يمكنها التخلص من السلبية التى تعيشها؛ ولذلك فإن المجتمعات التى تمتلك الذهنية الإستراتيجية الثابتة، والتى تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية، تستطيع أن تفرض ثقلها فى موازين القوى الدولية. وبالمقابل فإن المجتمعات التى تنسلخ من الوعى بهويتها من خلال انكسار جذرى (راديكالى) فى ذهنيتها الإستراتيجية، ستجازف فى قوة وجودها التاريخى، فى حين أن المجتمعات التى تتعامل بذهنية جامدة ترفضها المجتمعات الأخرى، فإنها تنسلخ عن الوعى البشرى المشترك ويتم رفضها".

رابعًا: بناء خطاب جديد:
عناصر ثابتة وأشكال متغيرة للسياسة الخارجية المصرية

مراجعة خطاب السياسة الخارجية لأية دولة فى العالم عملية دورية تتم بشكل منتظم كل خمس سنوات أو مع حلول موعد الانتخابات الرئاسية، وهو ما لم يكن يحدث، وبطبيعة الحال لم نشرع بعد فيه ويجب أن نؤسس لتلك المنهجية، وعندما تقع حوادث تاريخية كبرى تمثل نقاط تحول فارقة تعطى زخمًا لعملية المراجعة، ويضفى عليها طابع التلقائية، ويخرجها من القيود النمطية التقليدية على نحو ما حدث فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ من تبنى الرئيس عبد الناصر وقادة الثورة لشعارات الحرية والقضاء على الاستعمار وزعامة مصر لحركات التحرر فى الدول النامية، وتلك الرسالة الخارجية لم تكن موجودة فى عهود سابقة، ثم جاءت حرب أكتوبر لتؤثر فى التوازن الدولى بإخراج السوفييت ليس فقط من مصر، بل من **الشرق الأوسط** كطرف كان الاعتماد عليه بشكل أساسى، وهو ما يعنى أن حرب أكتوبر قد غيرت من منهجية العمل المصرى وارتبطت بها أولويات السياسة الخارجية المصرية بحيث أصبحت أكثر انفتاحًا على العالم، مع رغبة حقيقية فى الوصول إلى حل تفاوضى بتحرك متنوع داخليًا وخارجيًا وقيادة ما يسمى عملية السلام وإعادة التوازن العربى من مسمى عدم الانحياز مع ميل من الشرق أو الأوسط، وانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة.

وأخيرًا جاءت ثورة ٢٥ يناير عقب سلسلة من الأحداث التاريخية الأخرى، وإن كانت تحوز السبق عليها من حيث الأهمية، فقد خلق الشارع وضعًا جديدًا وأضحت الفرصة مواتية لخلق منظومة خارجية جديدة نتيجة الأحداث بصرف النظر عن ضرورة مراجعتها دوريًا، فقد فرض الرأى العام نفسه كطرف مؤثر بعدما كان خارج المعادلة تمامًا، ومنحتنا الثورة فرصة لقيادة المنطقة فكريًا بمزيد من الديمقراطية، والعدل الاجتماعى والمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار، فتميزت مصر بالريادة الفكرية خارجيًا منذ العهد الناصرى بفلسفة حركات التحرر، وأثناء الحقبة الساداتية بقيادة عملية السلام والانفتاح على باقى دول العالم. هذا من الناحية السياسية، ناهيك عن الشقين الثقافى والاجتماعى، وكلاهما لا يزال مستمرًا، فبعد ثورة ٢٥ يناير والتى لا يزال الطريق أمامها طويلاً، أضحى العالم ينظر إلى مصر بعين الاعتبار كقيادة للمنطقة.

ولسوف تستمر الأحداث الداخلية فى بناء وصياغة تصورات السياسة الخارجية، كما كان سابقًا، وهو أمر تفوضه ضرورات المرحلة بطبائع الأمور، أما السياسة الخارجية فإنها فى الأغلب ستكون رد فعل للأحداث، لكن فى الوقت ذاته يجب استثمار الفترة الزمنية الممتدة خلال المرحلة الانتقالية، بانتهاء الانتخابات الرئاسية أو حتى خلال الأشهر الستة الأولى لولاية الرئيس المقبل فى بلورة تصور مستقبلى من قبل وزارة الخارجية المصرية وبالتعاون مع مؤسسات الدولة المرتبطة بالعمل الدولى عن طبيعة المجتمع الدولى بعد ٢٠ سنة من حيث عناصر القوة التى مرت بتطور تاريخى من القوة العسكرية البحرية إلى الجوية ثم الإلكترونية، مما شكل المنظومة الدولية فى ظل تغير تعريف مفهوم السيادة بنظراته الجديدة المطبقة من حيث حق حماية المواطن وتبادل المعلومات. ما شكل المنطقة إقليميًا؟ ويهمنا فى هذا الصدد تحديد شكل المنطقة العربية، وكم عدد دولها وكيف ستقسم؟ ما تصورنا للتجمعات الإقليمية هل سيكون لدينا تجمع واحد أم أكثر؟ ولا يفترض الصحة المطلقة فى مثل تلك التصورات وهى بالأساس مسئولية العناصر الفنية بوزارة الخارجية والمخابرات والأمن القومى بتشكيل لجنة من الخبراء تضع رؤية بتحديد المناطق الجغرافية التى تدخل فى نطاق اهتمامنا بشكل خاص ورصد مواطن الموارد الطبيعية، ورسم تصور لوضع الأمن المائى خلال السنوات العشر المقبلة، وكذلك الأمن الغذائى، بحيث أضع أمام صانع القرار المعلومات والبدائل التى يختار وفقًا لها السياسة التى سوف تتبناها، وبالتالى تكون القاعدة المعلوماتية متوافرة

أمامه، وتحدد له أهم المخاطر والتحديات فى إطار دراسة أو أكثر خلال العام الحالى يتم بناء عليها تحديد أولويات مصر بعد عدة سنوات من ٥ إلى ٢٠ سنة، من هنا تنبع أهمية بناء شبكة لتصورات كفرصة للإعداد والدراسة ليس المبادرات بحكم الظرف الداخلى الذى يفرض نفسه.

وكذلك، يجب ممارسة السياسة الخارجية بشكل أكثر شفافية بين المواطن والحاكم وألا تكون السياسة الخارجية مجرد رد فعل، وأن نحدد معنى الأمن القومى المصرى ليس بالمفهوم النظرى الذى ينصرف إلى الدفاع عن الحدود لكن الساحة تغيرت الآن بالكامل. وتعريف القوة والمخاطر والتحديات يختلف من سنة إلى أخرى. فالثوابت لدينا فى القيم وإن كانت هى الأخرى تتعرض للتغيير، ويجب النظر إليها بشكل عملى محدد فى ضوء تفاعلات ثورة ٢٥ يناير، علينا تبنى بعض المفاهيم القديمة وأخرى جديدة لضبط أنماط الحركة، مع إبراز مبدأ سيادة القانون والحريات كعنصر أساسى للمواقف السياسية، فضلاً عن الشفافية طالما أننا نطمح لممارسة ديمقراطية سليمة، فهما صنوان لا انفصام بينهما عمادها حرية تداول المعلومات.

ثم تأتى خطوة تحديد الأهداف والأولويات تبعًا لمناطق العالم جغرافيا والتى أقسمها لدوائر ثلاث، الدائرة الأولى وتشمل دول الجوار الطبيعى "ليبيا والسودان وفلسطين"، دول الهوية وهى الدول العربية، ودول حوض النيل، حيث الموارد الطبيعية، مع إدارة العلاقة معها بحساسية خاصة وتحديد أهدافنا بيقين أنها ذات عائد إيجابى للطرفين على المدى البعيد.

أما الدائرة الثانية فتدخل فى نطاقها دول الدائرة الأولى بالإضافة إلى الدول المحورية في الوضع الدولى أو فى نطاق مصالحنا المباشرة كالدول الأوروبية، باقى دول القارة الإفريقية، الدول النووية الخمس، بجانب القوى الصاعدة كالبرازيل، الهند والصين ذات التأثير الجزئى فى مصالحنا وإن لم يكن يتجلى فى كل الأزمات، هذا فضلاً عن الولايات المتحدة بطبيعة الحال وباقى دول مجلس الأمن الدولى لامتداد نفوذها بشكل يفوق المدى الطبيعى على الساحة الدولية .

وأخيرًا، نتحدث عن الدائرة الثالثة التى تشمل ما سبقها فى دائرتين، بالإضافة إلى باقى دول العالم وتحتاج إلى علاقة ذات شكل خاص فى ظل العولمة، وتشعب جميع العمليات

التجارية مثلاً، والخلاصة أنه لابد أن نعكف على دراسة: وضع تصور مستقبلى، تبنى فلسفة جديدة فى ضوء الثورة اعتماد سياسة خارجية ذات شفافية عالية، تحديد الأهداف بوضوح تبعًا لأهمية الدول بالنسبة لنا وليس من منطلق الاتفاق أو الاختلاف معها، بل مدى حساسيتها لنا لإدارة الاختلاف معها بنجاح، ووضع محصلة تلك الخطوات فى دراسة يطلع عليها من هم فى دوائر صنع القرار والمواطن الذى يملك حق محاسبتهم.

وهنا يجب الإشارة إلى أمرين فى غاية الأهمية: الأول يتمثل فى الفرصة القائمة بالدخول فى علاقات مع الدول الأخرى، وفى أذهاننا الأهداف المرجوة بوضوح وليس تبادل شكلى للزيارات فلابد أن ينتهى عهد التقاط الصور والمصافحة، الأمر الثانى، على أى وزير الخارجية المصرى قادم ضرورة أن تكون لديه القدرة على وضع رؤية جديدة للسياسة الخارجية المصرية، فالروائى الفرنسى Marcel Proust قال: "إن رحلة الاكتشاف الحقيقى لا تكون فى السعى إلى أراض جديدة، ولكن فى رؤية بأعين جديدة"، وهو ما تحتاجه السياسة الخارجية المصرية فى الوقت الحالى.

قائمة ببعض المراجع عن الدبلوماسية وممارستها

المراجع العربية

- حيدر بدوى صادق، مستقبل الدبلوماسية فى ظل الواقع الإعلامى، والاتصالى الحديث: البعد الغربى، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، العدد ٥ – الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
- البكرى، عدنان، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
- الحسن، يوسف، نحو دبلوماسية عربية معاصرة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٣.
- محمد التابعى، العمل الدبلوماسى بين النظرية والتطبيق، محاضرات بالمعهد الدبلوماسى المصرى، ١٩٧٩.
- د. حسن صعب، الدبلوماسى العربى، بيروت، ١٩٧٣.
- الدبلوماسية العربية فى عالم متغير، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، أغسطس ٢٠٠٣.

بعض المراجع الأجنبية
عن الدبلوماسية

- Barakat, Gamal, Dictionary of Diplomatic Terminology, English – Arabic, with, an Arabic – English glossary, Librarie du Liban, 1982.
- Cohen,Yoel, Media diplomacy – London, England Totowa, N.J.F. Cass, 1986.
- Feltham, R.G., Diplomatic Hand book, 2nd ed. London, Longmans, 1978.
- Feltham, R.G., Training for an International Career, School of Foreign Service, Georgetown University, 1979.
- Nicolson, Harold George, The evolution of diplomatic method, lectures delivered at the University of Oxford in November 1953/. Westport, Conn, Greenwood Press, 1977.
- Numelin, R. The Beginning of Diplomacy, New York: Philosophical Library, 1950.
- Moorhouse, Geoffrey, The Diplomats, The Foreign Office Today, London, Jonathan, 1977.
- Nicolson, Harold, Diplomacy, 3rd ed., London, Oxford University Press, 1965,
- Reychler,Luc, Patterns of diplomatic thinking, New York, Praeger Publishers, 1979.
- Roetter,C., The Diplomatic Art. London: Sigwick, 1965.
- Sadig, H. "International Relations and Satellite Communication: Toward a New Understanding of Diplomacy in the Information Age", Journal of Humanities and Social Sciences – U.A.E. University (11), no. 1 (1995): 111-.
- Cross-Cultural Communication and Double-consciousness: African Student Experiences of U.S. Media and Culture, An Unpubished Ph.D. Dissertation. Athen, OH, U.S.A, 1992.

- Satow, Sir Ernest, A Guide to Diplomatic Practice, 4th ed. New York, Longmans, Green, 1957.
- Simpson, Smith. Perspectives on the study of diplomacy /. Washington, D.C., Institute for the Study of Diplomacy, Edmund A. Walsh School of Foreign Service, Georgetown University, © 1986.
- Thayer, C. Diplomat, New York: Harper, 1959.
- Trevelyan, Humphrey, Diplomatic Channels, London, Macmillan, 1973.
- Wakelin, John, "The Roots of Diplomacy-How to Study interstate relations", London, Hutchinson Educational Ltd., 1965.
- Webster, Sir Charles, The Art and Practice of Diplomacy, L.S.E., 1952.

المؤلف فى سطور

- عمل مساعدًا لوزير الخارجية للشئون القنصلية ورعاية المصريين واللاجئين، وشئون مجلس الشعب والشورى (٩٤ - ٩٨) وترأس وفد مصر فى عدد من الاجتماعات الدولية.
- عمل سفيرًا لمصر فى سوريا (٩٠ - ٩٤) ومديرًا لمكتب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية (٨٩ - ٩٠). حصل على الدكتوراه فى العلاقات الدولية من جامعة بروكسل ١٩٧٣.
- عضو المجالس القومية المتخصصة سابقًا.
- عضو اللجنة القومية للأمان الحيوى سابقًا.
- قام بالتدريس فى جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) الدراسات العليا ومعهد الدراسات الإفريقية وفى جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية.
- حاضر فى دورات تدريبية بعدد من وزارات الخارجية والمعاهد الدبلوماسية العربية.
- له عدة مؤلفات منشورة، منها:
  * المهاجرون العرب فى الاتحاد الأوروبى وقضاياهم.
  * المصريون فى الخليج.
  * حقوق وواجبات المصريين المهاجرين فى الاتحاد الأوروبى (مع آخرين).
  * العرب فى مفترق الطرق: بين ضرورات تجديد المشروع القومى ومحاذير المشروع الشرق أوسطى.
  * مجلس التعاون الخليجى: مداخل التكامل والخصوصية الخليجية.
  * إسرائيل ويهود العالم (دراسة سياسية وقانونية).

* الأقلية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية.
* التصويت والقوى السياسية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
* العرب وإفريقيا (مع آخرين).

الفهــــــرس

الموضوع	الصفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب